



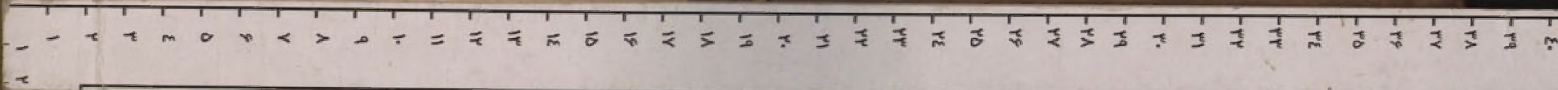
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 شماره ثبت کتاب 
کتاب	موضوع	
مؤلف		
شماره اختصاصی (۳۳۹) از کتب اهدائی : معزی		



۳۳۹ صفحہ

۱۱۱۳۰۶۲

ادب و تنقید



۵۰

۱۱۱۳۱۰۱۱۲



۲۳۹ مغزی

۲۱۲۰۶۲

و در هر دو طرف
در اقلید برآورد

مجموع ۱۱۳۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب	مؤلف	
موضوع		شماره ثبت کتاب
شماره اختصاصی (۲۳۹) از کتب اهدائی : مغزی		




۳۳۹ هجری

۲۱۲۰۶۲

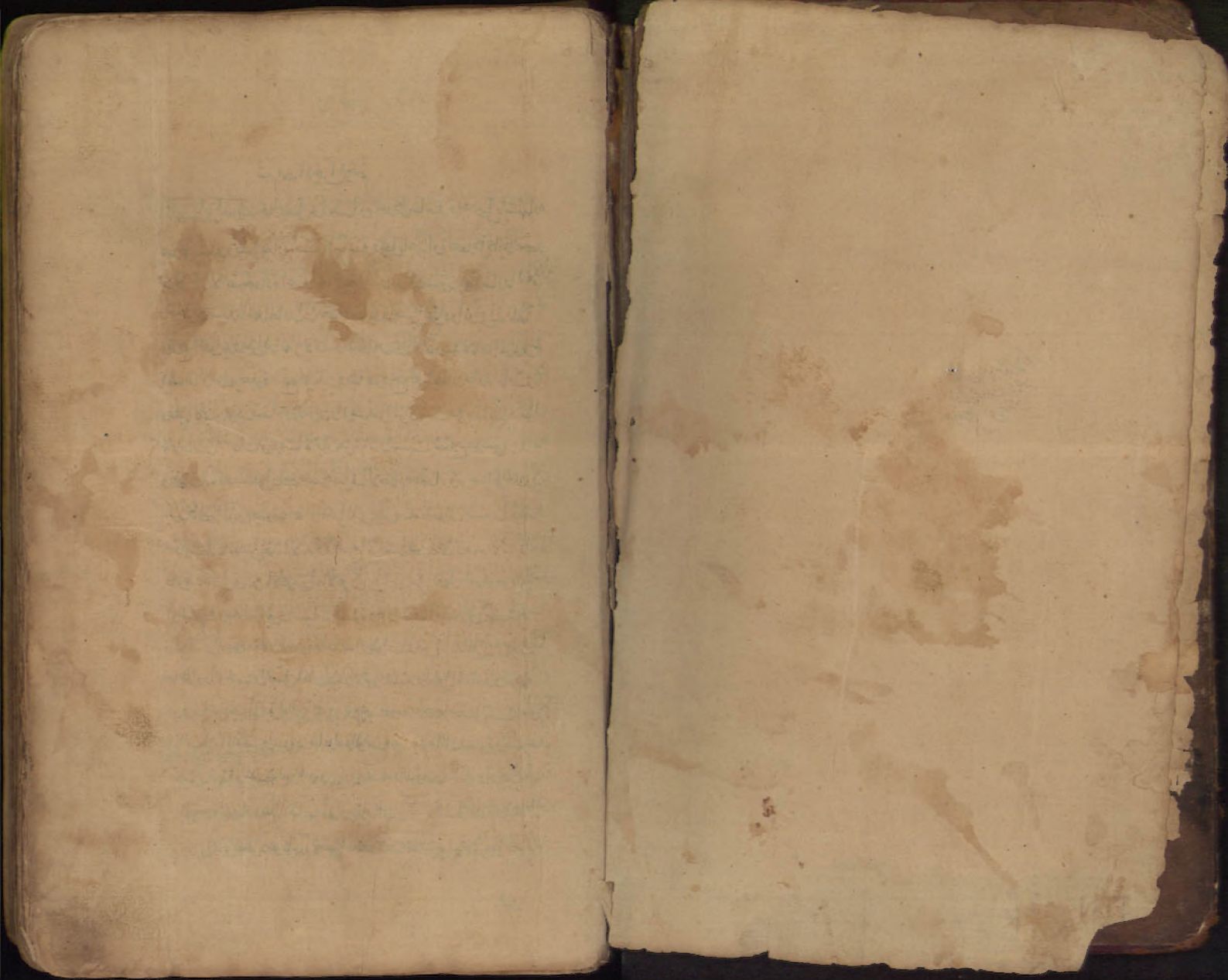
در مورد غوغا
و یا غلبه نوآباد
په

ج۱

۱۱۳۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	موضوع	
شماره اختصاصی (۳۳۹) از کتب اهدائی : هکزی		

فهرست
کتابخانه
موزه
تاریخ
۱۳۱



اللهم في حديثك هذا يقل فانتشاره حد كل حامد ويضمحل باشتهاره
حد كل جاحد ويقل بقراره حد كل حاسد ويحل باعتباره عقد كل كابر وشاهد
ان لا اله الا انت شهادة اعتد بها دفع الشرايد واسترد بها شارد النعم
واصل على سيدنا محمد الهادي الى امن العقائد واحسن القواعد الداعي الى المسامحة
وارح القوائد وعلى امر القدر الامام المقيمين على الانوارية الاعداء المؤمنين في
المصادر والموارد صلوة جمع كل قابض وشاهد ونفع كل شيطان مارد **اما بعد** فان
وعايز الاليمان وجبة ضاحقة الاختيار والرضية والثواب تبت على مقابلته التناول
للمواري من الاضداد من غرقت الاليمان من شانه واستبنت الصلح على صفحات وجهه
ونجات سانه سلق ان اقبل عليه خضر في الامكام متصفا ورس مسائل الخلا والرحم
يكون كالنفس الذي يصدر عنه او الكبر الذي يتق منه فاستدات مستعينا بالله و
متوطلا عليه فليل القوة الاله ولا المرجح الاله وهو عينه على ابعده **الاول** في العبادات
وهي عشرة كتب ومنها بالاهم منها فالاهم **كتاب الطهارة** اسم للوضوء او الغسل
او التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلوة وكل واحد منها ينقسم الى واجب وغرب
فصل في الوضوء ما كان لصلوة واجبة او طواف او مسك كناية للقران ان وجب المدة
ما عداه والواجب من الغسل ما كان لاحد الامور الثلاثة ولجعل المساجد والقراة لهم
ان وجبا وقد يجلب ابق الطلوع الفجر من يوم يحجب صومه بقدر ما يغسل الجنب والصلوة
اذ اغتسل بها القطن والمزيب ما عداه والواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبة عند
تضييق وقتها والجنبه احد المحجلين لمخروجه به والمزيب ما عداه وقد يجلب الطهارة
بالنذر وشبهه وهذا الكتاب يعقل اربعة اركان **الاول** في المياه وفيه اطراف
الاول في الماء الطلق وهو كل ماء يتحقق اطلاق الاسم عليه من غير اضافة وكل ماء غير طلق

الحرث والنجس واعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جاري وموقوف وما دس ما طلق
ولا يغسل الاستحالة النجاسة على احد اوصافه ويظهر بكنزة الماء الطاهر عليه شدة
خبره ويزول بغيره ويحجب بحكمه والحمام اذا كان لمادة ولو ما رجه طاهر بغيره او بغير
من قبل نفسه لم يخرج من كونه مطهرا مادام الطلق اسم لما دس عليه واما الجوف
فما كان منه دون الكبر فانه يخرج ملاقاة النجاسة ويظهر بالبقاء كونه عليه فانه
دفعه ولا يظهر باقيا مكررا على الاظهر وما كان منه كرا فصاعد الى الخيل الا
تغير النجاسة احدا وصافه ويظهر بالبقاء كونه عليه نكحته ويزول القنبر ولا يظهر
بزوال القنبر من نفسه ولا تصفيق الرياح ولا توقع اجسام طاهرة فيه تربل
عنه القنبر والكرا الف وما اشار على البراق على الاظهر او ما كان كل واحد من طوله
وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصف وفي سوي هذا الحكم مياه الغدران
والخاض والاراق على الاظهر واما ماء البر فانه يخرج بغيره بالنجاسة اجماعا
يخرج للملأفات فيتردد والظاهر التحجب وطريق تطهيره بترج حجبته ان وقع فيها
مسك او فقا او مقي واحد الدماء الشتر على قول شهر او مات فيها بغير فان تعدد
استيعاب ما دس تراوح عليها اربعة رجال كل اثنين دفعة يوما الى الليل ويخرج
كون مات فيها ذابة او جارا وبقرة ويخرج سبعين ان مات فيها اثنان ويخرج
خمين ان وقت فيها عذرة فذابت والمروى اربعون وحمون او كثير الدم كالج
الشاة والمروى من ثلث الا اربعين ويخرج اربعين ان مات فيها ثلث اربعين
او سنيور او كلب وشبهه وابل او حبل ويخرج عشرة للعدو الجاهل وعلل
الدم كدم الطير والرقاقا اليسر والمروى كالا يبره ويخرج سبع لموت الحيوان
الفاقة اذا انقضت واستغفرت ولو لم يلبس الذي لم يبلغ ولا غسلا الجنب لوقع

والاستحالة في ذلك لم يظهر **الثاني** في من الخلق وهو من ذوات ومكرهات فالنزويات

نظيرة الرأس والشمية وتعتيم الرجل اليسرى عند التحول والانتباه والوعاء عند الاستنجاء
وعند النزول وتقرم الجنب عند الخروج والوقت بعده والمكرهات الملبوسات المتراصة والمضام
وتحت الاشجار المغمرة ومواضع المزالج موضع اللعن واستقبال الشمس والقرن بوجهه والوجه باليد
والجلد في الارض اصلية وفي ثوب الحيوان وفي الماء جاريا او واقفا والاكل والشرب
والنساء والاستنجاء باليمين واليسار ونحوها عام عليهم اسم الله تعالى والكلام لا يذكر الله
او اية الكرم او حاجة بغيرها **الثالث** في منتهى الوضوء وفرضه خمسة **الاول** النية
وهي اعادة تعقل القلب كيقينها ان يكون الحجاب والوضوء القربة وهو يجب ترفع
الحضات واستباحة شئ مما يشترط فيه الطهارة الا ان لا يجزى ولا يجزى البتة في طهارة
الاشياء ولا يخرج ذلك المقصود برفع الحشوة وضوء اليد المقترنة بالنية التبرع او عز ذلك
كانت طهارة بخرية ووقت النية عند غسل الكفين وتضييق عند غسل الوجه ويجب
استدانة حكمها الى اللزوم **فصل** في اجتمعت اسباب مختلفة فوجب الوضوء كمن وضوءه
بنية القرب لا يقتصر الى تعيين العرش الذي يظهر منه وكذا لو كان عليه اعتكاف
اذ انوى غسل الجنابة اجزأ عن غيره ولو وضوء غيره لم يجز عنه وليس شيء **الفصل الثاني** غسل
وهو ما بين منابت الشرة مقدم الى من طهر في الذوق طولا واشتمل عليه الاطعام والشراب
عرضا وما خرج عن ذلك فليس من الوضوء ولا طهارة بالانزع ولا بالانهم ولا من تخلوا
اصابعه العداد وقصرت عنه بل يرجع كل منهم الى سوية الحلقه فيفضل ما ينزل ويحلى غسل
من اعطى الوجه الى الذوق ولعل تكون ما يخرج من الاظفار ولا يجزى ما اترسل من اليدين ولا يجزى
بل غسل الذوق بثلثة رجبه لم يجز عليه ولا يكره انما طاهرها **الفصل الثالث** غسل اليدين
غسل اليدين من المرفقين الى اصابع زائدة ولم تابت وجعل الجميع ولو كان فوق المرفق

لم يجز غسله ولو كان له يدا زائدة وجب غسلها **الفصل الرابع** مسح الرأس والوجه في ما يسهل
يرامحوا والمساكين مقدار ثلثة اصابع عرضا ويحصى المسح بقدم الرأس ويجزى بثلثة يكون
بذلك والوضوء لا يجوز استئنافا ما جليله ولو جف ما على يده اخذ في الحنية واشغار
عبيد فان لم يبق ذلك استأنف ولا فضل مسح الرأس قبله ولا يكره ان يمسح باليد اليسرى ويغسل
وضوء المسح لم يجز ويجوز المسح على الشعر المقتصر بالمقدم وعلى البشرة ولو جف عليه الشعر من
غيره ومسح عليه لم يجز كما لو مسح على العمامة وغيرها ما نيت به موضع المسح **الفصل الخامس**
مسح الرجلين ويجب حمل القدمين من روضي الى اصابع اليدين والاكفين وهما قبا القدمين وي
يجوز تركه ولو لم يمسح الرجلين تنيب اذا قطع بعض موضع المسح على باقوه
لو قطع من الكعبه فمسح على القدم ويجزى المسح على بقية القدم ولا يجوز على حائل
منخف او غير ذلك للثبوت والوضوء غيره واذا انساب عاد الطهارة على قوله وقيل
لا يجزى الاخذ بالاول للمحيط **سائل** فان **الاول** الترتيب واجبة الوضوء الوجه قبل
اليدين واليسرى بعد يدا مسح الرأس ثلثا والرجلين آخر فلو خالف اعا والوضوء عمل
كان او نسي انا ان كان قد جفنا الوضوء وان كان البلاء باقيا اعا وعلى ما يحصل بعد الترتيب
الفصل في الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل ان يغسل غيره فلو تقدمه وقيل لا يغسل الا باليمين
الاعضاء مع الاختيار ومراعات لفقدان مع الاضطرار **الفصل الثاني** في الغسلات مرة
واحدة والثانية تسنة والثالثة بغيره وليس في مسح كراي **الفصل** في تجزئي في الغسل
ما يسهل به غسلا وان كان شل الا باليمين **الفصل** في يد خاتم او سره عليه يصل الماء
اليه استخرا وان كان واسعا استحب له تحريكه **الفصل** في مكان على بعض اعضائها وانه
جائز فان لم يكن نزحها وتكرارها ما عليه احيى يصل الشرة وجب الاستبراء والخطايا
سواء كانت ما تحبها طاهر او نجس واذا اذا العذر استأنف الطهارة على تردد فيه
الفصل السادس لا يجوز ان يتوضوء غير من الاختيار ويجوز مع الاضطرار **الفصل السابع**

والاستحالة في ذلك لم يظهر **الثاني** في من الخلق وهو من ذوات ومكرهات فالنزويات

لا يجوز للمحدث من ثمانية القرن وذلك ان من ابدى الكتابة **الفصل الثاني** من الكتاب من قبل بوضوح
 لكل صلوة وقيل من الجن اذا جحد واحدة في الصلوة فظهر وجهه في موضعين الوضوء
 هي وضع الايدي على العينين ولا غرض فيها والشمس والذراع واليد المرفوعة في الصلاة
 الا انما وجد في الثور والبول مرة واحدة في كل مرة من الموضوعة والاستنقاء والذراع
 عندهما وعند غسل الوجه واليد مرة واحدة في كل مرة من الموضوعة والاستنقاء والذراع
 ظاهر في اربعة في الثانية باطنها والاربع بالعكس وان يكون الوضوء يدويكره ان
 يستعين في طهارة او ان يسبح على الوضوء عن اعضائه **الفصل الثالث** في الحكم الوضوء
 بترتيب الحائض وشك في الطهارة او يتقنه وشك في التأخر بقطر وكذا الوضوء ترك
 عضوا في بوا بعد وان جحد البلاء واستأنف وان شك في شئ من افعال الطهارة
 وهو على حاله في ما شك فيه ثم بالبعد ولو يتقن الطهارة وشك في الحائض او شك في
 شئ من افعال الوضوء بعد الاضطرار لم يعد من غسل بوضوء الجهر او البس او صلى على
 الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا او مجذوما وضوء بنية الترتيب مسمى وذكر
 انه اخل ببعض واحد من افعال الطهارة في غير مكان اقتصر على بنية القربة فالطهارة والصلوة
 صحيح وان اوجبت بنية الاستباحة اعادةها ولو صلى بكل واحد منهما ماصلة لهما
 الا لو بناء على ان كل واحد عقبة لهما منهما ولم يعلمها بعينها اعادة الصلوة في
 ان اختلفت اعادة او اصلوة واحدة ينوي بها في اذنته وكذا الوضوء فطهارة في
 الحائض وجحد عطشان ثم صلى اخرى وذكر انه اخل بوجوب جحد عطشان مرة واحدة
 الحائض في بنية ان لا يخلع عقبة لهما اعادة تلك في اذنه ثانيا واذا نوى ارجاعه في
 بغيره صح اذا لا يشبه **الفصل الرابع** في الرجل الذي يذهب بالرجل ستة اعسال
 غسل الجنابة والحض والاستحاضة التي تشبه الكبريت والنفاس وسنن الاسوات التي
 قبل تقصيرهم وبعد بدهم غسل الاسوات في ذلك حجة في ضرر **الفصل الخامس**
 في الاصل

الطهارة

في الجنابة والنظرة السبب والحكم **الفصل السادس** في الجنابة فامر ان الازال اذ علم ان الحائض
 فان حصل ما يشبهه كان واقفا قنار في الشهوة وقتو لمجد وجب غسل وان كان
 من بعضا كالتشبه وقتو جحد في وجهه ولو خرج عن الشهوة والذوق مع اشتباهه لم
 يجزى من وجحد على جحد او غير مبتدئا وجب الغسل اذا لم يشك في التشبه غير ولو لم
 فان جامع امرأة قبل او اثناء الجماع وجب الغسل وان كان الموطوءة متقية ولو جامع
 في الماء ولم يزل وجب الغسل على الاصح ولو لم يزل غلا فاقا وقيل لم يزل قاله بعض
 الله يجزى الغسل على الاصح لا الجماع الا ان لم يشك في الجماع لم يزل **الفصل السابع**
 الغسل يجب على الكافر عند حصوله ولو لم يصب منه حال الكفر فاداسلم وجب له
 منه ولو اغسل ثم ارتد ثم عاد لم يطل غسلا **الفصل الثامن** في حكم من طهر في كل واحدة من الاعضاء
 وقراءة بعض احدي البسملة اذا نوى بها غسل ما وسكت كتابه القرآن واشتد عليه ان يغسل
 والعلو من الماسجد وضوء شئ فيها **الفصل التاسع** في المسجد الحرام وفي المسجد الذي هو خاص
 لواجب فيه مالم يقطعها بالابتنيم ويكره له الاكل والشرب وتحقق الكراهية بالصنعة و
 الاستنقاء وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير اقراره وان كان في الشك في سبعين ما زاد
 غلط كراهية ومن المصحف والنور حتى يغسل او يتوضأ والحض **الفصل العاشر**
 حنن النية واستبدال التحليل بالآخر الغسل وغسل البشرة باسبغ غلا وتحليل بالاصيل
 اليه الما ابرو والتمشيد بيل بالاراس ثم بالجنابة لا ينزح الايسر ويسقط الترتيب
 بارئاسة واحدة **الفصل الحادي عشر** في غسل الميت عند غسل الميت في وضوء عند غسل
 امرأته وامرأته على الجسد وتحليل ما يصل اليها استظهارا والبول امام الغسل لا يكره
 وكعبت ان يسبح من بعدة الى اصل العقبة ثلثا ومنه الى راس الحنف ثلثا ونيتة في
 ثلثا وغسل الميت ثلاثا قبل ادخاله الماء والمضغ والاستنقاء والغسل بجمع **الفصل الثاني**
 ثلث اذ اري الغسل للاشتباه الغسل فان كان بالاراس لم يعد الا كان

ممنوع على من
 جاز ان شاء والاعمال
 وضوء
 وضوء
 وضوء
 وضوء

الغسل
 وضوء
 وضوء
 وضوء
 وضوء

عليها عادة **ثالث** اذا غسل بعض اعضاء ثم لم يغسل بقية اعضاء غسل من غسله وقيل لا
 يغتسل على تمام الغسل قبل ثم يغتسل بالصلوة وهو الاشبه **رابع** لا يجوز ان
 يغسل من مع الاكل او يشرب من فيه **سابع** لا يجوز ان يغسل من مع غيره
 على ما تروى ما عدا ذلك اما اذا غسل بعض اعضاء لم يغسل بقية اعضاء الغسل
 وهو الاكل او يشرب من فيه او يغسل من مع غيره او يشرب من فيه او يغسل من مع غيره
 فان خرجت مطوية فهو كغيره وكل ما في الصلوة قبل او بعد الغسل فهو كغيره
 قبل ما يخرج من جوفه لا من فاهه او من اذنه او من ارجله او من ارجله او من ارجله
 شريطة المتابعة **ثاني** لا يجوز ان يغسل من مع غيره الا اذا كان من المراتب العالية
 لا يكون جذاً من المراتب العالية من سبعين فصاعداً ولا من المراتب المنخفضة من سبعين
 سنة وكذا من المراتب العالية من سبعين سنة ولا من المراتب المنخفضة من سبعين سنة
 والماتة الى العشرة ما لم يكن ان يكون جذاً من المراتب العالية من سبعين سنة ولا من
 عاوة بان ترمى الدم دفعة ثم تقطع على فم الصلوة عاوة ثم ترمى ثانياً تلك العاوة
 ولا يخرج باختلاف لون الدم **سابع** **اول** اذا عاد العاوة ثم كسا الصلوة والصلوة
 من غير الدم عاوة المبتدئة والصلوة ثم ردت الاظهر انما تجتنب العاوة حتى
 يغسلها ثلثة ايام **ثاني** لا يمس الدم ثلثة ايام ثم انقطع ويرت قبل العشرة من
 العاوة جذاً ولو تجاوزت العشرة وجعلت في الغسل الذي ذكره ولو تجاوزت العشرة
 ايام ثم رات الدم كان الا اذا جفا سفره او انشأ في مكان ان يكون جذاً سائماً
 اذا فطخ الدم بدون عشرة فعليه الاشراء بالفضة وان خرجت نقياً فقتل وان
 كان متلخخاً جرت المسئلة حتى يتجاوزت عشرة وذلك العاوة تغسل بعد يوم او
 يومين عاوة فان استمر العاوة فافطخ فضيت بافطار يومه وان تجاوزت كان
 ما استمر به من **الرابعة** اذا ظهرت جوارحه ما وجبها فغسل الصلوة على كراهية

اذا غطت وقتها فغسلت فاستوت وقد غشي من ذلك الطهارة والصلوة وجب عليه الغسلان فان كان
 قبل ذلك لم يجز ان يغسل قبل الوقت قبل الطهارة وذكره وجب عليها الا اذا
 وساهل الغسل **ثاني** ما يتعلق بالشباب **اول** يحرم عليها الا ان يغسل طهارة فغسل
 والصلوة وسكتها في زمان يكون من الصلوة ولو غشيت ولو غشيت ولو غشيت
ثاني لا يصح منها الصلوة **ثالث** لا يجوز لها الدخول في المسجد ولا في المصلى ولا في غيره
 لا يجوز لها ان تخطي من الغرام ويكره لها ما عدا ذلك وسجدت في سجدة واحدة
 على الاظهر **رابع** يخرج من زوجها ويحرمها حتى تغتسل بغير ماء الا ان كانت باعدا الغسل
 فان دخلت باعدا عال وجب **سابع** الكفارة قبل الا يجزى الا اذا غطت والكماء في اوله وبعدها
 وفي وسطه وبعدها وفي اخره ولو لم يكره من الطهارة وقت الاختلاف هذه الكفارة
 لو تكررت وقبل بل تكررت الا في وقت الاختلاف من **ثاني** لا يصح طهارة اذا
 كانت من جوارحه ما وجبها فغسلها **سابع** اذا ظهرت وجب عليها الغسل وكيفية غسل
 غسل الجارية للذكر لا بد من الوضوء قبلها وبعدها وقضاء الصلوة دون الصلوة **ثامن**
 يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة ويغسل بعد ان يركعها واكثره ثلثاً ويكون لها
 للضابط **ثاني** في الاستحاضة وهو يتناولها او احكامها او الاكل
 فدم الاستحاضة الاصل في امره ان يرد حتى يخرج بغيره وقد يقبل من هذا الوجه جذاً
 اذا الصفره والكافرة بما لم يجر جذاً في ايام الطهارة ولو لم تراه المرأة اكلت ثلثه
 ولم يكن دم متروك ولا جرح ولا استحاضة وكذا ما يري من العادة وتجاوز العشرة او يزيد
 عن ايام النفاس او يكون من الحيض الاظهر اوسع الياسر او قبل الدخول شعاً واذا تجاوزت الدم
 عشرة ايام وهي من مخض فقتل من جرحها بطهرها او في مسندة او ساوات عاوة
 ستقره او مضطربة فالسيدة ترجع الى اعتبار الدم فاشابه الدم الاستحاضة فواستحاضة
 ويخرج ان يكون لها ما يدم الحيض ناقصاً وكذا لا يزيد عن عشرة وان كان له ما ولو حدث

فمصرها

فما شابه

اوله يحصل فيه شريطة التيميم وجعلت الى عادة نساها ان التيميم وقبل العادة ذوات
استانها على ما كان من قبل ان جعلت حجبها في كل شهر سبعة ايام وعشرة من
شهر ثلثة من آخر محرم وما قبل عشره وقبل ثلثة والاول الاظهره ذوات العادة يحصل
عادهما حجبها وباسرها استحاضة فان اجتمع لها مع العادة غير قبل فعل العادة
وبقي على التيميم وقبل التيميم والاول الاظهره **مسألة** الاولى اذا كانت علامتها
مستقرة عددا او وقتا ذوات ذلك العدد مستقرة على ذلك الوقت واستقرت
تخصت بالعدد وانتهت الوقت لا العادة تقدم وتاخر وسواء رأت بصفة دم
للحيض ولم تكن **مسألة** ثلثة لو رأت قبل العادة وفي العادة فان رأت في العشرة
فالمكمل حجب وان تجاوزت جعلت العادة حجباً وان تفككتها استحاضة وكذا
لو رأت في وقت العادة والظهر فان استحاضة **مسألة** ثلثة لو كانت علامتها في كل شهر
مرة واحدة عدداً او وقتاً او رأت في شهر مرتين بعد ايام العادة كان ذلك حجباً ولو
في ايام العادة في كل مرة لم يزل من العادة كان حجباً الى العشرة فان تجاوزت تخصت
بقدر عادتها وكان الباء استحاضة والمصطرة العادة ترجع الى التيميم وفعل عليه
ولا يترك هذه الصلوة الا بعد حجبها ايام على الاظهره فان فقدت التيميم **مسألة**
مسألة ثلثة الاولى ان ذكرت العدة ونسبت الوقت قبل نفاذ الزمان كله ما قبل التيميم
ونقلت المحض في كل وقت محال لقطع الدم فيه ويقع صور عادتها **مسألة** ثلثة
ذكرت الوقت ونسبت العدة وان ذكرت ان لا حجباً امكن ثلثة وان ذكرت ان
جعلت نهاية الثلثة وعلمت بقية الزمان ما قبل استحاضة ونقلت المحض في كل وقت
يخرج من القطع ويقع صور عشرين ايام احياها ما لم يقصر الوقت الذي عرفت عن
العشرة **مسألة** ثلثة ما جاعلها في تحيض في كل شهر سبعة ايام او ستة وعشرة
شهر ثلثة من آخر ايام الاشياء باقياً وان احكامها فتقوله لا استحاضة لان لا

في كل شهر سبعة ايام او ستة وعشرة
شهر ثلثة من آخر ايام الاشياء باقياً
ان احكامها فتقوله لا استحاضة لان لا

يتم التيميم ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس
عند كل صلوة ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس
والصلوة الصلوة الثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة
بينها وبين الصلوة الثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة
في كل صلوة ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس
دم المرأة وليس له قبله حلقها ان يكون لحقة واحدة ولو ولدت ولم يزل في الرحم
لها نفاس ولو رأت قبل الولادة كان حجباً واكثر لنفاس عشرة ايام على الاظهره ولو
كانت حالها لا يتغير تراخت دلالة لحدها كان لا يتبدل نفاسها الا في اوقات
من وضع الحبر ولو لم يزد ما ثم رأت في العشرة ايام كان ذلك نفاساً ولو رأت
حجباً في ايام لم تطلعت ثم تزلت في العشرة وقبله كان النسيان وما بينهما نفاساً او
يخرج من النفاس ما يحرم على الحائض وكذا ما كان لها ولا يصح طلاقها وعملها كغير
الحائض من **فصل الخامس** في الحكم بالاسلوت وهو حجب **مسألة** ثلثة الاختصار
ويجب فيه ترجيح الميتة الى القليلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه باطن ويجليبه
الى القليلة وهو من كفاية وقيل هو من حجب الميتة النسيان والاختصار
بالنسيان والاختصار في كل ايام وكلمات الفرج وقيل الى بصله ويكون عند مصباح ان مات
للبلاء وقيل لقرآن واذا مات غصت حجابها والظهر منع ودوت يده الى حبيبه ونظرت
شرب وقيل تحجب من الايام ان يكون حاله شبهة فيستبرئ بعلامات الموت ولا يصير
عليه ثلاثة ايام ويكون ان يطرح على بطنه حديد وان يحضر حجباً **مسألة** ثلثة
في التكبير وهو من على الكفاية وكذا تكفيبه ووضوء الصلوة عليه او الى الناس
او لهم يبين انه اذا كان لا يلبس رجلاً او نساء فارجع الى اولي الزوج او الى المرأة
منها الحرة الحرة كلها ويجوز ان يغسل الكافر المسلم اذا لم يحضر المسلم ولا مسلمة اذا

کتاب الطیارات

الغريبة والظن في طائفة أربعة **الاول** ما يقع فيه التيمم وهو ضرب **الثاني** علمه ان لا يخرج **الثالث** العلم في ضرب فيه غلط من حيث هو فلو كان الاربع ان كانت الارض سبوا وعلق فيهم
ان كانت حرة لم يخل التيمم حتى فسد الوقت لخطا وضع جمة وسألوته على السور
والفرق بين علمه انما هو وجود ما لا يجب لطهارة **الرابع** علمه ان الارض
عدم الشئ لو لم يكن عدم الشئ كذلك ان وجدته ثم تغير في حاله وان لم يكن سعة الارض
لزمه شراؤه ولو كانت باعلا فسد المعتاد وكذا العدة في الآلة **الخامس** ان فرق
فجيرة التيمم بين ان يجاف اجزاء او سبعة او يجاف صنعاء او كذا الخ في الارض السبوة
والان تيمم ما يستعمله لا يجازي التيمم وكذا لو كان معه الشرب وخلص المصنوع انما
الفصل الثاني فيها يجوز التيمم وهو كل ما يقع عليه اسم الارض لا يخرج التيمم المعتاد ولا
انما زاد ولا يثبت التيمم كالايمان والريضة ويجوز التيمم على الارض ولو لم يكن
القبر بالتراب المستعمل التيمم والفتح التيمم بالتراب الفصص ولا الفصص ولا بالرجل
وجود التراب اذا مزج الشرب في موضع المعتاد فان استعمل التراب في الارض لم يخرج
بالفتح والرجل يستعان كونه مغزيا بالارض وهو الذي انفق التراب في موضع
اوله **الثاني** او عرفت ان موضع فسد ذلك تيمم بالرجل **الثالث** في كيفية التيمم
يصح التيمم في كل حال الوقت ويصح في كل وقت وفي كل موضع وفي كل حال
الا حوط المتع والواجب التيمم النية واستدامته كما اذا التيمم في موضع سبوا الارض
ثم سجد الحجة بان يمس التيمم الى طرفه فاشتمت مسج ظاهر الكعبين وقبل باستيعاب
مسج الوجه والاذراعين والاول اظهره بحجبة او من ضره واحدة للحجبة وظهر
كعبه ولا يفرأ به بل في الفل من ضره وفيه في الكعبين وان وقبل ضربة واحدة
والانقياد اظهره فان فسد كذا سقط سجدا وانصر على الحجة ولو فسد بجعل اسم
على اليد وجب استيعاب موضع السجدة التيمم فلو وقع فيها ثانيا او احيى فبقي بقدر الذي

جانم

کتاب الطیارة

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

صلواته ونحوها إلى القبلة على ما عرفت المأذون وان لم يكن استقباله في كل صلاة
 يكون من ذلك العجز عن الصلوة وان لم يكن استقباله في كل صلاة المصطفى بالصلوة ما يشاء حتى
 الوقت ولو كان ذلك بحيث يتمكن من التحجور والركوع وفرايض الصلوة هل يجوز له
 الترخيص على المصلحة اختيارا او قبله ثم قيل لا وهو الاشبه **فصل** ما يستقبل في الصلاة
 الاستقبال في فرايض الصلوات مع الامكان وعند الذبح والمبته عند خضوعه وقبته
 والصلوة عليه في التوافل فالفضل الاستقبال للقبلة بما يجوز ان يصح في كل صلاة
 سفر وحضر والى غير القبلة على كراهية متلكة في الحضر ويقتصر في السفر على الاستقبال
 كل موضع لا يتمكن منه الصلوة بالطائفة وعند ذبح الدابة الصلابة والمنة في جميع
 لا يكون حرفة الى القبلة **الاشارة** في احكام الطلوع هي سائل **الاول** اوصى بوجع القوم
 لعصر وعن الاحتياط فان عمل على ما به وجع المذبح لا يربح بها ولا فعلية
 الاعادة **القائمة** اذا صلى الى جهة القبلة الا ان اوصى الوقت ثم بين خطاها ان
 كان مخفيا في الصلوة ما صحت ولا اعادة الوقت وقيل ان بان انه استبدل محل
 وان خرج الوقت فلا ولا ظهر فاما ان تغير الخل وهو الصلوة فانه يستألف
 على كل حال الا ان يكون مخفيا في اثناء تقيمه ولا اعادة **القائمة** اذا اجتمع الصلوة
 ثم دخل وقت اخرى فالتحذير عنه ان استألف الاحتياط ولا يفي على **الاول** **فصل**
الاشارة في لباس الصلوة وفيه سائل **الاول** لا يجوز الصلوة في جلباب الميتة ولو كان ما
 يركب كالحبس او غيره او لم يدع وما لا يركب كالحبس وهو ظاهر في حصة ما تقع عليه الركعة اذا
 ذكي كان طاهرا ولا يستعمل في الصلوة وهو يتغير استعماله في غيرها الى الذي لا يفتل فيهم
 وقيل لا وهو الاشبه على كراهية **القائمة** الصلوة في الشعر واللبس والبرص وما يركب كالحبس
 من غير طهارة من غير مسح او يدلكى ويصير ويجوز الصلوة فيه ولو لم يمسح من الميتة غايته
 من غير انصاف هكذا على ما لا يخفى في الصحيح من الميتة اذا كان طاهرا في حال حيته وكان كالحبس

من غير الطهارة

نحوه في كل صلاة على ما عرفت المأذون وان لم يكن استقباله في كل صلاة
 يكون من ذلك العجز عن الصلوة وان لم يكن استقباله في كل صلاة المصطفى بالصلوة ما يشاء حتى
 الوقت ولو كان ذلك بحيث يتمكن من التحجور والركوع وفرايض الصلوة هل يجوز له
 الترخيص على المصلحة اختيارا او قبله ثم قيل لا وهو الاشبه **فصل** ما يستقبل في الصلاة
 الاستقبال في فرايض الصلوات مع الامكان وعند الذبح والمبته عند خضوعه وقبته
 والصلوة عليه في التوافل فالفضل الاستقبال للقبلة بما يجوز ان يصح في كل صلاة
 سفر وحضر والى غير القبلة على كراهية متلكة في الحضر ويقتصر في السفر على الاستقبال
 كل موضع لا يتمكن منه الصلوة بالطائفة وعند ذبح الدابة الصلابة والمنة في جميع
 لا يكون حرفة الى القبلة **الاشارة** في احكام الطلوع هي سائل **الاول** اوصى بوجع القوم
 لعصر وعن الاحتياط فان عمل على ما به وجع المذبح لا يربح بها ولا فعلية
 الاعادة **القائمة** اذا صلى الى جهة القبلة الا ان اوصى الوقت ثم بين خطاها ان
 كان مخفيا في الصلوة ما صحت ولا اعادة الوقت وقيل ان بان انه استبدل محل
 وان خرج الوقت فلا ولا ظهر فاما ان تغير الخل وهو الصلوة فانه يستألف
 على كل حال الا ان يكون مخفيا في اثناء تقيمه ولا اعادة **القائمة** اذا اجتمع الصلوة
 ثم دخل وقت اخرى فالتحذير عنه ان استألف الاحتياط ولا يفي على **الاول** **فصل**
الاشارة في لباس الصلوة وفيه سائل **الاول** لا يجوز الصلوة في جلباب الميتة ولو كان ما
 يركب كالحبس او غيره او لم يدع وما لا يركب كالحبس وهو ظاهر في حصة ما تقع عليه الركعة اذا
 ذكي كان طاهرا ولا يستعمل في الصلوة وهو يتغير استعماله في غيرها الى الذي لا يفتل فيهم
 وقيل لا وهو الاشبه على كراهية **القائمة** الصلوة في الشعر واللبس والبرص وما يركب كالحبس
 من غير طهارة من غير مسح او يدلكى ويصير ويجوز الصلوة فيه ولو لم يمسح من الميتة غايته
 من غير انصاف هكذا على ما لا يخفى في الصحيح من الميتة اذا كان طاهرا في حال حيته وكان كالحبس

انما هو في كل صلاة على ما عرفت المأذون وان لم يكن استقباله في كل صلاة
 يكون من ذلك العجز عن الصلوة وان لم يكن استقباله في كل صلاة المصطفى بالصلوة ما يشاء حتى
 الوقت ولو كان ذلك بحيث يتمكن من التحجور والركوع وفرايض الصلوة هل يجوز له
 الترخيص على المصلحة اختيارا او قبله ثم قيل لا وهو الاشبه **فصل** ما يستقبل في الصلاة

من غير الطهارة

من غير الطهارة

صلى الاذان مستطفا قائما على رفقته ولو اذنت المرأة للمسلمين ولو صلى منفردا
 ولم يذنب ساجدا رجع الى الاذان مستطفا صلواته على رقبته وفيه رواية لمخزي على
 الاجرة من خصال المال الذي يرد من بيعه **باب** تكبيرة الاذان والاقامة
 بعد دخول الوقت وقد حضر فاعتد على الصحيح لم يجز عدا شمله على عدد
 الاذان على الاثر ثمانية عشر فضلا للتكبير اربع والشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم
 يقول حي الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل والتكبير بعد ثم التمجيد والفضل
 من ان لا يفتي بغيرها شيئا من اذنها فقامت الصلوة مرتين وليست بقطعة التكبير
 في آخرها ثم واحدة والتكبير في صلاة الاذان والاقامة يجزئ فيها سبعة
 اشياء ان يكون مستقبل القبلة وان يقف على احدى الصورتين في الاذان
 ويجزئ في الاقامة ان لا يكلم في خلاصتها ويصلي بينهما بركعتين او سجدة اثنى
 العشر فان الاول ان يفضل بجملة او سكتا وان يرفع الصوت به اذا كان ذكرا
 وكل ذلك بما كفاة الاقامة وكن التمجيد في الاذان لا ان يرد الاشعار وكذلك
 قبل الصلوة خيرة التمجيد **باب** في احكام الاذان وفيه سابل **باب** من اذنت خلا
 الاذان والاقامة ثم استيقظ استقبله استأذنه ويحرم المسأله ان اعطى عليه
تثنية اذا اذنت ثم اذنت جاز ان يعتد به ويعتم غير ولو اذنت اثناء الاذان ثم
 رجع استأنف على قول **باب** يستحب لمن سمع الاذان ان يحكي مع نفسه **باب** الامة
 اذا قال للمؤذن قد قامت الصلوة كرا كرا كرا بلفظة الاما يتعلو تنبأ للصليين
باب يحرم للمؤذن ان يكلمت مينا او شاة الا ان يكون مائة من صلاته اذا نزل
 اذا نزل الناس الا اذا نزلهم العلم مع التشاريع بينهم **باب** الامة اذا كان حرا
 جاز ان يذنب جميعا او افضل اذا كان الوقت مستقانا يذنب واحد بعد واحد
باب اذا سمع الامام اذان مؤذن جاز ان يجتنبه في الجماعة وان كان ذلك المؤذن

منه **باب** في تكبيرة الاذان والاقامة يظهر ما بين الاذان والاقامة
 الاقامة **باب** في الصلوة يظهر ما عداها ولا يعيد الا ان كان يتكلم
باب في تكبيرة الاذان والاقامة يظهر ما عداها ولا يعيد الا ان كان يتكلم
 اقتصر على تكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة ولو لم يخل شيئا من حضور الاذان استحب
 للمسلم التلقين **باب** في الصلوة وهي واجبة ومندوبة فالواجبات
 ثمانية **باب** التكبير وهو ركن في الصلوة ولو لم يخل بها عاذا او ناسيا لم يفسد صلاته
 وحقيقته استحضار صفة الصلوة في الذهن والعقد بها الى امور بعد الوجوب
 او الذنب في طائفة التكبيرين فيكون اداء وقفا ولا عجز بالقطر وقتها عند اداء
 جزء من التكبير ويجب استمرار حكمها الى آخر الصلوة وهو ان لا يتفصل بين الاول
 والثاني والآخر من الصلوة ولو طارعا لا يظهر كذا في المتن ان يفعل ما ياتيها فان
 فعل بطالت كذا في المتن في شيء من افعال الصلوة الزاوية او غير الصلوة ويجوز ان يفتل
 الذنب في سائر وقت كقول الظاهر يوم الجمعة الى المناقلة لمن شئ من الجمعة وقوله فيها
 وكقول الفرعية لا يضر في السابعة عليها مع سعة الوقت **باب** تكبيرة الاحرام ولا
 هي ركن ولا يصح الصلوة من دونها ولو لم يخل بها ناسيا او ناسيا لم يفسد صلاته
 ولا يعتد بها ناسيا ولو لم يخل بها ناسيا لم يفسد صلاته فان لم يترك من التلقين اياها
 كما عجز الزم التلقين لا يتشاغل بالصلوة مع سعة الوقت فان ضاق لحرره جوبا
 ولا يخرس بخلق ما على قوله لا مكان فان عجز عن التلقين لصلواته عليه بعبادتها
 مع الاشارة والعن تبيينها واجبة لوعده لم يعتد بالصلوة والحل للجماعة التكبير
 السبع منها شاعرها تكبيرة الافتتاح ولو كثر ونزل في الافتتاح من كثر ونزل في الافتتاح
 بطلت صلوة فان كان كذلك ونزل في الافتتاح اعتقدت الصلوة اخيرا ويجوز ان يكبر فاقا
 فلو كبر فاعاد مع الفداء وهو لخدمة القيام لم يعتد بصلواته والمسلمون فيها اربعة

ان ياتي بلفظ الجلالة من غير مدح من حروفها ولفظ الكبر على من عزته افضل من ان يسبح
 الامم من خلفه تنقذه بها وان يرفع الصلوة يد بها الى اذنيه **القيام** وهو
 ركوع مع القعدة في اظهر عمل اوسع من مطلة صلوة واذا سكنة القيام سجدت
 رغبة والا وجبان بعدد على ما يقين مع من القيام وهو عجز لا اعتدال على الجوانب
 مع القعدة ولو قعد على القيام بعض الصلوة وجبان عجز من يقدر كونه لا اعتدال
 وفي الجدة لا ان يكون من الشئ بقدر زمان صلوة ولا في الظهور القعدة اذا قل من
 القيام للركوع وجبة الا ان كان الساجد اعجز عن القعدة حتى يخطى اذ كان عجز
 سجدت او اعجز ان يركع كما هو عجز عجز عن حاله انما هو عجز
 انقل الساجد من السجدة الى القيام عجز بقدر القعدة عجز فيضطر الى الضلع فيضطر
 وكذا بالعكس ولا يقد على السجود بغير ما يسجد عليه فان لم يقدر على السجود
 هذا الفضل شيان ان يترك الصلوة قاعدا او حاله في السجود فيضطر الى ركوع
 وقبل يترك حاله في السجود **الركوع** وهو الركعة ويتبين الركعة على ثنائية
 صفة الا ان ليس من ركعة واحدة ولا ثنائية ويجوز انما اجمع ولا يقع الصلوة مع الاختلاف
 ولو جوف واحد منها عدا حتى لا يشك في ذلك الاعراب والسجدة اية منها يجزئها
 معها ولا يجزئ الصلوة بركعة واحدة كما انما يتأمل على وجب السجود ولو
 خالف هذا اعداد ان كان ناسيا استأنف القراءة والركوع وان ركع مضى في
 صلوة ولو ذكر وعز لا يجنبها يجزئ على التعليم فان ضاع الوقت في ركعة ما يتسجد
 بعد قراءته ما يقصر بغيرها اوسع الله وتعالى وكبره بعد القراءة فيجوز على التعليم
 والاخر من ركعة السجدة القراءة ويقعد بانقلب الصلوة على ثلثة مرات في الركعة
 شارة للركوع وان شأ سجد والافضل الامام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد
 الا ان ليس وجبة الغزاة بغير مع سورة الوقت وان كان التعليل للمساواة لا يجزئ

ولا ان لا يحيط ولو قعد السجدة على الجوانب عدا ما عدا الحمد لا يجزئ ان يقرأ شيئا في الركعة
 من سورة الاعراب ولا انما يقيد الوقت بقراءة ولا ان يقرأ من سورة من وقيل يكون
 وهو لا يشك ويجزئ الجهر والسر في الصلوة والركعة والركعة والركعة
 في الظهور في ذلك الغزاة والآخر من زمانه شاء وقال الجهر ان يسبح القرءان في الصلوة
 اذا استمع والاختلاف ان يسبح نفسه ان كان يسبح وليس على الشاكر من السجود
 في هذا القسم الجهر بالسجدة في موضع الاختلاف في اول الركعة في اول السجدة وتبين
 القراءة والوقوف على موضعه وقراءة سورة بعد الحمد في الركعة وان يقرأ في الظهور
 والمغرب والسر في القيام كالقعدة والسجدة العشاء الا على الطارئة وما كانها و
 بالصبح والدفن والمزمل وما تليها في عداة الايتين والحيث في الركعة والمغرب
 العشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى في صبحها وبقاها هو الله الحمد في الظهور
 والمنافعة من يومهم من ركعة وجوب السجدة في الظهور وليس بعدد ركعة في الركعة
 بالسجدة القضا وليس بركعة السجدة بالطلوع الجهر بان مع ضيق الوقت يخفف
 وان يقرأ على ايتها الكافرون في المواضع السبعة ولو لم يقرأ سورة التوحيد
 حازه وقراءة او صلوة الليلية او صلاة الحمدتين مرة واحدة في الركعة بطول الركعة
 ويحرم الامام من خلفه القراءة ما لم تبلغ العشرة وكذا الشهادتين استجابا واذا امر
 الصلوة بركعة واحدة استأنف منها **سابع** **الركعة** لا يجزئ قول
 الامين من ركعة واحدة كونه **الشهادة** المأثورة في الركعة في شرط صحة القعدة
 كما انما من غيرها استأنف القراءة وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت في قول
 بعد الصلوة انما لو سكت في خلال القراءة لا بنية القطع او نوى القطع ولم يقطع
 مضى عليه **الشهادة** وهي احدى ايات الضم في المخرج سورة واحدة وكذا
 ان يقرأ في الركعة لا يجزئ افراد احد ما يحتاجها في كل ركعة ولا في الركعة البسيطة

في الركعة
 في الركعة
 في الركعة
 في الركعة

في الركعة
 في الركعة

وبما جاز ولا يجوز ان يطلع بها الحرام ولو فعل بطريق مباح
 قطع صلوة اذا خاف تلف المأكل او شره طهر ما شابه ذلك لا يجوز قطع
 الصلوة اختيارا **في بقية الصلوات وفيه فصول**
 في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ونحوه على ادم الجمعة ركعتان كالصلاة في غيرها
 معها النظر في وجوبها للجمعة ونحوه في الشمس ونحوه اذا صار ظلمة كل شيء مثله
 ولو خرج الوقت وهو فيها لم الجمعة اما كان او ما سويها وبقيت الجمعة بغير وقت
 الوقت ثم لا يقضي جمعة اخرى حتى يخرج ولو وجبت الجمعة فصلت الظهر ووجب عليه
 السجدة فان ادركها ولا اعادة الظهر ولم يجز بالاول ولو سبق ان الوقت في صلاة الخطبة
 في ركعتين خفيفتين وجب بالجمعة وان يقين او غلب على ظنه ان الوقت لا يشرع
 كذلك فندفنا الجمعة ويصل الظهر فانما للركعة الخطبة والصلوة وادرك
 مع الاسم ركعتين صلى جمعة وكذلك لو ادرك الامام ركعة الثانية على قوله ولو كبر
 ركعتين ثم شك هل كان الامام ركعة ام رافعا لم يكن له جمعة وصل الظهر ثم الجمعة لا
 يجزى الا بشرط **الاول** السكوت العادل او من يجزى فلاوات في انشاء الصلوة لم
 يتصل بجزان ان يقدم الجماعة من غير الصلوة وكذلك من انشأ الصلوة ما يطل
 الصلوة من انشاء واحد **الثاني** العدد وهو خمسة الامام اجمعهم وقبل سبعة
 والاول شبيه ولو انقضت في انشاء الخطبة او بعد ان قبل التلبس بالصلوة سقط الوقت
 وان دخلوا في الصلوة ولو انشأ ركعة وجب الاتمام ولو لم يبق الا واحد **الثالث** الخطبة
 ويجزى كل واحدة منها المأذون والصلوة على النبي وآله عليه السلام والركعة وقراءة سورة
 خفيفة وقيل يجزى ولو اذيت واحدة مما تقدم بافانها واحدة رواية جماعة من الصحابة
 يثنى عليه ويحيى بغير الله ويقرأ سورة خفيفة من القرآن ثم يجلس ويصل على النبي
 وآله وعلى ائمة السالطين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويمسك بيدهما فاعمالا جليل

في ركعتين

في ركعتين

ويقيم ثم يقول الله
وهي عليه

الصلوة على النبي وآله في الاصل والافعال والاول الاظهر ويجوز ان يكون تقديرا
 على الصلوة فلا بد لها الصلوة في بعض الركعات ويجوز ان يكون الخطبة في وقتها او في وقتها
 ويجزى للصلوة في الخطبة من يجلس في خطبة وهذا الظاهر في غير ركعة ترد ولا شبه
 انما غير شرط ويجوز ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر فاعدا وفيه تردد
في الجمعة فلا تنسخ ولا يردى واذا حضر امام الاصل وجب عليه الحضور والتقدم ولو
 منع مانع جاز ان يستب **فصل** ان لا يكون هناك الجمعة اخرى وفيها دون ثلثة
 اشيا فان اتفقتا بطلتا وان سقطت لحدتها ولو كانت ركعة الاحرام بطلت المتأخرة
 ولو لم يجز ان تاتى اعادة ظهر **النظر في** فحين يجزى عليه برأي فيه شرط وسبعة
 التكليف والذكر في المروية والحضر والامانة والعلو والرفق والعرج ولا يكون هيا
 ولا يمينه وبين الجمعة انما من يجزى ولا يكون الا اذا اجلس للحضر وجب عليه الجمعة
 وانعقدت بهم سوى من خرج من التكليف والمرأة في العبدية ودون الحضر الكافر المخرج
 منه ولم ينعقد بغيره ان كانت واجبة عليه ويجب الجمعة على اهل السواد كما يجب على اهل
 الدين مع استكمال الشرط وكذا على الاكرام كالحكيم كالباء دية اذا كانا طاهرين **فيما**
سائل **الاول** من ان يفتقر بعض لا يجب عليه الجمعة ولو هيا سوا لم يجب الجمعة ولو انقضت
 الجمعة بغيره فسد على الاظهر وكذا المكاتب والذين من سقطت عنه الجمعة
 يجوز ان يصل الظهر اذ لم يقمها ولا يجب عليه تأخيرها حتى يفوت الجمعة ولا يجب
 والحضر الجمعة بعد ذلك لا يجب عليه **الثاني** اذا زالت الشمس لم يجز السفر لغيره
 الجمعة ويكون بعد طلع الفجر **الاصح** الا في الخطبة هجره وجب فيه تردد
 وكذا غير الكلام في انشاء ما كان ليس بصل الجمعة **فصل** في تركها امام الجمعة كمال
 العقار والايمان والعدالة وطهارة المولد المذكورة ويجوز ان يكون عبد وهذا
 يجزى ان يكون ابرصا او مجنونا في تردد ولا شبه الجواز وكذا الاصح **الثاني** **فصل**

يؤتى في الركعة الاولى
احضاطا وفي الركعة الثانية
صلوة جهر فرد رجل من
سوى صلوة ظهر فقل

ما كان
فانما جاز

جوز ان يكون
فانما جاز

النفس

المسا إذا انزلها فقامت في صلاة عشرة أيام فصاعدا عجت على الجبهة وكذا إذا لم يركب
 الإقامة وصلى على ثلثون يوما في صوم واحد **باب** الاذان الثاني يوم الجمعة
 وقبل ركوعه في اول الاشبه **باب** سجود الجمعة بعد الاذان فان جاء في ركوع
 السجدة جعلا على ظهره ولو كان له ان يعجز عن السجدة لم يجز له ان يسجد على ركبتيه
 اليه حرمانا بالنظر الى آخره **باب** اذا لم يكن الامام موجودا او لم يسمع
 للصلوة وامكن الاجتناع والخطبات فيلجئ الى سجدة واحدة وقيل لا يجزئ الا واحدة
 أظهر **باب** اذا لم يكن الامام في الصلاة مع السجدة مع الامام في الاول فان لم يكن السجدة
 المأخوذ به قبل الركوع وجب الا ان يخطب في السجدة في السجدة من بين يديه
 فان نوى بها الثانية قبل بطلان الصلوة وقيل يجزئها او يسجد للاولى ويتم الثانية و
 اذا ظهر **باب** اذا ادى الجماعة فالعسل والتفعل بعشر ركعة وست عند انبساط النفس
 وست عند ارتفاعها وست قبل الزوال وكذا في غير الزوال ولو لم يركب في الصلاة
 بعد الزوال اجاز واخضع ذلك فقد يعاود الصلاة بين الركعتين ست ركعات
 من الاثنية جاز وان يأكمل المصلي الى السجدة الاعظم بعد ان يجلس راسه ويصل خلفه
 وياخذ من شانه وان يكون على كسبة وقار شطبا لاسباب افضل شانه وان يدعو
 امامه ترجيد وان يكون الطبيب بلبغا موطبا على الصلوة في اقل اوقاتها ويكره ان يكون
 في اثناء الخطبة بغيرها ويستحب ان يتعم شاتيا او قنطارا ان يركب في ركعة
 وان يكون معه على شئ وان يعلم او لا وان يجلس امام الخطبة فيجوزها ويستحب
 وانما سبب الامام الى قراءة سورة قل بعد الحمد وكذا الثانية بعد الحمد الى سورة الفاتحة
 مالم يحاو نهضت السورة الا سورة الحمد والفرجيد ويستحب الجهر بالظهر في
 يوم الجمعة من يصلي ظهره افضل ليقام في السجدة الاعظم واذا لم يكن امام الجمعة
 من يقتدى به جاز ان يقدم الى السجدة على الامام ولو صلى معه ركعتين في ركعتين

والسجدة
 والركعة
 والصلوة

والسجدة
 والركعة
 والصلوة

بنيها

بنيها الامام ظهره كان افضل **باب** في صلاة العيدين والظهرها ونسبها
 وهي الجنب مع وجود الامام بالشرط المعتبر في الجمعة ويجب جماعة ولا يجزئ التخلل
 مع العدة ويجزئ وحدها ان يصلي منفردا ولو اختلف الشرط سقط الوجوب
 واستحب ان ياتي بها جماعة وقيل لا يجزئها ما بين طلوع الشمس الى الزوال وان كانت
 لم يقض وكفتها ان يكون للاحد ثم يقرأ الحمد وسورة والفضل ان يقرأ على شدة
 يكبر بعد القراءة على الاظهر وقت المرسوم حتى يتم حاشا فيكبر ويكبر ويكبر فاذا سجد
 السجدة من قام بغير كثير في الحمد وسورة والفضل ان يقرأ الفاشية ثم يكبر اربعاً
 ونصبت منها اربعاً ثم يكبر حاشا للركوع ثم يكبر في الركعة من المعتاد تسليماً
 في الاولى والربع في الثانية غير كبر الاحرام وكبر الركوعين وسنة هذه الصلوة
 الاضمار بالاكبر والسجدة على الارض وان يقول الموقوف الصلوة ثلثاً فانه اذا كان
 غير الخوف وان يخرج الامام حاشا ما شاع على كسبة وقار ذكر الله سبحانه وان يجهر
 قبل خروجه في الفطر بعد عردة في الاضحية ما يصح به وان يكبر في الفطر غصبا مع
 صلوات الله الغزب ليلة الفطر وآخرها صلوة العيدة في الاضحية عقب حشر عشرة
 صلوات الله الاظهر يوم النحر كان يفي وهذا الاضحية عشرة صلوات الله اكبر
 وفي الثانية ترد الا الله والله اكبر الحمد على هذا اولى الشكر على الاكلا و
 بزيادة الاضحية في وقتها من جهة الانعام ومن الخروج باللاح وان يتصل قبل الصلوة
 وبعدها لا يسجد للمني صلى الله عليه وآله فانه يصلي ركعتين قبل خروجه **باب**
 حش **باب** التكرار الزايف هل هو واجب فيه ترد ولا شبه الاحتياط ويتقدّر
 وجوب التكرار هل يقتضيه وجوب الاظهر لا يتقدّر وجوبه هل يتعين فيه لفظ
 الاظهر لا يتعين وجوبه **باب** اذا افتقر عبد من جهة من حضر العديد كان
 بالخيار ان يحضر الجمعة وعلى الامام ان يعلم ذلك في خطبته وقيل لا ترجح

باب

من كان نائما عن البلد كاهل السواد فما شق العود وهو يشبه
 في العبد من الصلوة وتقدم بها بركة ولا يجب استماعا بل يجب
 المنبر الخامس بل يعلو شبه المنبر طين حجابا **الصلوة** التي شرع
 يصلي صلوة العبدان كان من يجلي على شجر وجهه بعد الفجر قبل العجزة ودوا
 الجوز **الفصل الثالث** في صلوات الكسوف والكلام في سبها وكيفية ما حكمها **الصلوة**
 يجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وهل يجب على ما ذكرنا من وجوبه
 وقوله الخاوية الشافعية قبل الفجر والمروى وقيل لا يجب قبل الفجر الحرفة
 والظلمة الشافعية وقتها في الكسوف حتى يتبدل إلى حين اختلاطه فان لم
 يتسبب لها الحجب كان الزمان والاختلافان قلنا بالرجوع إلى الزلزلة يجب ان لم
 يطل الكسوف على الدنيا وان سكنت ولم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت
 لم يجب الصلوة الا ان يكون العرض فالحرفي كدور غير الكسوف لا يجب الصلوة والجمع
 والتمزيق او التسيان يجب الصلوة للجميع **واما** كيفية انوار من يخرج ثم يقرأ الحمد
 سورة شامة ثم يخرج من فات كان لم يقرأ سورة فقرأه فخطم وان كان لم يقرأ
 الحمد ثانيا ثم قرأ سورة حتى يخرج على هذا الترتيب مسجد الشافعية فيقوم ويقرأ
 الحمد والسورة بعد الترتيب الا في مسجد وشبهه وبالم وسجدة في الجماعة و
 اطالة الصلوة بعد الزمان الكسوف وان بعد الصلوة ان خرج قبل الاختلاف وان
 يكون مقدار ركوعه بعد الزمان فقرأه وان يقرأ السورة والخطوة مع سعة الوقت
 وان يكبر بعد كل ركوع الزمان كل ركوع الا في الخامس العاشر فانه يقول سمع الله
 لمن حذر وان بقيت خمس وثلاث **واما** حكمها في ثلاث **الاول** اذا حصل الكسوف
 في وقت فرضه حاضرة كان بخير في الايات بايمانها والرجوع وقت الحاضرة
 فنكون اول وقت الحاضرة او اول الاشارة **الثانية** اذا انقضت الكسوف في وقت

نافذة في الكسوف اوله في وقت الفجر وقت الفجر في وقت الفجر
 يصلي صلوة الكسوف على وجه الرحلة وشافعية وقيل لا يجوز ذلك الا مع العذر وهو شبه
المسألة الثانية في الصلوة على الاسوات وفي اشياء **الصلوة** على شيء غير ما كان
 مظهر للشهادتين او طفلا لا يستسب من حكم الاسلام ونسأ في الذكر والاشياء
 والحوادث ويصنع الصلوة على شيء من ذلك اذا لم يجد شيئا فان وضع سقطا لم يصل عليه
 ولو وجبته الروح **الثالثة** في الصلوة على الناس الصلوة اولهم بغير قنطرة ولا يخلو من الامن
 والاداء في الحد ولا في العلم ولا في الامور وان من يتباعد بها والفرج اولى
 بالركعة عصاها وان قربوا اذا كان الايدي جماعة فلا ذكر اوله الا في الفجر والحز
 اولى من العبد ولا يتقدم الا في الاستسكان فيمنه في الصلاة والامانة والافهم غير ذلك
 شافعية والاولى تقدم الا في الفجر والافهم في الامانة والافهم في الامانة
 باذن الولي سواء كان بشر او بطاعة او لم يكن بعد ذلك يكون مكفرا وامام اهل
 اولى في الصلوة من كل واحد والشافعية في غير ذلك اذا قدم الولي وكان بشر او بطاعة
 ويجوز ان تامل المرأة النساء ويكره ان يترفعن بل يقفن في صفين وكذا الرجال
 العراة وغيرهم لا يترفعن امام الصف وان كان الموضع والحد اذا فدى النساء
 بالرجل وقفن خلفه وان كان وراءه رجال وقفن خلفه وان كان خيرا حابض
 انفرجت عن صفه استجابا **الثالثة** في كيفية الصلوة وهي خمس ركعات والادعاء
 ينه عن غير لازم ولو قلنا ان يجوز له توجيه لفظا على التحيين وافضل ايقار له
 محبة بل جرح عن ان لم سلمة عن عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذا صلى على ميتة كبر وتشهد كبر صلى على انبياء ودعا ثم كبر وقال المؤمنين ثم كبر
 رابعة ودعا للميت ثم كبر واقرب وان كان ساقا قصير الصلوة على سبع ركعات
 في الاربعية ويجب فيها النية واستقبال القبلة وجعل لاس الحنان الى بين الصلوة

في وقت الفجر
 في وقت الفجر
 في وقت الفجر

كتاب الصلوة

الطهارة من شرطها ولا يجوز الصلاة عن الجائر كمن صلى على الميت أو على
نكاحه فان لم يكن لغيره جلاله وسرته وعورة وصلّى عليه بعدة الكسوف
الصالح ان يقف الامام عند طائفة من المصلين في الصلاة فيقول يا ايها
الامام والمراة والمراة والمراة والمراة والمراة والمراة والمراة والمراة
ويكون خلفه رجل من المراة وان يكون المصلّي متعلّماً من مخرج عليه ويرفع يده
في ذلك كبره واجازة في البراءة على الظاهر ويجوز ان يكون المصلّي من غير
سورة وعليه ان كان منافق او بدعي او التضعيف ان كان كذلك وان جعله
الله ان يحشره مع من يشاء وان كان طائفاً من الامم يجعله صلواً الى الله
شأنه فانه اذا فرغ من الصلوة وقف سرفقه حتى ترفع الملائكة وتصلّى على الجفانة
في الموضع العادي والصلوة في الساحل جازية ويكون الملائكة على الجفانة مرتين
سورة الاحقاف اولها في انما صلوة نافية فاذا فرغ ان ياتي على لا
لور في الجفانة او دفنته ثم ولور على المصلي **قوله** اذا سبقت الامم بركبتي او ما
زاد استحبه لاداءها مع الامام **قوله** يجوز ان يصلي على القبر يومئذ وليلة من غير
يصل عليه ثم لا يصلي بعد ذلك **قوله** الاوقات كلها صلوة الصلوة الجفانة الله
تعتبر وقت فرضية حاضرة ولو خيف على الميت من سعة الوقت فذمت الصلوة عليه
القاسمة اذا صلى على جنازة بعض الصلوات ثم حضر اخرى كان محذوراً ان شاء الله
الصلوات عليها وان شاء الله الاول على الاول واستأثرت النظم **الفصل في صلاة الصلوات**
الريعات وهي خمس اوقات اليومية وفرد كرهاها وما عد ذلك وهو ينقسم بين
فرد لا يختص وقتاً بعينه وهذا القسم كثير غير ان تذكره وهو **صلاة** **الاول**
صلوة الاستسقاء وهي مستحبة عند غير الامم وفرد لا يطارد وكيفية مثل كيفية
صلوة العيد غير ان يجعل مواضع الضم في العيد استسقاء الله سبحانه وسؤال المرحمة

في سجدة
سنة استسقاء

كتاب الصلوة

باب في الغنم وغيره من الاموال لا يقبل الا في الجوارح المبيت عليها
وسنومات هذه الصلوات ان يصوم الناس ثلثة ايام ويكون خروجه يومه في الثلثة
ان يكون ذلك ثلثة اشكالين فالثاني لثمة الجفنة وان يخرجوا الى العمل بصفة على
سكنة ورفاه ولا يصلوا في الساحل ان يخرجوا معهم الشيخ من اطفاله واليهما ولا
يخرجوا فيسألون بقرابة بين الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ الامم من صلوة وحرك رداءه
استقبل القبلة وكبر مائة مرة فاعلم بصحة وجوبه الى يومه كذلك وهو لا عن يد او مثل ذلك
واستقبل الناس وجه الله مائة وهم ياتون من كل ذلك ثم يجتهدون في قصره
فان تأخرت الاجابة كررها حتى يتركهم الرحمة وكان يجوز هذه الصلوة عند
قلة الامطار فانما يجوز عند جفاف مياه العيون والاكابر **قوله** صلاة الامتحان
وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوة الزيارات ومنها ما يختص وقتاً بعيناً وهو
صلوات **الاول** نافلة شهر رمضان والاشهر في الزيارات استحباب الف ركعة في شهر
رمضان زيادة على المثلث المربعة يصل في كل ليلة عشرين ركعة ثمانية بعد المغرب
واثني عشر ركعة بعد العشاء على الظاهر وفي كل ليلة من الاثني عشر ركعة على الترتيب
المذكور وفيه دليل الى الاذان الثالث في كل ليلة ثمانية ركعة وروي انه يقتصر في الاذان
على المائتين في كل ليلة ثمانون يصل في كل جمعة عشر ركعة وصلوة على وفاطمة
وجعفر عليهما السلام في اخر جمعة عشر يصل على علي وفاطمة في كل جمعة عشر يصل
فاطمة عليها السلام وصلوة امير المؤمنين علي عليه السلام ركعات بمشقة وسليمان بن مقران
كل ركعة في ثمانين مرة فاعلم ان هذه الصلوة فاطمة عليها السلام ركعات بقرآن في الاذان
للمؤمنين في القعدة مائة مرة والثانية بالمؤمنين وسورة التوحيد مائة مرة وصلوة جعفر
عليه السلام ركعات تسليمة في كل اولاء المؤمنين واذن انزلت ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله
والله اعلم الا الله والله اعلم الا الله اكبر ثم يكبر ويقولها عشر اوها عشر اوها عشر اوها عشر اوها عشر اوها

الصغرى الذين يركعوا الصلوة في كل وقت من هذه الأوقات **باب** في صلاة الجمعة
 مقارفة الإمام لعينه من ركعتي صلاة الجمعة **باب** في صلاة الجمعة
 الواحدة وفي سائر صلوات المسلمين **باب** في صلاة الجمعة إذا شرع الإمام
 في صلاة الجمعة والإمام قاطعها واستأنفها إن خشي الغشاق أو انقضى وقتها
 وإن كانت في غير وقتها فبطلت **باب** في صلاة الجمعة إذا كان الإمام يركع
 قطع واستأنف معه **باب** إذا فاتت مع الإمام شيء صلى ما يليه ركعة وجعلها ركعة
 وأتم ما بقي عليه ولو أدركه في الركعة دخل معه فإذا سلم قام فصلى ما بقي عليه ركعة
 في الثانية له بالحر وسورة وفي الثانية الأخيرة من الجمعة **باب** في صلاة الجمعة
 إذا أدرك الإمام بعد ركعتين الأخيرة كبر وسجد معه فإذا سلم قام فاستأنف
 يتكبر ويستأنف ويصلي على التكبيل الأول والأول أشبه ولو أدركه بعد ركعتين
 من الجمعة الأخيرة كبر وجعل معه فإذا سلم قام فاستقبل ولا يحتاج إلى استئناف
 تكبير **باب** يجوز أن يعلم الإمام ويصرف ضرورة وغيرها **باب** في صلاة الجمعة
 إذا وقع ثلثة في الصف الأخير فاجاز رجلان يأتين من الأمام فيركع الركعتين
 أمامهم **باب** في صلاة الجمعة إذا انتهت صلاة الإمامين أو ما بعدهم
 ليس لهم أن يقوم فيأتي بما بقي عليه **باب** في صلاة الجمعة إذا احتج بالاحتياط
 مكث في غير شقفة وإن كان المضاء على الجاهل أن يكون المنان مع الاحتياط
 لأنه وسطها وإن يقدم الدخول إليها رجل البني والخارج رجل اليسرى وإن تعاهد
 فكل واحد منهما عند دخوله وعند خروجه ويجوز خفض الرأس دون غيره
 بسجدة واحدة ويجوز استعمال اللثة في غير سجدة تكبير الساجدة لا سراج فيها حجر
 حجر فيها ونقشها بالصورة مع الثبات وإن يركعها في الطريق أو لا ذلك فله أخذ
 منها شيئا وجاز أن يعيد إليها إلى سجدة أخرى وإذا زالت الشاة لم يجز له حمل تلكه

فلا يجوز إدخال الخفاضة إلا في الصلاة **باب** في صلاة الجمعة إذا كان الإمام يركع
 إعادة إليها يركع فليست بركعة ولا يركعها سراجا أو محاربا أو خلة في الصلاة ويجوز
 طريقا ويجوز أن يجتنب المسح بالشارع والمجانب وأما إذا كان يركعها فليست بركعة
 وأما في الدور والشارع فليست بركعة ولا يركعها سراجا أو محاربا أو خلة في الصلاة
 في غير راحة فصل الإمام في الركعة الأولى وقبل القيل فإن فعل ذلك استمر بالقراب
 وكشف المعصرة والركعة الثانية **باب** في صلاة الجمعة إذا انتهى المكتاس والبيع فإن
 كان لأهلها ذمة لم يجز التضرع لها وإن كانت غير من الحجاب أو أهلكها جاز استعمالها
 في الساجدة **باب** في صلاة الجمعة المكتوبة في السجدة الأولى والثانية بالعكس
باب في صلاة الجمعة في الجامع بانه وسجد العتيقة حتى يفتقر في السجدة الثانية
 ضايق **باب** في صلاة العزف والطايرة صلاة الخوف مقصورة سفر أو
 في الحضرة إذا صليت جماعة صليت ركعتين الأولى قبل بقية ركعتي الأولى لا أشبه وإذا
 صليت جماعة فالإمام بالخيار أن شاء صليها طائفة بأخرى وكانت الثانية لركعة على
 الغل ويجوز أن يركع المكتوبة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة
 بركعتين أو ركعة ثم يحتاج هذه الصلاة إلى النظر في شروطها وكيفيتها وأحكامها **باب**
 الشروط فإن يكون المقصود من ركعة الصلاة وإن يكون من غيره لا يركعها بجمع
 على السليين وإن يكون في السليين كركعة بركعتين فليست بركعتين كركعة واحدة
 بفائدة الخضم وإن احتج الإمام إلى ترك ركعتين أو ركعة بركعتين **باب** في صلاة الجمعة
 الصلاة ثمانية صليها بالركعة واحدة وقام إلى الثانية فيسوي خلفه لا يقرأ واجبا
 ويتنزه ويصلي بركعتين العدد وتأتي الركعة الأخيرة فيسوي ويصلي بركعتين
 الثانية وهي الإلهام فإذا جلس للركعة الأولى وقف خلفه قائما أو جالساً أو قاعدا
 بهم وسلم يحصل الخافضة ثلثة أشيا انفرادا أو مع الإمام للمؤمن حتى يتم

كتاب الزكاة

زكاة الفضة والذهب والبرص حتى جمع الاصابه ولا الذي ينجس بغيره فان كان
 نادر حتى صاحبه قبل جباله على انك وقيل لا ولا لا لحرقه ولا على جبال
 الزكوة لكن لا يصح من ادائها اذا لم يجلب خالصا من اهل الاسلام اذا لم يكن يست
 خرجا او كلفت اجنبا ولو تكن او فروع من الجوز والطفل اعيان اذا اهل
 الدين مع القربى والوجوه الغلات والواشي **الغلات** في بيان ما يجز منه وما يست
 تجز الزكوة في الاموال والبرص والعمم والذهب والفضة والغلات الاربع الحنطة
 والشعير والقمح والذرة والحب ما يجز من اعدا ذلك ويجز من كل ما ينبت من الارض ما يكال
 او يوزن من الحنطة والكفت والباز فجل من الخيل وما نالكه وكمه وما لا تجوز فكل
 لحدها او الجوز ولا تحتها اصح وفي الخيل الاثني عشر وعقد عا هذا ذلك الاستاذ
 فلا يكون في الفل والحجر والرفيق ولو لم يولد جحران من تصوير من لحدها زكوة وفي
 الحمار باءه باء زكوة فليس **العمم** زكوة الا نعام والحمار لا يربط والفضة
 والبرص **اما الشرايط** فاربعة **اولا** اعتد الا لشرب هي الا بل اثنا عشر ضا بائنة
 كل واحد منها حتى فاذا بلغت ثمانا عشر خيرات كلها انما تمست وتكون ثمان
 واربعون ثم الحدي وسقوت ثم ست وسبعون ثم كاهوا وسبعون فاذا بلغت ثمان
 والحدي وعشرين فيا ربعون او حصر او مائة البقر ضا بائنة ثمانون واربعون
 واما مائة الغنم تحت بضعة ربعون وفيها ثمان مائة مائة وحده وعشرون وفيها ثمان
 ثمان مائة وحده وفيها ثمان مائة ثمان مائة وحده فاذا بلغت في كل قبل فخذ كل
 مائة مائة وقيل بل يجب اربع شياء حتى يبلغ ربعها من فخذ كل مائة مائة بالغاما بالغ
 وهو الاشتر ونظمه الفارابي في الجوز وفي الضان والفرصية يجب كل ضا بائنة
 هذه الاجسام واما **الشرايط** اربعة حتى ينفذ في وقدرت العادة بتسمية لا يقتل به
 الفضة **اولا** شاة البقر وضان من الغنم عقر او مائة في الكواحد فاشترى من
 زكاة

١
عن الزعفراني

[illegible]

3

سفر كالحية الوصف **الوصف** ان يكون هاتين فان كان كذلك لم يكن في غير وجهه
تكون سلة النسيان لم يكن لها شئ من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن
الحاشي وقبل لا يجاز منه الصفة ولا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن
غيره ولا يخرج من وجهه الصفة ولا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن
اي طالب في الخارج والمخرج عليه **القسم الثاني** في التوزيع للخارج وهو ثلث المالك
والامام والعلماء والملائكة في تقري ما يجزى عليه نفسه او من يوكفه او في كل
ذلك الى الامام ويتأكل بالاحتياج في الاسرار الظاهرة كالملوك والفقراء ولو طلبها الفقراء
وجيز منها اليه ولو فيها المالك والماله فقيل لا يخرج منها شي وان لم يملك
اشبهه ولو لم يكن كالمالك فلا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن
ويجوز فيها عند المطالبة ولو قال المالك اخبرني ما يجب علي فقل لا يشك في
ولا يبيد ولا يخرج من كفايتها الا باذن الامام واذا ذلت جازان يلاحظ من الزكوة
ثم يقرى الباقي واذا لم يكن الامام موجودا فذمت الى الخليفة المستقيم من الاما
فانه انما يخرج منها ولو لم يكن الامام على الاصل فلهما صرحا من كفايتها ولو
صر فيها في صنف واحد جاز ولو خرج من واحد من صنفين الا صنف جازا
ولا يخرج من كفايتها الى غير الوجه ولا الى غير اهل البيت وجوز الخلف في البلد ولا
ان يخرج منها مع التمكن فان قلنا في التام في كل مكان كانت في بلد اخر وطا
به فاستمع او اوصى اليه بشئ ولم يصرف فيه او دفع اليه ما يوصل اليه ولو لم يجد الحق
جاز نقلها الى بلد اخر واختلف عليه في المثل ان يكون هاتين فلو كان ماله غير
بلد فالاصل عرفها الى بلد الاول ومن العوض في بلد جاز ولو نقل الى بلد اخر
وفي زكوة القطر افضل ان يزكى في بلد وان كان ماله غير بلد لا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن
تكون القطر في الحجاب من بعض بقعة في بلد الى بلد وجوز المستحق في **القسم الثاني**

البر

في القربى وفيه مسائل **القسم الثاني** في اصدق الامام او ان يكون نبيوت فذمت المالك ولو لم يكن
فبعد ذلك **القسم الثاني** اذ لم يجد المالك لها استحقاقا لا افضل له من غيرها ولو ادركته الوفاة
او بقي بها وجب **القسم الثاني** في اصدق الامام او ان يكون نبيوت فذمت المالك ولو لم يكن
ارباب الزكاة وقيل بل مرفق الامام والاول اخص **القسم الثاني** في الاحتياج الصفة الى الكيل
او زكوة كانت الاجرة على المالك وقيل بحسب من الزكوة ولا يشبه **القسم الثاني** اذا
اجتمع الفقير شيئا او اذا لم يفتق بها الزكاة كالفقير والكاتب والفرج جازان يلاحظ من الزكوة
كل سيد ضيفا **القسم الثاني** اقل ما يعطى الفقير ما يجزى له من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة
حتى دراهم وقيل ما يجزى له من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن كالمالك
اذا كانت دفعة ولو قوامت العطفة خلفت في سنة السنة حرم عليه **القسم الثاني**
اذا فحق الامام الزكوة وعال صاحبها وجوز قبول استعجابا وهو لا يشبه **القسم الثاني** يكون ان
ملك ما خرج في الصدقة اختيارا واجبة كانت لو سدت ذمة ولا بأس اذا عادت اليه
ببرك او ما شاءه **القسم الثاني** في حثان بوسم عدم الصدقة في حق موضع منها وكف
كالحصول الا اذا كان في الغنم والحداد والبلد في كسبة المسم بالخذل لم تكن زكوة او صدقة
او جيز **القسم الثاني** في وقت التسليم اذ اهل الشا عشرة وجوز دفع الزكاة ولا يخرج من كفايتها
لما لا ولا شطان من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن كالمالك
التأخير ان كان لسبب وجب داهم بقاءه ولا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة
تلفت ولا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن كالمالك
زكوة ولا صدقة في كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة ولو لم يكن كالمالك
بشرط بقاء العاقب على صفة الاستحقاق وبما لا يخرج من كفايتها فيخرج جازان يلاحظ من الزكوة
لو جيز الزكاة سواء كان عينه باقية او تلفت على الاشبه ولو خرج المستحق عن الوصف
استعفى ولو كان يتنوع زاعده العينين بالملكية هذا الحق كالفرق ولو لم يكن

عزم المالك الزكوة من ريس داره وان كان الشخص على الصفا وحصلت شرائط الزكوة كما ذكرنا
ويجب عونه انما الزكوة من ريس داره وان كان الشخص على الصفا وحصلت شرائط الزكوة كما ذكرنا
لوضع اليد في الزكوة من ريس داره وان كان الشخص على الصفا وحصلت شرائط الزكوة كما ذكرنا
والفقير يذوق العنت وكذا لو كان متعلقا بواحدة متصلة كالولد لكن لو وضع الشاة لم يجز في دفع
الولد **الثاني** لو فضت قبل بردها لا شيء على الفقير والوجه لزوم العنت حين العنت
الثالث اذا استغنى بغير المال ثم حال الفقر اجاز احتسابه على الجلف لا على الحلة
وعادة وان استغنى بغير استبعاد القرن **الموافق** في النية والمال في النية ان كان
مالا كان زكاة ساعيا او اقل او اكمل اجاز ان يتولى النية كماله والحد من الدافع المالك
والزكوة من الطفل والحد من يتولى النية من مالين بغير عتق كماله والمال في النية
عند النية ولو تولى بعد النية لم يستبعد جواز وجوبها بقصد النية والقرينة والوجه
او الدنف كونه زكوة مالا وضرر ولا يفتقر الى نية تجب اليه يخرج منه **في قوله**
لو قال ان كان مالي الغائب يجزى هذه زكوة وان كان بالقاضي فاقبل صح ولا نقول قال
او نافله ولو كان له مال متساويان حاضر وعائنه يخرج زكوة من زكوة واحد بها
اجزائة وكذا لو كان له مال بالغائب المادى يخرج من الغائب ان كان سائما ثم بان
تالف اجاز قبل ان يخرجه على الاشبه ولو تولى من مال يجرى وصلا لم يجز ولو وصل ولو لم
يتورث المادى ولو تولى من مال الامام عند التسليم فلان اخذها المادى كونه اجاز وان
اخذها طرعا قبل لا يجزى من اجزاء الاشبه **الموافق** في زكوة الفطرة اذ كانا اربعة
الاول حين تجب عليه تجزى الفطرة بشرط ثلثة **الاول** التكليف فلا تجب على الصبي على التمام
ولا على جاهل شال وهو من عليه **الثاني** الحرية فلا تجب على المملوك ولو قيل يكمل ولا على
المذنب ولا على ام الولد ولا الكاتب بشرط ولا على المطلق الذي لم يحرر منه شيء ولو تولى
منه شيء وجبت عليه بالنسبة ولو لوعاله المولى وجبت عليه زكوة المملوك **الثاني** العنت فلا تجب

نحو

على الفقير وهو من لا مال له **الثاني** في زكوة المملوك ان كان له مال ولا يملك
فزكوة سقوله للمالك وهو من لا مال له **الثاني** في زكوة المملوك ان كان له مال ولا يملك
على عياله ثم يتصدق به مع الشرط من جهاه **الثاني** في زكوة المملوك ان كان له مال ولا يملك
من وجبة رد ولا وما شاكم ان يصفه ما شاء من غير ان يكون له مال ولا يملك
كالزكاة النية معتبرة في اذائها ولا يصح اخراجها من الكفاية وان وجبت عليه لم يملك غنما
عند **الثاني** **الاول** من بلغ قبل الحلال الاسلام او زال عنه او ذلك ما يصير به غنما
وجبت عليه ولو كان بعد ذلك ما لم يصح له ان يملك غنما وكذا التمسك للملك مما لو كان
ولله **الثاني** ان وجبة المولى غنما الزكوة من مالها ولو لم يكن له مال على اداء المولى غنما قبل
لا تجب الا مع العيالة وفيه فرق **الثاني** ان كان له زكوة وجبت زكوة على غيره سقطت عن نفسه
وان كان له غيره وجبت عليه كالحصيف الغني من الزكوة **في قوله** **الاول** ان كان له مملوك عا
بغير حبيزة فان كان له غيره نفسه او غيره لا يملك وجبت على المولى وان عا لغيره وجبت
الزكوة على العايل **الثاني** اذا كانت العبد من الزكوة فان كان له مال على اداء المولى غنما الزكوة
على العايل **الثاني** لو مات المولى عليه زكوة فان كان له مال لا وجبت زكوة مملوكه في الملة
وان ضاقت له زكوة تمتت على المولى من الفطرة بالمقصود ان مات قبل الحلال لم يجز على احد
لا بعد من ان يعمله **الثاني** اذا ارصى لم يعبد ثم مات الموصى فان قبل الوصية قبل الملة
وجبت عليه ان قبل بعد سقطت قبل تجب على الوريثة وفيه زيور ولو تولى غيره ولم يغير
لوجبت الزكوة على الوريثة ولو مات الوارث على الوريثة وقبل الوصل ومات من بين
الوريثة قبل الحلال وجبت عليهم وفيه تردد **الثاني** فحسبها بعد هدايتها اجزى
ما كان متواعلا كالحطة او الشعيرو وفيها وجزها بالتميز والتميز في الارز واللين
ومع ذلك يخرج بالعتبة التوفيق والفضل الاجزى التمر ان لم يثبت له ان يخرج كل
انسان ما يغلب على قوته والفطرة من جميع الاقوات المذكورة صاع والصاع اربعة امداد

بعد حذر

ولا فط

مجلس

[illegible]

19. 6. 1933

برس

في سنة ١٢٠٠ هـ

10

والن والعصا
كلان بمه على الا

لا يجب من هذا ما استيقن **الشيخ** ان لا يقع فيه ما يلزم **الحق** الذي يجب
 معه الاظهار بما يجنب الزيادة والصور ويبنى ذلك على ما بعلمه من قبيل ما سبقه لا ان
 كقولنا عارف وهو عام مع تحق الاثر من كل افعال **الحق** انما اذا اجتمع فيه
 شرائط العزم وجب ولو عام على ما هو بوجهه وقضاء وان كان جاعلا لم يقض **الشيخ**
 الشرايط المعترضة في قصر الصلوة معبر عنها في صورته وبن على ذلك ما نسب لثلاثة قيل
 لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر بل يكفي بقصره ولو خرج قبل الزوال
 لا ان السبب في كل من خرج في الصلوة فيجب قصر الصلوة وبالعكس لا الصلوة انما هي على
الشيخ الذي يلزمه ان تمام الصلوة سفر الى ارضهم الصلوة وبها الذي يفرقهم اكثر من قصرهم
 ما لم يحصل احدهم اقامته عن ارضهم في بلد او غيره وقيل يلزمهم الا تمام طلاقا على الكاري
الشيخ لا يظن انما فرج في قوله تعالى بعد ان يذبح او يحق على اذنه ولو انظر وقيل
 ذلك كان عليه من الصلوة الكفارة **الشيخ** في الكيفية وذو الطهارة في طهر وبت في وضوء
 ويصدقون عن كل يوم بل من طعام ثم ان امكن الصلوة وجب لا سقط وقيل ان محسن
 الفتح والفتح سقط التكفير كما سقط الصوم قلت اطاها في شقة كذا في الاصل
الشيخ انما لا يلزم بالحل والوضوء القليل للذين يجوز لها الاظهار ويقضيان مع
 الصلوة عن كل يوم بل من طعام **الشيخ** من انما في رمضان واستمر منه فان كان من الصوم
 فلا قضاء عليه ان لم يوفى فعل الصلوة والحيون والمغيب لا يجب على احدهما القضاء سواء
 عرض ذلك اياما او بعض يوم سواء سبقت نمايته او لم يسبقه وسواء خرج ما يقطع ولم
 يطأ على الاشياء **الشيخ** من يسوع في الاظهار في شهر رمضان كذا في التلويح الطعام
 والشراب وكذا الجماع وقيل يجوز في الاكل والشرب **الشيخ** انما في الاكل من غير انما هو
 احكاما لا اعتكافا هو الذي يشا المطا والعبادة ولا يصح الا من مكث مسلم ومن اريط سنة
الشيخ ان النية يجزئ فيه نية القرية فتران كان من ذوقه او ما وجب وان كان سدا وبأ

تنفي ذلك لا يظن انما هو انما من جهة تلك على الاظهر ويجوز فيه التلويح **الشيخ** ان الصلوة لا
 يجبها الا في زمان صحيح في الصوم من صحيح زمان اعتكافه في العيد من صحيح زمان اعتكافه
 طاهر في القضا **الشيخ** لا يصح الاعتكاف الا في سنة من سنة اعتكافا مطلقا وجب عليه
 ان ياتي بثلاثة وكذا اذا وجب له قضاء من الاعتكاف اعتكافا في سنة من سنة اعتكافه ذلك الميعر
 ومن انما اعتكافا فاستدركا كان بالخيار في المضي فيه وفي الرجوع فان اعتكافه في سنة
 وجب له ثلثه وكذا لو اعتكافه ثلثة فاعتكافه يومين بعد ما وجب له ثلثه من يومين
 في الاعتكاف قبل العيد يوم او يومين من الرجوع ولو لم يدر اعتكاف ثلثة من يومين ليليا
 قيل يصح وقيل لا انما يخرج من قبل الاعتكاف فيقول اليوم ولا يجب له انما في هذا
 من الزيادة على الاصل بل لا بد ان يعتكف ثلثة فاما اذا كانت في شرط التسليم فقط
 او معنى **الشيخ** ان كان فلا يصح الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في الساحل لا في قرية
 مسجد مكة ومسجد النبي ومسجد الجامع بل في كل مسجد البصرة وكل جامع موضع مسجد
 الدارين وضابط كل مسجد جامع في بني اوسى في جماعة منهم من قال يصح ويستوفى ذلك
 في كل ما للمراة **الشيخ** الاذن من ليلة كذا في الصوم والرجوع في رجبه واذ الاذن للرجوع
 ولا يترك ان لا ينع قبل الشروع وبعد ما لم ينع ان يكون واجبا بغيره **الشيخ**
 الاذن للملوك اذا هابوا من الاعتكاف في ايامهم وان لم ياذن له **الشيخ** اذا اعتكف
 في اثناء الاعتكاف لم يلزم منه الصلوة فيه الا ان يكون شرع باذن مولا **الشيخ** انما استدلت بالبرهان
 في السجود ولو خرج لغير الاستبابة بطل اعتكافه ولو خرج او كرها فان لم يخرج ثلثة
 بطل الاعتكاف فان مضت احدى من جهة الحيض خروجه ولو لم يدر اعتكافا بامه بغيره
 ثم خرج قيل كذا ما بطل الجميع ان شرط التسليم وليس انما يخرج من الحرم ولا من الحرم
 كقضاء الحاجة ما اعتكافا وشهادة الشهادتين وعبادة الرحمن وتسميع المؤمن وافتات الشهادتين
 واذ اخرج انتهى من ذلك لم يجز له الخروج من المسجد تحت اظلاله ولا الصلوة خارج المسجد

اعتكاف ذمرا

اذن

منار

باب في بيان ما يخرج من قوله لا يشرك بالله شيئا وهو الاشبه **بعبارة** اذا
طالعت المصلحة شرعية يخرج جملتها ثم تقتطعت واجبات كان وليا وبقي
يومان والاشبه **بالعبارة** قبل اذ ايعاز واشترى بطلانها وقيل انما لا يبط
وهو الاشبه **بالعبارة** اذا كان قد شتره قبل البيع لان الشايع لا يجوز الا بشرط
وقيل انه لو اصرح **بكتاب** وهو بغيره انما كان **الاول** في القدر المستحق
اربع **الفئة** **الاولى** في المائة القصد فقد صارت الشرع باسم الجميع في التساكن
المواقات في الشارع المخصوصة وهو من غير عمل كل من اجتمعت فيه الشرايط الاربعة من
الرجاء والنساء **والثاني** لا يجب بطلان الشرع الا في اخر واحدة وهي حجة الاسلام ويجب
على الفرد ولما احتج مع الشرايط كبره وموقعه وقد يجب الحج بالذمة وما غفاه
وبالاضاد وبما استبعاد الذمات وتكرارها وتكرارها وتكرارها وتكرارها
ويجب للمنفذ اذا خلت عن ذلك والارادة الواحدة اذا اشرك سواه من الملوك او مل
وك الملوك اذا خلت له **الفئة** **الثانية** في الشرايط والفقهاء في الاسلام واجب
بالذمة وما في معناه وفي احكام النية **الفئة** **الثالثة** حجة الاسلام وشرايط
حسنة **الاولى** كالعقل والنجابة والعصبية والاطلاق والجنون والوجع العتيق عن نوع الجنون
بمجرد حجة الاسلام ولو دخل الصبي الجنون الزمنية الحجج كذا علم على كل واحد منها
واذرك الشعر الحرة عن حجة الاسلام على تود وبيع لحرم العصبية المبررة وانما يجب
على بيع ان يجرع من غير المبررة وليدناه وكذا الجنون والوحي هو من ذلالة الماله
كالبطلان للماله العصى وقيل للماله كالبطلان بالظن والفقهاء في الزانية فليكن الوحي
دون الطفل **الفئة** **الرابعة** لا يجب على الملوك والوزراء لهوا ولو لم يلزمه ان يترك
لا يجزئ حجة الاسلام ان يدرك لوفيقا للشرع بقا الحزاة ولو اصرح حجة في اعتق
سفي في الفساد وطريقه في دفعه ولو اجعل ومن حجة الاسلام ان اعتق في هذا المثل

ان لم ينفذ ذلك وهو لا يسطر الذم والحال انه قد تقرر ولا يجوز التمسك بغيره من سكة
حتى يلقى بالحق لا تهازل في طلبه لا على وجه الاستيفاء بل على وجه التمسك به
بالاخر ولو دخل بغيره الى مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
عمره مائة وكذا الحائض النفس اذا سعى على ما علمه من انفسه الا ان كان في الحائض
الوقت عن التمسك بغيره العذر بوقوعه في ذلك فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
المسألة وحقيقتها بعد ظهورها ما ينبغي من ظهورها اذ اخرج التمسك سقطت العدة المبررة لا
وتحسب الا في احوال ان يخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
فيقتل بها ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله
ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله ثم لا يشرع في قتله
والاحكام في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
ذلك ثم خرج الى مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
وهذا القسم والقرائن في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
علا من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
بالجواز لم يزل في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
مبقتات او من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
غير ان يبين منه شيئا في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
شئ من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
بين مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
ويختص بمكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
التكليف في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
الا بالنية لكن لا بد من التكليف عتيقها من الطوائف ويجوز للمذاهب اذ اوجله ان

بعد الى التمسك بالحق في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
احرم منه مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
لخرج الى مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
قد احرمت مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
بالحق الا في احوال مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
ولا يجوز في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
ولا يشرع في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
اقسامها واحكامها والمراقبة من اهل مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
عقوبة اهل مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
لمكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
ازيد الاحرام من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
عادات اهل مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
العقوبات من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
الان ذميرها ان يقيم بغير مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
اذا احرم مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
الميثاق لان مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
خرج الى مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
الاحرام ناسيا او لم يبرح مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
حتى يعود الى مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة
في مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة فخرج من مكة

في مكة فخرج من مكة

في مكة فخرج من مكة

وَمَا أَتَى النَّبِيَّ وَالْجَنَّةَ وَبُورِجَانَهُ
وَمَا أَتَى النَّبِيَّ وَالْجَنَّةَ وَبُورِجَانَهُ
وَمَا أَتَى النَّبِيَّ وَالْجَنَّةَ وَبُورِجَانَهُ

[illegible]

غيره في الاصل والاشياء وفي اية الاشتراك في القول عند انحصار القول في جهة واحدة لا في
شروط الاصل والاشياء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
ويستقطع ان كان **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
استقطاعه عند على الاكام ومنه قول الاقسام فان كان حاصلا في يوم من يومه عند الاشتراك
فان كان محصورا بقدر فانه شاهد به فيكون ان كان محصورا في يوم من يومه عند الاشتراك
التبليغ عند دخول المحرم او شاهد له في الكعبة وقيل ان كان من خرج من مكة للاحرام فاذا
شاهد الكعبة وان كان من لم يخرج من خارج فاذا دخل الحرم والكعبة جاز في يومه من يومه في البيت
اذا خرج بالطريق المباشرة اذا علمت حاله اليك وان كان في حلاله في يوم من يومه في البيت
ياخرج من عليه ولا شرط ان يحل حرجه فان لم يكن حرجه فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
وانفصل البصر فاذا احرم بالوجه من غير ان يثبت بالثبوت اذا اشر على الاصل **فصل** في احوال
ثروك الاحرام وهي حركات ومكروهات **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
ولو جازده محل اشارة ولا توافقه في احوالها ولو ذهب كان مستحراما على المحل المحرم
وكذا يحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه
ويخرج من على الاصل والاشياء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
باسر بعد الحلال وتقبل لا يقر بالثبوت وكذا الاستثناء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
لما بناه المحرم لكان ان كان في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
هذا الميركل كان حرجا **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
وان كان حرجا حرجا ويحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
على العهد والحلال في الكعبة ولو لم يكن الحرام في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
على القيد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام

بغير ان يثبت بالثبوت
فان كان محصورا في يوم من يومه
فانه شاهد به فيكون ان كان محصورا
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه

الجميع السك والظن وان عرفت ان قوله في الاصل والاشياء وفي اية الاشتراك في القول عند انحصار القول في جهة واحدة لا في
شروط الاصل والاشياء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
ويستقطع ان كان **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
استقطاعه عند على الاكام ومنه قول الاقسام فان كان حاصلا في يوم من يومه عند الاشتراك
فان كان محصورا بقدر فانه شاهد به فيكون ان كان محصورا في يوم من يومه عند الاشتراك
التبليغ عند دخول المحرم او شاهد له في الكعبة وقيل ان كان من خرج من مكة للاحرام فاذا
شاهد الكعبة وان كان من لم يخرج من خارج فاذا دخل الحرم والكعبة جاز في يومه من يومه في البيت
اذا خرج بالطريق المباشرة اذا علمت حاله اليك وان كان في حلاله في يوم من يومه في البيت
ياخرج من عليه ولا شرط ان يحل حرجه فان لم يكن حرجه فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
وانفصل البصر فاذا احرم بالوجه من غير ان يثبت بالثبوت اذا اشر على الاصل **فصل** في احوال
ثروك الاحرام وهي حركات ومكروهات **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
ولو جازده محل اشارة ولا توافقه في احوالها ولو ذهب كان مستحراما على المحل المحرم
وكذا يحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه ويحرم في حرجه
ويخرج من على الاصل والاشياء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
باسر بعد الحلال وتقبل لا يقر بالثبوت وكذا الاستثناء **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
لما بناه المحرم لكان ان كان في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
هذا الميركل كان حرجا **فصل** في احوال المحصور لا تستقطع عن فتح القائل ان كان في وجوبها
وان كان حرجا حرجا ويحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
على العهد والحلال في الكعبة ولو لم يكن الحرام في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام
على القيد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام وان كان لا حرجه في العهد فانه يحرم ما في حرجه الاحرام

بغير ان يثبت بالثبوت
فان كان محصورا في يوم من يومه
فانه شاهد به فيكون ان كان محصورا
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه
فانه حرجه وان لم يكن حرجه فانه حرجه

طبعة
اولی
مکتبہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning various names and titles.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is dense and covers the lower half of the page.

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب
هو من تاريخ سنة ١٠٠٠ هـ
والكتاب المذكور في هذا الكتاب
هو من تاريخ سنة ١٠٠٠ هـ

مجلس اول و دوم و سیم و چهارم
و پنجم و ششم و هفتم و هشتم
و نهم و دهم و یازدهم و بیستم

والتقنية
بعد ان يكون المتعة
وغيره مما طرأ
أدى الحق

والقيام ولو شئ على ما سألنا من حيث هو ومن أراد به انشاء الصلوات كلها والقيام
في الطلوع الى الجبل فليس له ان يجزئ ولو شئ في ذلك ما حث ذكره ولو بان هذا
الولي **سبيل** **الاول** في زيادة على سبع في الطلوع والرجوع في كل يوم في الصلاة
مكرهه **الثانية** الطهارة شرط في الرجوع دون المدة حتى ان يجزئ ذلك المدة مع
عدم الطهارة وان كان الطهارة افضل **الثالثة** يجزئ ان يصلي ركعتي الطلوع في المقام
حيث هو لان واجبه في غير زمان من غير مقام صلى في صلاة او الى الجبل **الرابعة**
مطافاة في الرجوع مع العلم ببعض طوافه وان لم يعلمه علمه في ان طوافه ان لم يعلمه ولو لم
يعلم حتى في كان طوافه باصباح **الخامسة** يجزئ ان يصلي ركعتي طواف الرجوع ولو
الوقت التي يكون لا يتبادر التناقل **السادسة** من نقص بطوافه في النصف جزم ما شئ
ولو عاد الى اهلداره من طوافه وان دون ذلك استأنفه وكذا لو جزمه في ان طوافه
ولو استمر من حيث لا يكون ان طوافه بطيف عنه وكذا لو جزمه في طوافه ولو جزم
في السوفه ان لم يتم طوافه جزم ما شئ طوافه ان كان جزمه في النصف ثم انسى في النصف
حتى عشره لو جزمه عند الرجوع وجزمه في النصف على النصف والى الجبل ثم وقف في الجبل
بالدعاء واستلم الحجر الاصح وتقبله فان لم يقدر عليه ولو كانت سقطت في الجبل
بوضع القدم ولو لم يقدر على الاشارة وان يقدر على ما شئ او شئ في مقامه
لشبهه في الجبل فانما اللهم تصدقاً بكما بك الى الجبل وان يكون في طوافه داعياً
ذكر الله سبحانه على سكرته وقدمه مقصد في مشبه وقيل في الجبل في الجبل وان
يقول اللهم اني استسلك باسلك الذي شئني على كل حال الى الجبل وانما في الجبل
في الشرط السابع ويبسط يديه على جانبيه ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين في الجبل
ولو جاز له الجبل ولم يرجع وان لم يرجع الاركان كلها او بعضها الذي فيه الجبل والى الجبل
طوافه ثلثين طوافاً فان لم يتمكن في ثلثين طوافاً ويستمر في شوطه ولو لم يكن في زيادة

الطواف

بأن طوافه الجبل ويستمر في شوطه الكراهة هذا الجبل اعتباراً وان يقرب في ركعتي الطلوع في الاصح
الجبل وهو الله سبحانه في ثلثين طوافاً على ما سألنا من الجبل في ركعتي الطلوع في الاصح
اسبوعين على الركعتين او ان ركعتي المأفلة بعد الفجر في ركعتي الطلوع في الركعتين
ويكون الحكم في الطلوع الجبل في ركعتي الفجر في ركعتي الطلوع في ركعتي الفجر
سنة **الاول** الطلوع ان كان من تركه عادلاً بطوافه من تركه باسبغاً فله ان يعدل في ركعتي
ولو بعد العدة استأنف منه في تركه في عادله بعد ان لم يقدر وان كان في
اشارة وكان شكاً في الزيادة قطعاً وان لم يكن في ركعتي الطلوع في ركعتي الطلوع في ركعتي
وفي على الأقل في المأفلة **الثانية** من تركه على السبعة ناساً وذكره قبل بلوغه الركعتين قطعاً
ولا شئ على **الثالثة** من طوافه وذكره ان لم يقدر على ركعتي الفجر دون المأفلة ويعيد في
الطلوع والرجوع والجبل والركعتين **الرابعة** من تركه طوافه في ركعتي الفجر حتى يجمع الى اهلداره
ووان قيل عليه بركعتي الرجوع الى ركعتي الطلوع وقيل ان كان عليه هو الاصح ويجزئ القول
الا ان كل على من واقع بعد الذكر ولو ترك طوافه في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
وجزئ **الخامسة** من طوافه كان في الجبل في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
يجزئ على المتمتع بالحجر الطلوع في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
ولا يجزئ التحليل في الركعتين في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
والمرجع على كراهية **السادس** لا يجزئ تقديم طوافه في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
ويجوز مع الضرر من ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
ولو كان عادلاً لم يجزئ **السابعة** قبل الجبل في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
ذلك بطوافه في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
عليه طوافه وان قيل لا ينعقد في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر
سورة النقل **الثامنة** لا يكون ان يقول الجبل على غير في عادله الطلوع لان ركعتي الفجر

منه فقتله عند ذلك كان الصيد على فرع شجرة فحمل فقتله فحينئذ كان صاحب الحيوان في الحرم
وخلع صيد الحرم وجعل عليه ساردا ولم يخرج منه فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
لبيبه او غير ذلك كان طاريا لم يخرج منه فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
صيد عام الحرم وهو في الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
عليه صيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ولو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ويخرج على الحرم ولا يخرج منه شي من الصيد على الاشبه ويقتل ويحلب وعليه ساردا
حاضر معه **الفصل الرابع** في الشئ الذي كان بين الحرم والصيد والصيد
الحرم يحترق على الحرم في الحرم حتى يذهب الى المدينة فلا يصنع ذلك الا ان كان الصيد
من الحرم شيئا لم يخرج منه ولو لم يخرج منه شيئا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
فرق بين الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
محل من الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ولا يدخل الصيد في الحرم باصطبا ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
حاضر ولو كان في الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ولو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
لصاحب ذلك لو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
معترا او يبي ان كان حاضرا ولو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
عليه طعام عشر ساكنين فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
وهو سبعة **الاول** الاشتراك بالتساقط حاسر زوجة في الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد

بالحي

بالحيوان فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
وكذا لو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
فغيره اذا بلغ ذلك المكان حتى يقتل بالصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
او يبي ان كان حاضرا ولو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
وان حاسر بعد الوقيف بالشمع ولو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
دون او حاسر في غير الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
فيل يعم ويقتل لا هو الاشبه ولو حاسر اشبه بغيره فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
او يقر او يشاء ولو كان حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه
ان يار الى صيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
شرا فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
واذا اعتد الحرم للحرم على امرأة او رجل الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
على راية ساعة من جوار الحرم فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ان يكون في الشهر الا فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
فغيره ولو كان حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه
كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
قبل امرته كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
من حاسر من غير نظر لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
ودم الاحصاء وكذا الفضة الواحدة القابل **الفصل الخامس** في الصيد فلو كان عليه ساردا لم يكن الصيد
شاة سوارا ستمل صبغا او طلاء ابتداء سدا من اربعة اطعام ولا يبي ان كان حاسر اشبه
الكعبة ولو كان حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه او حاسر اشبه

وكان لا يجرى في هذا الا سلام بشيء الا ان كان من غير خطا فاعتقده اما انما يصح برفع
فتبين مما انزل من قوله في الحديث السابق الاحاد والاولى لا يملكه علماء الاهل
القديم وهل يتم لغيره او يصح قبله في الجاهل على ما زعموا لحدودهم من غير
وقيل لا هو الاشبه وفضل على عينية في واقعة ولا يبعد ذلك ولا يملك اهل الجاهل
وخصوصا وكذا نصيب الامم المظفرة حيث يدين اهلها ويجيبون بالذمام بالمكن
منعنا لما في الشرع ولو كان اهلها قديم بنقده واما العباد فغير ان يكونوا في
اجرتك او انت في ذمتهم الا ان كانا في لفظ واحد على هذا المعنى كما في كتابه علم
بما في ذلك فحصل للعقود والى ما عليه ولا يخفى لم يكن هذا ما ينضم اليها على الايمان
واما الوقت فيقبل الاسر ولا يشترط في الاسلام على الظهور في حاشية التزم جانبا
الصحة ولو استندت بعد حصوله في الاسر فاذم لم يصح ولو اقر المسلم ان اذم بمشرك
فان كان في ذمتهم عند انشا الايمان قبل ولا يجرى على مسلم الا ان فاك في القتل
فقد ولو جيل بينه وبين الجواب ميرت او اقام لم يصح دعوى الجرح في القتلين يترى الى ما
ثم هو جرحي واذا اعتقد المرء لنفسه ان كان لم يكن في الاسلام دخول الدينار والمخ
بما هو لا سلطان انتقض انما انتقض دون ماله ولو انت انتقض الايمان في ان لا يصح اذا
لم يكن له وارتد مسلم وادعى ان يخص الامانة لا يتم لغيره على ذلك الحكم لبيان غدر
الاسلم ولو ارتد المسلم فاسترد ماله قبل ان يدينه ولو دخل المسلم في الحرب فاستأمن
وجب له ما تسوا كان صاحب غدا في الاسلام او في الحرب لو لم يكن له ما خلق او شرط
الاقامة في الحرب على من لم يجهل انما سر حررت عليه من الحرب ولو اطلق على اتم
يجب ان يارب ولو لم يارب في ذمته لم يكن للزوجة وطالبة ولا لغيره ما لو كانت
ثم اسلم فاسلمت قبله كانت طالبة ثم اسلم وفي الحرب **خاتمة** منها حضانت **اولا**
يجوز ان ينفذ المهر على حكم الامام وغيره من نصب الحكم ويراعى في ذلك ما كان العقار **الا**

هذا الحديث يدل على ان
الاحاد والاولى لا يملكه
علماء الاهل القديم

والعلماء

والعلماء وهل يراعى المذنبون والحرة قبله في ذمة ويحكم الميراث على حكمه من قبله ولا
دون اهل الحرب ان يعتبر اهل الجاهل في ذمة الحكم ولو كانت اهل الحكم قبل الايمان
وتبين ذلك في ما يروى من غير ان يدين الحكم في الذمة او اكثر ولو كانت اهل الحكم قبل الايمان
وتبين ما حكم به الحكم الا ان يكون سابقا في الشرع ولو حكم بالقتل والنسي فخذل الماله
فاسلم اسقط الحكم في القتل خاصة اذا كان له لوجيل للشرك فدينه عن امره السابق لم يجز
الوقاية لا عرض الحكم **الثاني** يجوز ان لا يدين الجاهل بل يدين على مصلحه كما لا يخفى على
غيره في القلعة وطرز الدين الحق فان كانت له الجاهل من اهلها او غيرها فلو كانها معلومة
والقدم وان كانت عينا فلا بد ان يكون شاهدا او موصوفا وان كانت ماله الخفية
جاز ان يكون مجهولا كجارية او قريب **الثاني** لو كانت الجاهل عينا وفتح الدين له امان وتكا
في الجاهل فان اشترى الجاهل له ولا يارب على ذلك الا ان كان الجاهل جاز وان تعاسر تحت
الذمة وتبرؤن الى امانهم ولو كانت الجاهل تجارة فاسلمت قبل الفتح لم يدفع اليه في ذمة
القيمة وكان الماله تحت هذا الفتح وكان الحصول للجاهل ولو كانت قبل الفتح او بعده لم يكن
لغيره من **طريق** **الاول** في الاسارى وهم ذكور او اناث فالا ناث يملك بالنسي ولو كانت
للنسي فاية وكذا الذكري ولو اشتهى لطفل الماله اعتر بالاناث من لم يجز وجعل سنة
الحق بالذكري والذكور والبايعون تبعوا عليهم القتل ان كانت الموصى فاية ماله في الجاهل
والاسلم بغير ارادة من اقامته وان شاططه اليهم وادخلهم ورتبهم من جرح حتى يبرأوا
لو اسلموا بعد ان قضى الحرب فقتلوا وكان الامام يحل لهم ذلك والحالة والاسلم وقادوا
اسلموا بعد الاسلم بسقط عنهم هذا الحكم ولو جرح الاسير من النسي لم يجز قبله لانه لا يذري
ما حكم الامام به ولو لم يبرأ وسلم فقتل كان هذا ويجوز ان يقطع الاسير ويقتل وان اورد قتله
ويكون قتله جبر او حلال ليس من الحكم ويجوز ان يدينه في ذمة الحرب ولو اشتهى اذاري
من كان كليل المذبح حكمه ابي ذر فان اسلم احداهما تبعه ولو لم يبرأ من جرحه فاقبله
الطريق **الثاني**

هذا الحديث يدل على ان
الاحاد والاولى لا يملكه
علماء الاهل القديم

هذا الحديث يدل على ان
الاحاد والاولى لا يملكه
علماء الاهل القديم

هذا الحديث يدل على ان
الاحاد والاولى لا يملكه
علماء الاهل القديم

الاشياء بالباحثة اصلها كالحصيرة والاشجار لا يتحقق بالحد ويخرج من ملكه كالحصيرة والاشجار
عليه ان ذلك وهو ان الحرب كان غنيمة من اجل ان تلك كانت غنيمة القصور والاشجار كانت غنيمة
لنور حيلة دار الحرب بما يجتمع اليه من المسلمين والاهل الحرب كالحصيرة وان لم يملك حكم القنطرة
وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو حكم **الدين** اذا كان في الغنيمة من ينسحب على بعض الغنائم
فيلحق بقضية لا يجلب ان يفتقر حصص المقاتلين وفيه لا ينسحب الا ان يجعلها الامام في
حصته او حصته جماعة من اهلهم ثم يرضى هو من غير ان يحصل للمقاتلين ان كان من سوا
واعتاد لا يتغير في غير المسلمين فاعلم ان غنيمة الحرب والامام يحرم من اخراجه من الارباب والاقبانه
ولم يخرج من اخراجه من ارباب القصور والاشجار لان ذلك من حيلة القنطرة ويخصهم القنطرة من غير
الحصيرة **الثاني** في احكام الاغنيان كل من غنم غنيمة من غنم وكانت حصة في المسلمين فاعلم ان
والغنائم في الحيلة والنظر فيها الى الامام لا يملكها المقترون على الحصص كما يجب بها ولا حصتها
ولا وفيها ويصرف الامام حاصلها الصالح مثل سد الثغور وسورة القنطرة وبنائها وغيرها
كانت سواها وقت الفتح فلو الامام خاصة لا يجوز له اياه الا اذا كان من موجد اولي غنم
فيها من غير ان يكون على المقتري طمعه وان يملكها المقتري من غير ان يكون وكل من غنم غنم
صالحا في الاربابا وعلما باصالحهم الامام وهذه من اهل المقتري من غنم بها ولا يتصرف فيها
باعمال الامام من غير ان يصح وانما اعطيا الى ذمة الامام هذا اذا حصلوا على الارض لم يملكوا
على الارض المسلمين ولم يملكوا على اقامتهم لم يملكوا حكمها حكم الارض المقتري من غنم
عامة المسلمين وسواها للامام ولواسم الذي سقط ما خرج على ارضه وكلها على المقتري
وكل من غنم اسلام اهلها عليها ان يولي المقتري وليس عليهم فيما سواها ان يملكوا اذا حصلوا من غنمها
خاتمة كل من غنم غنم اهلها عليها ان كان للامام تقييدها من يوليها ما عليه غنمها الاربابا
وكل من غنم غنم من غنمها سواها فلها ما كان لغنمها ان كان لها مال من غنمها وغنمها
طمعهما لولا ان استأجر من دار الحرب في غنمها تلك الارض غنمها لم يملكها وان ملكها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

الاشياء

الاشياء بالباحثة اصلها كالحصيرة والاشجار لا يتحقق بالحد ويخرج من ملكه كالحصيرة والاشجار
عليه ان ذلك وهو ان الحرب كان غنيمة من اجل ان تلك كانت غنيمة القصور والاشجار كانت غنيمة
لنور حيلة دار الحرب بما يجتمع اليه من المسلمين والاهل الحرب كالحصيرة وان لم يملك حكم القنطرة
وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو حكم **الدين** اذا كان في الغنيمة من ينسحب على بعض الغنائم
فيلحق بقضية لا يجلب ان يفتقر حصص المقاتلين وفيه لا ينسحب الا ان يجعلها الامام في
حصته او حصته جماعة من اهلهم ثم يرضى هو من غير ان يحصل للمقاتلين ان كان من سوا
واعتاد لا يتغير في غير المسلمين فاعلم ان غنيمة الحرب والامام يحرم من اخراجه من الارباب والاقبانه
ولم يخرج من اخراجه من ارباب القصور والاشجار لان ذلك من حيلة القنطرة ويخصهم القنطرة من غير
الحصيرة **الثاني** في احكام الاغنيان كل من غنم غنيمة من غنم وكانت حصة في المسلمين فاعلم ان
والغنائم في الحيلة والنظر فيها الى الامام لا يملكها المقترون على الحصص كما يجب بها ولا حصتها
ولا وفيها ويصرف الامام حاصلها الصالح مثل سد الثغور وسورة القنطرة وبنائها وغيرها
كانت سواها وقت الفتح فلو الامام خاصة لا يجوز له اياه الا اذا كان من موجد اولي غنم
فيها من غير ان يكون على المقتري طمعه وان يملكها المقتري من غير ان يكون وكل من غنم غنم
صالحا في الاربابا وعلما باصالحهم الامام وهذه من اهل المقتري من غنم بها ولا يتصرف فيها
باعمال الامام من غير ان يصح وانما اعطيا الى ذمة الامام هذا اذا حصلوا على الارض لم يملكوا
على الارض المسلمين ولم يملكوا على اقامتهم لم يملكوا حكمها حكم الارض المقتري من غنم
عامة المسلمين وسواها للامام ولواسم الذي سقط ما خرج على ارضه وكلها على المقتري
وكل من غنم اسلام اهلها عليها ان يولي المقتري وليس عليهم فيما سواها ان يملكوا اذا حصلوا من غنمها
خاتمة كل من غنم غنم اهلها عليها ان كان للامام تقييدها من يوليها ما عليه غنمها الاربابا
وكل من غنم غنم من غنمها سواها فلها ما كان لغنمها ان كان لها مال من غنمها وغنمها
طمعهما لولا ان استأجر من دار الحرب في غنمها تلك الارض غنمها لم يملكها وان ملكها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

هذا هو الحق
فيما ذكره
في غنمها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وفاقیہ دینیہ مدرسہ اسلامیہ جامعہ اسلامیہ

[illegible]

السلطان الى اقامة العدل ورجوع الاحياء الى الدين فخلعوا ثيابه لا تقربوا من ربه
يجوز للمسلم ان يدين اقامته للعدل في حال عيبه الايام كما ان الحكمين اناس من الامم
منهم من سلطان الوقت ويحب على الناس ما عدهم على ذلك ولا يجوز ان يتفرقوا فانه
الحرد ولا الحكمين اناس لا عارف بالاحكام مطمع على ما خذها حاله في كونه
ابقا على الوجهين الشرعيين مع انصاف المتفرق الحكمين فيكون الشرايع ان يكون
على العظم اجابة حصة اذ ادعاء الحكم عزه ولو اضع وان الحق في الضمالة للورد كما
مرتكب المنكر ولو نصب الحاكم فاقبها كما اذا كان في غير مذهب فعد العزم من كونه
عليه عدا للعدل في حاله في استطاع وان اضطرر الى العمل بهذا لعل الخلاف جاز اذ لم
يكن الحكمين في ذلك ما لم يكن تولا غير مستحق وعليه يقع الحق بالكلية **فصل في**
وهي تامة عشر كما ان **الاجابة** وهو من غير فصل **فصل في** في كونه في غير
في محرم من كونه في سبيل حاله في انواع **الاجابة** ان الحكمين في الاجابة والنفاع وكل
ما لم يكن من الاجابة انما اذ كان الاستصحاب تحت استا والمصلحة والدماء ورواها
فما لم يكن من كونه في ما قبل محرم الاجابة انما في الاجابة الخاصة والاولى في الشدة والخصوبة
وجميع اجزائه وحلها لكل ما يكون منه **الاجابة** ما محرم محرم لم يصد به كانت العيشة
العدو والبر في هذا كل العادة كالتدبير في الصلوات التي كان كالتدبير في الشرايع
وبما يقتضي المسا على محرم كسب السلام لاعداء الدين في اجابة الحاكم في الشرايع
ومع القبول ليعمل محرم في الغلبة ليعا صما ويكره مع ذلك من بعد **الاجابة** لا يمنع
به كالمسح بركه كانت كانه في الغلبة في الغلبة في الشرايع في الشرايع
بعضه او محرم كالمسح في الصلوات والاحكام في الشرايع في الشرايع في الشرايع
طاعة كانت كالمسح في الشرايع كالتدبير في الشرايع في الشرايع في الشرايع
بجلدها او في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع

قوله محرم
هو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

وهو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

ومع ذلك لا ان كان من ما محرم ومنه انما محرم بالما على وحفظ كتابه استا لا يجوز ان يدين
وهي الملائكة من بعد الشرايع والما على وحفظ كتابه استا لا يجوز ان يدين
كقوله العبد بالما وحفظ كتابه استا لا يجوز ان يدين **فصل في**
فصل في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
بالناس والنفاس على تفصيل ولا يجر اجابة اجابة **فصل في**
لا يقتضي الاجابة او كونه عاليا كالصنف في سبيل الاحكام والنفاس والنفاس
والنفاس في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام
الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
نكاحا وما عدا ذلك في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام
والنفاس في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام والنفاس في سبيل الاحكام
غير المالك **فصل في** انما في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
مالا في غير المصروفه في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
اطلق محرم انما في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
جائز في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
من قبل الجابر اذ لم يامن اعتمادا محرم وليس ذلك وقد روي الامر بالمعروف والنهي
ولو كان جائز له الدخول في الغلبة في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
الذين في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
جاز له الدخول في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
فيها **فصل في** جاز له الدخول في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع في الشرايع
اعادها على المالك وان جعله او نفعه او الرصيد في ما عدا ما لا يجوز ان يدين

وهو الذي
هو الذي
هو الذي
هو الذي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

[illegible]

يقولون ان يكون له رجوع على السابق وكان القس مقابلا للقبول ويخرج مع ما جرت له عادة في
كل عام الطائر في السور والموكبة الشاهدة في المياه المحصورة ويراجع ما يتبعه من قبله
بعد ما فيه تردد ولو قيل ان الجواز مشهور في الخبر لا يقتضي ان يكون القس
معلوم القدر من الجنس والوصف فلو راجع بحكمه لجدد ما لم يثبت ولو قيل ان القس في خلاف
كان مقصودا على غير ما فهم قبضه وقيل راجع على القس في قوله في خبره من قبله وان يقتضيه
اشره ولو قيل ان القس كان له في قوله ان يكون عينا **مس** ان يكون المسيح
معلوم لا يجوز مع ما يكال او يوزن او يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا
يكال له ولا يوزن ولا يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا
كانت اجزا مستأجرة او متعاقبة ولا يجوز ان يقيس شي بمقدوره ان يكون متساوي
الاخر كالراجح من الشريكات الجارية الا من اورد في خبره ان راجع في قوله قطع
وكذا لو راجع في طيحاته واستوى منه شاة او شيئا اخر فلو راجع في خبره ان يكون ذلك في
التساوي الاجزاء كما يقتضي مركزه وكذا يجوز ان كان من اصل خبره كسبح يكون من صفة
الجوزة القديمة ولو ان القدر راجع الى الجوزة جاز ان يعتبر بكيال في خبره ان يكون
مع التوقيف الا من راجع في الشاهد وان لم يسمها او لم يسمها كان لرحمة لقانون الخبر في
ذلك وقدره ان كان بالشاهد ويكنى شاهدة المسيح من صفة ولو راجع في قوله ان يقيس
الا ان يقيس في خبره شاهدة بغير المسيح فلو ان اخبر القس في الخبر على الالف
ثبت له الجواز ان ثبت التقييد وان اختلفا فيه فالقول في الخبر مع غيره على قوله
فان كان لا يرد الطعم والرجح فلا يثبت له اختياره بالذوق او بالشم في خبره ان يكون
ذلك بالوصف كما ترى الا على الاعيان المنة وهل يقيس في خبره ان يكون اختياره بالوصف
على ان اصل الخبر فيه تردد واولا الجواز والمختيارين التردد لا يخرج من حيثها
ويشعر ان الخبر من حيثها فلو يتسار في ذلك لا على البصر وكذا ما يرد في الخبرين

القبضه كالميزان والبطون والقياس فان شأنا جاز في خبره ان يثبت المشتري لا يشتري
مع الخبر في خبره ان يكون له كسرة في خبره ان يثبت المشتري لا يشتري
كان من قبله ان كان من قبله ان يثبت المشتري لا يشتري
يقتضي ان يكون الجواز مشهور في الخبر لا يقتضي ان يكون القس
معلوم القدر من الجنس والوصف فلو راجع بحكمه لجدد ما لم يثبت ولو قيل ان القس في خلاف
كان مقصودا على غير ما فهم قبضه وقيل راجع على القس في قوله في خبره من قبله وان يقتضيه
اشره ولو قيل ان القس كان له في قوله ان يكون عينا **مس** ان يكون المسيح
معلوم لا يجوز مع ما يكال او يوزن او يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا
يكال له ولا يوزن ولا يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا يقيس فلو كان شاهدا كالحقيرة ولا
كانت اجزا مستأجرة او متعاقبة ولا يجوز ان يقيس شي بمقدوره ان يكون متساوي
الاخر كالراجح من الشريكات الجارية الا من اورد في خبره ان راجع في قوله قطع
وكذا لو راجع في طيحاته واستوى منه شاة او شيئا اخر فلو راجع في خبره ان يكون ذلك في
التساوي الاجزاء كما يقتضي مركزه وكذا يجوز ان كان من اصل خبره كسبح يكون من صفة
الجوزة القديمة ولو ان القدر راجع الى الجوزة جاز ان يعتبر بكيال في خبره ان يكون
مع التوقيف الا من راجع في الشاهد وان لم يسمها او لم يسمها كان لرحمة لقانون الخبر في
ذلك وقدره ان كان بالشاهد ويكنى شاهدة المسيح من صفة ولو راجع في قوله ان يقيس
الا ان يقيس في خبره شاهدة بغير المسيح فلو ان اخبر القس في الخبر على الالف
ثبت له الجواز ان ثبت التقييد وان اختلفا فيه فالقول في الخبر مع غيره على قوله
فان كان لا يرد الطعم والرجح فلا يثبت له اختياره بالذوق او بالشم في خبره ان يكون
ذلك بالوصف كما ترى الا على الاعيان المنة وهل يقيس في خبره ان يكون اختياره بالوصف
على ان اصل الخبر فيه تردد واولا الجواز والمختيارين التردد لا يخرج من حيثها
ويشعر ان الخبر من حيثها فلو يتسار في ذلك لا على البصر وكذا ما يرد في الخبرين

اربعين ويجوز للمحك على البيع ولا يبر عليه في خبره ان لا يظهر **محصل الخبر**

في الخيار والتمتع في اسم الحكمه **في خيار البيع** فانه حصل الاتفاقي
والقبول للعقد البيع وكل من اشترى خيارا فله ان يشتريه او يتركه
ليرسل الخيار وكذا لو اشترى خيارا فله ان يشتريه او يتركه
في العقد ويعتبر في كل واحد منهما صاحب الخيار ويأخذها او يتركها
الاخر ولو اشترى خيارا فله ان يشتريه او يتركه
بأنه وكذا الاخر وقيل في بيعه ولا يشبه ولو كان العاقد وله ان يشتريه
او يتركه كان الخيار تابعا ما لم يشترط سقوطه او لم يشر به في العقد او في خياره
الذي عقد فيه على قوله **في خيار البيع** فانه يشترط في كل خيار ان يكون له
دونه المبيع على الاظهر فيسقط بشرط سقوطه العقد ولو اشترى مبيعاً
ففيه سواه كان تصرفه لا يملكه المبيع ولم يكن كالحبة قبل القبض والوصية **في خيار**
الشروط وهو يجب ان يشترط ان لا يكون له ان يشتريه او يتركه
بشرط ما يحصل الزيادة والنقصان في المبيع ولو شرط كذلك بطل البيع وكذا ان
يشترط في الخيار لنفسه ولا يجوز له ان يشتريه او يتركه بشرط ما يحصل
الباع فيها التفرق اذا شاء وبشرط ان لا يكون له ان يشتريه او يتركه
وقطره عن ان يشترط المهاداة بالتقارب لم كان لغيره العقد فاشاء ولا يسقط ذلك الخيار
بأنه في ذلك المخرج عن ذلك او يمنع من رده كالاستيلاء في الامنة والعقد ولا يجب
به ارشول **في خيار البيع** ولا يملك المبيع ولا يشترط تأخير البيع في المبيع لزم
ايام فان جاء المشتري بالبيع او كان الباع او لم يبيع ولو اشترى من الباع في
الثلاثة ويوجد على ان يشترى ما يشترى من غيره فان جاءه بالبيع قبل البيع ولا
فلا يبيع له ويخاد العيب في ايام افتناء الله تعالى **في خيار البيع** فانه يشترط
خيار المالك ان يشترط في خيار البيع خيارا او بشرط ما يشترط في العقد

والوقت وكذا لا يملك المالك ان يشترط في خيار البيع خيارا او بشرط ما يشترط في العقد
الشروط لا يسقط خيارا والثالث لو كان الخيار له او لغيره فله ان يشتريه او يتركه
سواء هو شرط في خياره او في غيره **في خيار البيع** فانه يشترط في كل خيار ان يكون له
ان يشتريه او يتركه ولو اشترى خيارا فله ان يشتريه او يتركه
كان المبيع موكنا او تابعا في خياره **في خيار البيع** فانه يشترط في كل خيار ان يكون له
الخيار وان لا يظهر على وجهه انه كان المشتري في خياره العقد حتى يرجع الى الباع
بالشئ ولم يرجع الباع الى الباع **في خيار البيع** فانه يشترط في كل خيار ان يكون له
معه قبضه ومعه القبض الخيار ولو كان المشتري وان كان غرضه ان يشتريه او يتركه
وكان الخيار للمبيع فله ان يشتريه وان كان الخيار للمشتري فله ان يشتريه او يتركه **في خيار**
في خيار ما يشترط ان يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط
اشترى شيئا بشرط الخيار فله ان يشتريه او يتركه وان لم يطل في القبض بل ان
خيارا او لغيره وهو ان يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط
لا يملك المالك على العقد الذي يشترط فيه فله ان يشتريه او يتركه
والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفاروق بين افراد ذلك الجنس كالعصاة في العظيمة والجليلة
او الدينة ويجوز ان يكون كل وصف ثبت لها في الزمان لا في البيع عند وقتا وميلا العقد
مع الاحلال بدينك او لغيره او مع ذكرها سواء كان الباع راها دون المشتري او
العكس او لم يشر بها جميعا بان وصفها فالتحاشا كان البيع على ما ذكرنا في البيع لازم
والا كان المشتري للمشتري بين وصفه الباع والتزامه وان كان المشتري له دون الباع كان
الخيار للمبيع وان لم يكن له كان الخيار للمشتري ولو كان المشتري له دون الباع كان
ووصفها بدينك او لغيره او مع ذكرها سواء كان الباع راها دون المشتري او
العكس او لم يشر بها جميعا بان وصفها فالتحاشا كان البيع على ما ذكرنا في البيع لازم
المعقود والتفرد في امره مستمرا **في خيار البيع** فانه يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط

في خيار البيع
فانه يشترط في خياره العقد وهو ان يشترط

التجديد كان التمسك بالاداءات التي كانت في ذلك الزمان لا في المبادئ
تغير في المبادئ والاداءات المتغيرة والاداءات المتغيرة لا في المبادئ
اجلها غير ان المبادئ كانت في ذلك الزمان لا في المبادئ
يطلب في المبادئ ان يكون المبادئ في ذلك الزمان لا في المبادئ
متأخرين كان في ذلك الزمان لا في المبادئ
حازت زيادة كان او نقصانها ان يكون في ذلك الزمان لا في المبادئ
الاجل في المبادئ في ذلك الزمان لا في المبادئ
او نقصانها في ذلك الزمان لا في المبادئ
اشبهها بالبحر في ذلك الزمان لا في المبادئ
ولم يغير في ذلك الزمان لا في المبادئ
فان امتنع من ذلك في ذلك الزمان لا في المبادئ
وكذا في ذلك الزمان لا في المبادئ
وامتنع صاحب الحق في ذلك الزمان لا في المبادئ
ويكون في ذلك الزمان لا في المبادئ
تأخير في المبادئ في ذلك الزمان لا في المبادئ
اتباع شيئا في ذلك الزمان لا في المبادئ
للخيارين في ذلك الزمان لا في المبادئ
ما كان في ذلك الزمان لا في المبادئ
لعدة او غير فاش في ذلك الزمان لا في المبادئ
والا في ذلك الزمان لا في المبادئ
ان يكون في ذلك الزمان لا في المبادئ

وذكر

وكذا انما كانت في ذلك الزمان لا في المبادئ
والاداءات في ذلك الزمان لا في المبادئ
ولو كان في ذلك الزمان لا في المبادئ
شأن في ذلك الزمان لا في المبادئ
والخرج في ذلك الزمان لا في المبادئ
كان في ذلك الزمان لا في المبادئ
ولم يغير في ذلك الزمان لا في المبادئ
مؤخر في ذلك الزمان لا في المبادئ
وكذا في ذلك الزمان لا في المبادئ
مؤخر في ذلك الزمان لا في المبادئ
من بين في ذلك الزمان لا في المبادئ
والا في ذلك الزمان لا في المبادئ
فان في ذلك الزمان لا في المبادئ
اذا كانت في ذلك الزمان لا في المبادئ
لشئ في ذلك الزمان لا في المبادئ
اذا في ذلك الزمان لا في المبادئ
في ذلك الزمان لا في المبادئ
على في ذلك الزمان لا في المبادئ
فان في ذلك الزمان لا في المبادئ
يزيد في ذلك الزمان لا في المبادئ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بكونه آفة على الأغنياء فأنشأه الله تعالى عن التمسك به قبل إبعاده كان له الأجر وتلقين
بهذا عظيم سألهم فيه أسأله من التمسك به قبل إبعاده كان له الأجر وتلقين
كان من أكله الأجر وتلقين به قبل إبعاده كان له الأجر وتلقين
من يعبر به فأنشأه الله تعالى عن التمسك به قبل إبعاده كان له الأجر وتلقين
الفتح جائز وإن لم يقضه **قائمة** لو كان له على غيره طعام منسك عليه مثله ذلك فأم
غيره إن يكن له نصف من الأجر فله ما قبله أو غيره وعلى ما قاله آخره من يحرم له نصفه
عقوبات ما قبله إن يقضه صاحبه وكذلك لو وقع له ما قبله أو غيره من طعامه ما كان
قال يقضه ثم يقض لنفسه مع الشكر دون التمسك لأنه لا يجوز أن يتكلم بغيره
الفتح في نزهة ولو قال له الشريك له في الحج والشرى ولو يقض له ما يقض **قائمة**
لو كان المالان فرضا أو المال الحال به فرضا مع ذلك فلهما **قائمة** ولو يقض له الشري
دعي بقضائه فان لم يجد كبد ولا غيره فالقول بقوله فداء وعلى البيع منه الذي يمكن
للبيع بنية وإن كان حصره فالقول بالبيع مع يمينه واليمين على الشرى **قائمة**
إذا سلمه طعام بالعرف ثم طلب بالدينه ليحبه عليه ففعله ولو لم يقضه قبل
يجز لأتبعه الطعام على من هو عليه قبل يقضه وعلى ما قلنا أي كان فرضا جاز في
العوض بغير العرف وإن كان عوضا ليحبه به المتأخر جاز دفع القيمة بغير العرف
والاشبه جاز من مطابقة المناصب المتأخر وإن كان القيمة المتأخره من غير العرف
قائمة لو شرى شيئا بدينين وقضى أحدهما ثم راجع يقضه وتلقى الآخر
فقد باعها بدينين مع الأول ولا بأس له بأداء الدينين ثانيا بل يزين للرجوع فيقضى لصاحبه
فتن في البيع في بيع المتأخرين المتأخرين المتأخرين المتأخرين المتأخرين المتأخرين
في مقدار الدين وإن كان عليه فبقضاء الدين ولو كان باطلا وكذا لو كان له من الأجر
قائمة أسأله لو اختلفت من باع من فلهما فالقول بالبيع مع يمينه لو كان البيع باطلا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم

ويجوز ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 شأنا من شأنها وقبل الاجابة ان ذلك مما لا يتصور الا في الامور التي لا يكون فيها شيء من
 الجاهل والارادة والاختيار وغير ذلك **فصل** في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك
 في صحة العقد ولو اقر قاضيا بطلان العقد في حق القرض وبطلان الشا
 ولو شرط ان يكون الفسخ من غير ان يكون بطلان العقد في حق القرض وهو ما يشبه
فصل في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 محمول على شيء ولو كان شيئا ويجوز ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 الاسلام في العدة بعد ذلك لا يجوز ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 وكذا يجوز ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 ولا يجوز ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
فصل في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 في حق القرض ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 والخصم لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 بشرط ان يكون عام الوجود في وقت العقد **فصل** في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك
 حلوله ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 الى حيا على كل حال ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 علة بين العلة وبين ما لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 العرف ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 من ان لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 الحب ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
فصل في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 بعد ان لم يقض على من هو عليه على غير ما عليه ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك

عنه

في عقد القرض ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 التام في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 في حق القرض ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 ذلك في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 لم يزل في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 على كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 وفيه تردد **فصل** في بيان ما لا يكون في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 لم يزل في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 عنه وعاد الحق في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 حبس بطل العقد ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 اذا اختلف في القرض ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 فخصم في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 اذا حل الاجل ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 العبر ولو كان في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 الذي عر وضاع في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 بعد حلوله على الذي هو عليه في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 بطلان وان اشتراط باحمله قبل بطلان العقد في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 اذا اختلف في شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 معقنه في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 من خارج بيئته في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك
 يجوز الا في كل شيء من ذلك ما يوجب ان لا يكون في شيء من ذلك

زيادة كذا وكذا
 بطلان لا يكون في شيء من ذلك
 القرض ولو كان في شيء من ذلك

فَالْمُحِبَّاتِ

١١

[illegible]

وكم يكن المالك على كل ما على قدره من المال فيكون له من المال ما يشاء
يتقرب الى الموت الا ان يشترط ان يكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء
كسبل الدخول على غيره ويجوز ان يكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء
من المهر ما كان الزمان حيا وصحبا لا يشترط ان يكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء
الزمن اما ان يكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء
فيه من كونه وسكنى او اجارة من غيره لا يجوز ان يكون له من المال ما يشاء فيكون له من المال ما يشاء
وتقاربه او قبل ان ينفق عليها كان له من كونه او اجارة من غيره لا يجوز ان يكون له من المال ما يشاء
ان يستوفيه منه بما كان من خاوصه من المهر مع اعتداله في الاعتراف بالزمن و
اذا عايناهم بحكمه وكلف البينة وله خلاف الموت ان ادعى على ولو على المهر لا يثبت
كان عليه شرطها او نصف العشر في كل واحد من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
على بدله فلا بد من دونه على او نصف العشر من قيمته ان لا يكون له من المهر او ما يثبت
الحاكم ولا الى من غيره من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
وامر بدله الحاكم والى عدل الحق من غير ضرورة المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
غايبا وان كان هذا عند سلب الحاكم ولو دفع الى غيره من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت
ولو وضع على يد عدل من غيره من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
العدل وضع الشئ الى المهر ثم ظهر غيره عليم يكن للمشتري الرجوع على المهر ان كان
استحق الزمان استعاد المهر من غيره من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الى المهر من ان تنفق على ابنه والاسد الحاكم الى من يرضيه ويؤخذ العدة في الحاكم
الى من غير ان تنفق على ابنه والاسد الحاكم الى من يرضيه ويؤخذ العدة في الحاكم
المتعلق بالزمن لا يجوز ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
ياح او وجهه نف على اجارة المهر من جهة العتق مع الاجارة تردد الوجه للحوار وكذا

الزمن

الزمن وفي عتقه مع اجارة المهر تردد الوجه للمهر لعدم المالك للمهر المستحق الا ان يكون
على المهر من فله ما صار له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
على المهر من فله ما صار له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
عن الزمان بالحق ولو كان له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الزمن للمهر من فله ما صار له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
بعد حلوله من فله ما صار له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الحاكم لا يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الزمن لا يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
باسقاط حقه من الزمان وفعله في المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
ولو شرط ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
كذلك لو كان في دينه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
للزمن ولو جعلت الشجرة او الدابة او المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الاخر ولو كان في دينه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
محقة بالدين الاخر وكذا لو كان له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
ان ينقل المهر من يده الى غيره من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
يجب ان يكون من غير ان يكون له من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
ان من الاخر لم يدخل المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
يصح وكذا ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
الفرع من الشجر المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
لنقله مما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت عليه من المهر او ما يثبت
فالجزء من منه لاختلاف الزمان بحيث لا يتبين قبل جلاء الوجه انه لا يثبت وكذا الوجه

[illegible][illegible]

الاشبه والمفرد والواحدة في ما لها الحكم لا غير **مسألة** اذا اخرج من تحت وجهه لم يخرج
من تحتها في اليد في الايمان بالعرض وان اخرج من تحتها لم يخرج من تحتها
حضر لم يخرج وكان ان اسكنه تحتها لم يخرج اليه ولو لم يكن كذلك لم يخرج اليه
اذ اختلفت الفقه فيمنه ولو جازت كراهية المصنف وفيه تردد **مسألة** لو وجب له القضاء
جائز ان يعجز ولو وجب له دية لم يخرج **مسألة** تحت وجهه قبل بلوغه وهل يصح بيعه
الاشبه انه لا يصح **كتاب الضمان** وهو عقد شرع للتعهد بالاداء ونشر والتعهد
بالاداء فيكون من علي المصنف عنه ما لا يكون فقهيا ثلثة اقسام **الضمان**
سواء كان المدين ليس عليه المصنف عنه ما لا يكون وهو المسمى بالضمان بعينه
مطلق وفيه بحث ثلثة **الاول** في الضمان ولا بد ان يكون كسفا جائزا في التصرف
فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولو ضمن المملوك لم يصح الا اذا كان مولا وبشيت
ما ضمنه ذمة لا كسبة الا ان يشتترط في الضمان اذن مولا وكذا لو شرط ان يكون الضمان
من المدينين ولا يشترط عليه المصنف لولا المصنف عنه وقبل يشترط الا ان لا يشبه
لكن لا بد ان يتاخر المصنف عنه عند الضمان باعنه بعد الفصل للضمان عنه ويشترط
رضاء المصنف له ولا عبرة برضا المصنف عنه لان الضمان كالقضاء ولو لم يرض المصنف
لم يجز على الاصح ومن تحقق الضمان ينتقل المدايعة ذمة الضامن ويترأ المصنف عنه ويثبت
للاطاعة عنه ولو لم يرض المصنف عنه لم يرض الضامن على قوله شمس ركنه ويشترط
فيه الملاءة او العلم بالاعانة ولو ضمن ثم بان اعانة كان للمصنف لوضع الضمان والموعود
على المصنف عنه والضمان الموجب لاجراءه اعادة المدايعة واظهر الحق ولو كان المالك
حالا ضمنه بوجه الاجازة سقطت مطالبة المصنف عنه ولم يطالب بالاعانة الا بعد الاجازة
لو ان الضامن جعل له حذرة تركته ولو كان المدين مملوكا لاجل فقهه في الدية من ذلك
الاجل جائز ويصح الضمان على المصنف عنه باذنه ان ضمن ما ذمه ولو اوى بغير اذنه ولا يصح

اذا ضمن بغير اذنه ولو اوى باذنه وينقض الضمان بكتابة الضامن بغير اذنه
الذمة لا يجرى **مسألة** لو ضمن المصنف وهو مال ثابته الذمة سواء كان مستقرا
ليس بعد القضاء وانقضت الحيازات ومعه الضمان كالتقاضي من الدية بعد القضاء
ولو كان قبله لم يصح ضمانه عن المدين وكذا ما ليس له اذن لكن في المدايعة والمدايعة
قبلا فلا يشترط وكما لا يشترط ولا راية على تردد وهل يصح ضمان المالك بكتابة قبل الاذن
بالاخر ولا يترأ المدين ومنه ولو قيل بالجواز حسن التحقيق ذمة المدين كما لو ضمن عنه لا
غير بالكتابة ويصح ضمان الفقه المدايعة والمدايعة من وجه الاستقلال في ذمة
الدين ومنه استنبطت ذمة ضمان الاعيان المصنفين كالصبي القبيح بالبيع القاسم في
والاشبه المجنون ولو ضمن ما هو امانة كالحصاة ولو لم يبيع لم يصح لانها ليست ضمانا
في الاصل ولو ضمن ضمانه ثم ضمن عنه اخر هكذا في العلم ضمانا كان جائزا ولا يشترط العلم
بكنية المالك ولو ضمن ما ذمه صح على الاشبه ولو ضم ما يفتقر به اليه اذ كان ثابتا
في ذمة وقت الضمان لا ما يوجد في كتابه لا ما يقر به المصنف عنه ولا ما يحلف عليه المصنف
لغيره **الدين** المدين ما يشهد به عليه صح ان لا يعلم بثبوته ذمة وقت الضمان
في الوثيق وهو ما لا **مسألة** اذا ضمن عمدة الشراء في ذمة كل من خرج يثبت بطلان البيع
منه ولو لم يتخذ الغرض بالقبول او تألف المبيع قبل القبض لم يلزم الضامن ومنه وجب على المبيع
فكذلك في المخرج للثمن في بيعه باقيا ولو طال بالارض وجب على الضامن ان يستقاة ثابتة
عند العقد وفيه تردد **الضمان** اذا خرج البيع سقطت اذ وجب على الضامن انما لو خرج بعضه
رجع على الضامن باقيا قبل المخرج وكان الباقي بالمخيار فان خرج رجعا باقيا لم يلزم المبيع
خاصة **مسألة** اذا ضمن ضمانا للثمن في ذمة ما يخرجه من امانة وعرض لم يصح لانه ضمان
ماله يحجب قبل كذا المصنف البائع والوجه الجواز لانه لا يتم بغير العقد **مسألة** اذا كان
دعي رجلا من المدينين كل واحد منهما ادى صاحب بخر ايا كان على كل واحد منهما اوصافا

کتاب

[illegible]

الكفالة

قل

الكفول في ما بينه وبين
الكفول في ما بينه وبين
الكفول في ما بينه وبين
الكفول في ما بينه وبين

100

...

[illegible]

7

لا بد من تعيين العالم بخصته ولو شرط لغيره بخصته مع صحة العمل في العالم ولم يعمل ولو شرط
لاجنبي وكان عالم اخصه ولغيره لم يكن عالم اخصه بدينه وجه اخر ولو قال الملك نصفه بوجه
مع وكذا لو قال مع نصفه ولو قال لاثنين لكون نصف البيع صحيح وكذا نافيده سواء ولو لاقتل
ولو اخصه لغيره اخصه ايتم وان كان عالم اسوة ولو اخصه لغيره بخصته العالم في القول
قول الملك مع ميمنه ولو وقع في ضمان من الموت وشرط بيع اخصه وبذلك العالم بخصته
ولو قال الملك بخصته لكونه صحيح لم يقبل بوجهه وكذا لو ادعى القاطن ان له في
خضرة او قال في ثمن نصف البيع قبل العالم بملك حصته من البيع بطرس ولا يتوقف على
وجهه باضنا **البيع** في الفرض وفيه سائل **البيع** العالمين لا يضمن ما يتلف الا
عن تقريط او ضمانه وقيل بمقبولية التملك وهل يقبل في الرد فيه تردوا اظهروا
انه لا يقبل **الثانية** اذا اشترى من يفتقر على رب المال فان كان باذنه فهو يفتقر
فان فضل من المال عن ثمنه شيء كان الفاضل فراضا ولو كان في العبد الذي كوفضل
حين وجب له المصلحة العالم من الزيادة والوجه الاجرة وان كان بغير اذنه وكان
الشراء بعين المال بطل وان كان في الذمة وقع الشراء للعالم الا ان ملكه من المال
الثالثة لو كان المال امانة فاشترى من وجهها فان كان باذنه بطل الشراء وان
كان بغير اذنه ما قبل بوجه الشراء موقبل بطل لان عليه ان ذلك ضرر وهو شبه **الوجه**
اذا اشترى من العالم امانة فان ظهر فيه ربح انتفى نصيبه من الربح ويبقى المستوفى بالثمن
القيمة سواء كان العالم او معسر **الرابعة** اذا فسخ العالم البيع وكان للعالم اجرة
المثل لذلك الوقت ولو كان بالمال عروضا قبل كان لان يبيع والوجه المثل ولو لم يبيع
المالك قبل يبيع عليه ان يفسخ المالة الوجه انه لا يجب فوات كاسلفا كان عليه
للمنع وكذا لو مات رب المال هو عروضا وكان له البيع الا ان يفسخ الوارث ويغير قوله
الخامسة اذا اقرض العالم بغيره فان كان باذنه وشرط الربح بين العالم المتأول والمالك

مع الفرض المتعلق ولو شرط لنفسه لم يفسخ الا على ان كان باذنه بطل بوجه الفرض
الثاني فان ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الاخر للعالم الا ان لم يبيع اجرة
الثاني وقيل للمالك ان يبيع لان الاخر لم يعمل وقيل بين العالمين وبيع الثاني على الاول
لم يعمل وقيل بين العالمين وبيع بوجه نصف الاجرة ولا يجوز **الوجه** اذا اقرضت
اليه مالا فراضا فان كان فاقا للمدعي بوجهه فادعى العالم المتألف بغيره عليه الضمان و
كذا لو ادعى عليه بغيره او عروضا ان اياها كانت ماله كان حرامه لا يفتقر قبل شيئا او شبهه
لم يضمن **السادسة** اذا تلف مال الفرض او بعضه بعد رد الزينة القارة احتسب بالتلف
من الربح وكذلك لو تلف قبل ذلك وهذا ترد **السابعة** اذا اقرضت امانة لغيره وشرط
لنصف منها او فاضلا من النصف الاخر مع التساوي في المالك فان سادسها بالشرط
وفيه ترد **الغاشية** اذا اشترى عبد الفرض ففلسه الفرض قبل القبض لم يمسح له الجبال
شئنا انما يكون الجميع راسا ولو قيل ان كان اذن له في الشراء في الذمة فذلك لا يكون
باطلا ولا يلزم الشراء **الحادية عشر** اذا اقرضت من ربح فطلب ايجدها القصة فان
انقص صاحبها من المالك لم يجز فان اقتضاها وبقي راسها لم يفسد فخر رد العالم اقل
الربح واجتنب لذلك **الثانية عشر** لا يبيع ان يفسد ربحه في مال العالم شئ من المال الفرض
وان باخذ منه بالنقد وكذا لا يفسد ربحه من ماله من ربحه الشراء من المالك **الثالثة عشر**
اذا اقرض مالا فراضا وشرط ان لا يخذله بضاعته قبل ايجده لان العالم في الفرض لا يعمل مالا
يستحق عليه اجر او قيل بوجه الفرض وبطل الشراء وقيل بوجهها كما كانت حسنا **الرابعة عشر**
اذا كانت مال الفرض امانة ففسد المالك عشرة اخرى ثم عمل بها لاسي في ربحها
رأس المال تسعة وثلاثين امانة الا ان اقرضت بمسح من راس المال بغيره كالموجود فلا بد
للمائة ففقد ربحه من فاضل المثل من وهو عشرة على تسعين كانه حصته عشرة الماخوذة
ديارا او تعاوضه من ذلك من راس المال **الخامسة عشر** لا يبيع من المصاريف ان يشترى

جازية على ما وان تفرق في ذلك ولا يكون في ذلك من غير ان يكون في ذلك
 اذا مات وفيه من استحقاقه فان علمنا انهم في ذلك كانه الحق يكون في ذلك
 في سواء وان جعل كونه مضافا في بعض الاشياء **في بعض الاشياء**
 في معاملة على الارض بحسب من جملتها وعلمنا ان يقول في ذلك ان في هذه
 الارض او سلبها اليك ولا يجري مجراها في معاملة بحسب من جملتها وهو بعد
 لازم لا يفسح في الاستقبال ولا يتصل بموت الحد المتعارف والكل في شرطه وانما في
 الحكمه **في الشرع** فثلاثة **الاول** ان يكون النفاذ ما بينا شواذيا فيه او فاصلا
 فالشرط احدها لم ينع وكذا لو اخفى كل واحد منهما من دون صاحبه
 كان بشرط احدهما هو الآخر والاقل او ما بين على الحد ولذا في اخر ما بين في غيرها
 ولو شرط احدهما فانه الحاصل وما زاد عليه بينهما لم ينع لكونه ان لا يحصل الزيادة
 اما لو شرط احدهما على الآخر شيئا فيمنه لم ينع الحاصل صافي الحصة فيلزم في مثل
 بطل في الاول شيئا ويكون اجارة الارض للزراعة بالخط والشجر مما يخرج منها
 والذبح اشبه وان يخرجها بالكثر ما استخرجها بالان في مثلها اخرها او يجرها
 بغير حصة **الثاني** فيكون المدة اشتراط مدة معينة بالايام او الاشهر واما في غير
 على تعيين المدة من غير ذكر المدة في جهان احدهما ينع لان لكل من المدة في غير
 العادة كالقراض في اخر بطل لا ينع ذلك لان هو كاجارة في شرطه تعيين المدة
 دفعا للقرض لان المدة في غير مضبوط وهو شبه ولو نصبت المدة والزمع بان كان
 لذلك ان لا ينع على الاشبه سواء كان سبب التراجع كالنقطة او من قبل التفتت سبحانه
 كاستخراج المياه او تغيير الهيوة وان اتفقا على التفتت جاز يجوز وغيره لكن ان شرط
 عوضا او فقر في لزومه اليقين المدة الزائدة ولو شرط في العقد ان يخرج من يفي بعد
 المدة الشرط بطل العقد على القول في شرط تقدير المدة ولو تولى الزراعة حتى

نقطة

نقض على ما وان تفرق في ذلك ولا يكون في ذلك من غير ان يكون في ذلك
 في بعض الاشياء **في بعض الاشياء** فان علمنا انهم في ذلك كانه الحق يكون في ذلك
 في سواء وان جعل كونه مضافا في بعض الاشياء **في بعض الاشياء**
 في معاملة على الارض بحسب من جملتها وعلمنا ان يقول في ذلك ان في هذه
 الارض او سلبها اليك ولا يجري مجراها في معاملة بحسب من جملتها وهو بعد
 لازم لا يفسح في الاستقبال ولا يتصل بموت الحد المتعارف والكل في شرطه وانما في
 الحكمه **في الشرع** فثلاثة **الاول** ان يكون النفاذ ما بينا شواذيا فيه او فاصلا
 فالشرط احدها لم ينع وكذا لو اخفى كل واحد منهما من دون صاحبه
 كان بشرط احدهما هو الآخر والاقل او ما بين على الحد ولذا في اخر ما بين في غيرها
 ولو شرط احدهما فانه الحاصل وما زاد عليه بينهما لم ينع لكونه ان لا يحصل الزيادة
 اما لو شرط احدهما على الآخر شيئا فيمنه لم ينع الحاصل صافي الحصة فيلزم في مثل
 بطل في الاول شيئا ويكون اجارة الارض للزراعة بالخط والشجر مما يخرج منها
 والذبح اشبه وان يخرجها بالكثر ما استخرجها بالان في مثلها اخرها او يجرها
 بغير حصة **الثاني** فيكون المدة اشتراط مدة معينة بالايام او الاشهر واما في غير
 على تعيين المدة من غير ذكر المدة في جهان احدهما ينع لان لكل من المدة في غير
 العادة كالقراض في اخر بطل لا ينع ذلك لان هو كاجارة في شرطه تعيين المدة
 دفعا للقرض لان المدة في غير مضبوط وهو شبه ولو نصبت المدة والزمع بان كان
 لذلك ان لا ينع على الاشبه سواء كان سبب التراجع كالنقطة او من قبل التفتت سبحانه
 كاستخراج المياه او تغيير الهيوة وان اتفقا على التفتت جاز يجوز وغيره لكن ان شرط
 عوضا او فقر في لزومه اليقين المدة الزائدة ولو شرط في العقد ان يخرج من يفي بعد
 المدة الشرط بطل العقد على القول في شرط تقدير المدة ولو تولى الزراعة حتى

پتہ

三

قبل الموضع منه ولو صدق على الأذن ليقض وإن ترك الاستعمال فيه
 أقام المال المأذون عليه الموضع على الأذن ليقض وإن ترك الاستعمال فيه
 يقض عليه الاستعمال في غيره ولو صدق على الأذن ليقض وإن ترك الاستعمال فيه
 إذا عين لغير ما عده وجبت بالادعاء عليه بغير العادة فإن العرف
 ضمن ولو سلم إلى غيره بغير ما عده **الموضع** إذا عارضه بالودعة ثم مات
 وجعل عينه قبل خروج نصل تركته ولو كان لغيره وأوصاف التركه خاصه المستوعر
 وفيه تردد **المأذون** إذا كان في يده وودعة فاعداً أثبت فان صدق لغيره قبل
 وإن كان به فذلك وإن قال لا ويرى أقرت في حق من ثبت له الملك وإن ادعى البطلان
 عليه بصحة الدعوى كان على المالك **الودعة** إذا فرط واختلف في القية فالقول
 المالك مع يمينه وقيل المقر في القاعة مع يمينه وهو شبه **الثابت** إذا مات
 الموضع سلمت للودعة إلى الورث فإن كانا جماعة سلمت إلى المال وإلى من يعقوب مقامهم
 ولو سلم إلى البعض من ورثه من حصص السابقين ولما عدل **المأذون** العارية
 وهو عقد غرة الترخيع بالمفعول ويقع كغيره على الأذن في الانتفاع وليس يلزم
 على المالك المعاينة والكلام في غرضه **الودعة** الأولى للمعسر ولو كان يكون المالك
 جازاً التصرف فلا يفتقر إلى الصبي ولا المحرم ولو أذن الرجل لصبي مهرجته
 للصحة ولا يلزم عليه أن يبيع أو لا يبيع ولا يمتنع من غيره **الثابت** في المستعرة وله الانتفاع
 بغير العادة بقية الانتفاع بالمعسر ولو قس من المالك في ثقله بالاستعمال وغير
 نقد لم يقض لأن شرط ذلك العارية لا يجوز للمعسر أن يستعير به محلها
 لأنه ليس له أن يملكه فمعدون بشرط عليه ولو كان الصبي يدرج في مستأجر
 المحل جاز لأن المالك المحرم من الاعتداء بالملك بما يفتقر للصبي المالك ولو استعان
 في القاعة هو ليعمل كان الضمان على القاصد المالك لزم المصير بالاستقفاة منه

او قبض ويجزى له وهو ينفي كل واحد من العبرين والعزم انه يصير على الوكيل اذا كانت
ما قبله ان كانت تخطيعة ولا يرد على قوله في غير ذلك من وجوه الغرام
التسليم فيه ولو في الميزان الميزان اذا انكر **السادس** في قوله ما قبل الوكيل
ايمن لا يقين ما قبله في يد ارفع التعدي والتعدي اذا اذن الوكيل ان يقبل
فان وكلاهما موكل كما ان الوكيلين لو لم يطل كالتما موته ولا يطل بين احد هيا
ولا يقبل احد هيا صاحبه وان وكلاهما غيب كان له ان يرد فان مات الموكل بطلت وكلا
وكذا ان مات الوكيل الا في **الثاني** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى المالك مع الطلب
وعدم العذر فان امتنع من غير عذر ضمن ولو كان هناك عذر لم يضمن ولو لم يرد
العذر فآخر التسليم ضمن ولو لم يرد بعد ذلك ان تعلق بالقبول امتناع او ادعى ارد
قتل المالك قبل القبول او عوامه ولو اقام بينة والوجه انما لتبطل **الرابعة** كل من يقبل
مال الغير او في ذمة لسان يتبع التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض ويؤيد
ذلك ما قبل قوله في رد موته لا يقبل الا بينة تهرام الحجر المقتضى الى الله في اوجه
وفصل اخر من بين ما قبل قوله في رد موته لا يقبل قوله فاجب تسليمه الا في
احاد الامتناع في الفسخ الامع الا في الاشبه **الثانية** الوكيل في الامام اذا
لم يشهد على الردي لم يضمن ولو كان وكلاهما قضاء الذي فلم يشهد بالقبض ضمن وفي
رد **والسادسة** اذا نقض الوكيل في مال الموكل ضمن ولا يبطل كالتقدم التنازع
ولو باع ما نقض فيه ولم يرد المشتري يرى من ضمانه لانه لم يرد ما دون فيه فغير
محمي بقض المالك **الثانية** اذا اذن الموكل لوكيله في بيع ما من نفسه فباع جاز
وفي رد وكذا في الشكاح **الثاني** في التنازع وفيه مسائل **الاول** في الاختلاف في الوكيل
فالقول قول المنكر لانه الاصل في الاختلاف في التنازع فالقول قول الموكل لانه امين
وقد يبعد اقامة البينة بالتلف غالباً فاقض بقوله دفعا لا التزام ما نقضه غالب

ولا اختلاف

ولا اختلاف في التنازع في قول المنكر لانه الاصل في الاختلاف في التنازع فالقول قول الموكل لانه امين
وقد يبعد اقامة البينة بالتلف غالباً فاقض بقوله دفعا لا التزام ما نقضه غالب
وفي الاختلاف في رد موته لا يقبل الا بينة تهرام الحجر المقتضى الى الله في اوجه
وفصل اخر من بين ما قبل قوله في رد موته لا يقبل قوله فاجب تسليمه الا في
احاد الامتناع في الفسخ الامع الا في الاشبه **الثانية** الوكيل في الامام اذا
لم يشهد على الردي لم يضمن ولو كان وكلاهما قضاء الذي فلم يشهد بالقبض ضمن وفي
رد **والسادسة** اذا نقض الوكيل في مال الموكل ضمن ولا يبطل كالتقدم التنازع
ولو باع ما نقض فيه ولم يرد المشتري يرى من ضمانه لانه لم يرد ما دون فيه فغير
محمي بقض المالك **الثانية** اذا اذن الموكل لوكيله في بيع ما من نفسه فباع جاز
وفي رد وكذا في الشكاح **الثاني** في التنازع وفيه مسائل **الاول** في الاختلاف في الوكيل
فالقول قول المنكر لانه الاصل في الاختلاف في التنازع فالقول قول الموكل لانه امين
وقد يبعد اقامة البينة بالتلف غالباً فاقض بقوله دفعا لا التزام ما نقضه غالب

ولا اختلاف

في المازعة **لو** كان في نفسه من غير ما في الكل بالقبض ومدة العزم والكل
الموكل بالقبض لو لم يملكه وقت تروا ما لو لم يملكه وقت قبضه في نفسه من غير
تدريعه فافترى بالقبض ومدة المشتري وان كان الموكل بالقبض لا يملكه الا بالقبض
هنا على الموكل من حيث سلم البيع ولم يملكه بالقبض فافترى في حقه بالقبض وان كان الموكل
على العزم ومدة القبض فلو لم يملكه بالبيع عيبه في الموكل وفي الموكل ان لم يملكه
محل القبض اليه ولو قيل مدة البيع على الموكل كانت اشبه **كتاب في**
والعقدات والقبض والعقد والشرايط والموكل **الوقت** عقد من قبض
الاصل والاطلاق المنفعة والقبض العزم فيه وقت لا غير ما حرمت ومدة وقت فلا
يجوز على الوقت لاسم الغرض لاحتمال وقوعه او غير الوقت ولو تروى بذلك الوقت فمضى
الغرض من بنية نعم لو انما قصد ذلك حكم على ظاهره لا فترى ولو لم يملكه وقت
قبل يصبر وقتا وان تجر لم يملكه حبه اصل وسبل التفرقة والكون وقتا لا غير
اذ ليس ذلك عرفا فاستقر بحيث يهتدى به الاطلاق وهذا اشبه بما لا يملك الا بالقبض
اذا لم كان لا يملكه لا يجوز التفرقة فيه اذا وقع في زمان العقد اما لو وقع في الزمان
فان اجاز التفرقة لا اعتبر من الثلث كالحبة والمصا باقة البيع وقيل يعني من اصل التفرقة
والاشبه بالوقت وهو عيب واعتزى باع وجاز ولم يجز التفرقة فان خرج ذلك
من الثلث صح وان تجزى من الاقل لا يملكه حتى يمتد في الثلث ثم يطل ما زاد وهكذا
لو اوصى بربوا بالوجوب للثمن فليقيم على الجميع بالقبض ولو اعتبر في ذلك بالفرقة
كان حسنا فاذا اوقت شاه كان صوابا ولبت بالوجوب والخلقة الوقت لم يستنبه
نظر الى الفرق كما لو باعها **الشرايط** في الشرايط وهي اربعة اقسام شرايط الموقوف
وهي اربعة ان يكون عينا مملوكا يتبع ما مع شرايطها او يبيع اقباضها فلا يبيع وقتها ليس
بغير كالميراث فكل الموالات فقت فترسا وانما انوارا ولم يبيع ويبيع وقتها العقار

الشرايط

الاشرايط لانها في الاوقات والقبض على كل اشرايط في نفسه محله في نفسه
وكذا يبيع وقتا كالميراث والقبض لا يمكن الا بقبضه وقت القبض ولا يملك
القبض الا بقبضه وقت القبض على كل اشرايط في نفسه محله في نفسه
لان لا يملكه الا بقبضه وقتا او قبضه لا يملكه الا بقبضه وقتا او قبضه لا يملكه
ما يبيع وقتا ولو باع المالك قبل بيعه لا كان وقتا مستأنفا وهو حسن يبيع وقتا او قبضه
وقبضه كقبضه في البيع **الوقت** في شرايط الوقت ويقتربها بالبيع والقبض
وجاز الشرايط وفي وقت يبيع عزم تروا والمروى حرمه وقتا ولا لا يملكه وقت
ربح المحرر بالبيع والاشرايط يجوز ان يجعل الوقت الموقوف لنفسه فليغيره فان لم يغيره
انما كان التفرقة الموقوف عليه على المالك **الاشرايط** في شرايط الوقت
عليه ويعتبر في الموقوف عليه بتأجيل القول بالملك عليه شرطه ان يكون موقفا
من بيعه ان يملك وان يكون موقفا ولا يكون الوقت عليه غير ما اقل وقت على موقوفه
ان لم يبيع كمن يوقف على من يملكه او على من لم يقبل ما لو وقف على موقوفه
لم يجره فان يبيع ولو يملكه بالعدوم ثم يبيع على الموقوفه لا يبيع وقيل يبيع على الموقوفه
والاشرايط اشبهه وكل الوقت على من يملكه على من يملكه حبه التفرقة والاشرايط اشبهه
الموكل ولا يبيع في الوقت الى ما لا يملكه لم يقصد ما لو وقفه يبيع الوقت على الصالح كالتفويض
والساحد لان الوقت في الحقيقة على السلبين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم ولا يقف
السلام على الميراث ولو كان وصفا ويقف على الذي ولو كان لغيره ولو وقف على الكفايس
والبيع لم يبيع وكذا لو وقف على عينة الزنا او قطع الطريق او شارب الخمر وكذا لو وقف
على كنية ليس لان بالشرع ولا لا يبيع لانها محرمة ولو وقف المالك في جازوا السلام اوقت
على الفقراء انصرف الفقراء السلبين دون غيرهم ولو وقف كذا كذا انصرف الى فقراء
مخلت ولو وقف على السلبين انصرف الى من يملكه الى القبلة ولو وقف على الميراث انصرف

بعضی

نصف من قطع كذا أو جعله ملك بغير من غالباً كان بقية على غيره وانقصت من غيره
 حتى ينفذ من غير غالباً أو بطلت بغيره لا يكره ما مضى به بعد الانقراض ولو قبل
 ذلك انقضى بطل الوقف بغيره لا يجوز حتى ينفذ من السهمين من السهمين فانه انقضى
 جميع الى مرة أو الوقف قبل مرة أو الموقوف عليهم بالانقراض أو بطل الوقف اذا كان
 من السهمين وان كان من غيرهم لم يصح والبقية شرطاً في صحة الوقف في جميع ثم ان كان
 من غيرهم انقضى على اولاده او اصابه عركان بقية بقضاء سهمين وكذا للولد الابن في الموقوف
 انظر الحق ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على بنت ثم على غرضه لم يصح بل ان
 خالفه ورجع حق غيره ولا الاشبه وكذا لو وقف على غير من شرط فنادى به او
 ادخله أو غيره لم يصح ولو وقف على العقل لم يصاد فغيره ولو وقف على انفسه لم يصاد فغيره
 ان كان كذا الاشياء على شرط عود اليه عند حاجته جميع شرط وبطل الوقف وادارها
 بعد وضع الحاجة وبطلت ولو شرط اخراج من غير بطل الوقف ولو شرط ادخاله لم يضر
 مع سقوطه عليهم جازمه وقف على الاولاد او على غيرهم ما لو شرط نقله بين الموقوفين عليهم
 الى من سيجي بطل الوقف وقيل اذا وقف على الاولاد ما داموا جازماً وان شرط
 سهم من كل شرط وليس بعدد القسوس بغيره الوقف عليه ولو لا يصدق اعتبار ذلك
 فاعتبه الطبقات ولو وقف على العقل او على انفسه لا بد من نصيب يتم لغير الوقف
 ولو كان الوقف على صلحة كذا اقطاع الوقف عن اشترط العبد ولو كان العبد للمنافرة
 تلك الصلحة ولو وقف سجداً جميع الوقف ولو لم يرضى له احد وكذا لو وقف بغير تعيين
 وقفاً او ضمنه او ولد له ولو لم يرضى له احد ولو لم يرضى له احد ولو لم يرضى له احد
 بالوقف لم يخرج من ذلك وكذا لو وقف بالعدل لم يعينه **فقالوا** لو وقف
 سائل **الوقف** يتقبل ملك الموقوف عليه ان فائدة الملك موهبة وقدره والموقوف
 اليه لا ينافيه كذا في الاولاد وان جعل جميعه على صلحة بوقف حصص من ماله لم يصدق

والبرستی

[illegible]

الطائر

الطريق. ثم علقنا الوصية وهما عين وانما سنفقه بمقتضى قول الملك فلا يصح
من الخلق من لا يملك العرش ولا ما يقع فيه من سقاية ولا حلافة بعد ذلك لتركها
دون ان يوارى بها ما زاد عليها في الزيادة الخاصة الا ان يحسن الوارث من ان يارها
ما زاد بعضهم فقد تلاحق في قدر خمسة من الزيادة ولجأه في المرات ثمانية بعد
الوفاء وهو يصح قبل الوفاة حينئذ ان شاء الله تعالى الميراث واذا وقعت هذه الوفاة
كان ذلك لجأه في فعل الموصي ولو اراد ان يهدى ولا يتفرق عنها الا بقدر ما يحسن العمل
بما رتب له الموصي اذ لم يكن منافي للشرع وبغير الثلاث وقت الوفاة لا وقت الوصية
فلما رتب في ذلك موردا في حال الوصية ثم انشأ عند الوفاة لم يكن ما يابى ان يعطى
وكذلك لو كان في حال الوصية فقيرا لم يفسد وقت الوفاة كان الاعتبار بما اصابه
والوارث في مثل ذلك قال رحمه الله كانت وصية ماضية من ذلك وروى في رث
حي رحمه الله وروى الى الانسان بالوصية بشرط كذا او بعضه ما عدا في الشرع بينه وبين رث
فصحت وصية من بشرط كونه قد انقضت فاقول لا الزيادة وروى في الوصية بشرط
فان وسع الثلاث عمل الجميع وان قصر ولم يجز العرش بله بالوصية في اصل الوفاة في
الثلاث قبله بالوفاء فلا خلاف ان لو كان للكل غير واجب بله بالوفاء لا ان يرضى بسبب
الثلاث والوارث في نفسه ثلثه للآخر ربع والاخر خمس لم يجز العرش في اصل الاول
وبطلت الوصية من علاه والوارث في ثلثه لو اخلو ثلثه للآخر كان ذلك مخرجا من
الان اطلاقا والشرط في اصل الوصية بالقرعة والوارث في ثلثه لو اخلو ثلثه في ذلك من
يملك منفردا في ذلك بعضه واعتق نصيبه في اليوم عليه خمسة اشراك ان اخلو ثلثه في ذلك
ولا اعتق منهم من يجزى الثلث ورواية فيها نصف والوارث في ثلثي واحد اثنين وهو
يزيد عن الثلث ولم يجز العرش ثلثا اما ما احتمل الثلث ولو اخلو ثلثها شيئا لم يعطيه
لا في ذلك وان القصص على ان شيئا منها والوارث في نصف الثلث لا زاد في رثته ثم قالوا

انما قيل في حقهم بانهم من اهل البيت وانه من اولاد ابي طالب
الوصية ثم ادعوا انهم طهروا ذلك في بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
لانهم لا يثبتون طهرا وادعوا انهم في ذلك طهروا لانهم لم يثبتوا في دعواهم
شيئ فلو كان ذلك في حقهم لم يكن بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
فيه بالبرهان ولو كان لا يثبتون طهرا في حقهم لم يكن بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
الباقي حتى يحصل من الغالب ان الغالب من اهل البيت لم يثبتوا في دعواهم
ثلاثة مستحقا للوصية في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بارق اسير على الحلال والقرم انهم لم يثبتوا في دعواهم
يعود من غير انهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
اما لو لم يكن فيه مستحقا للوصية لانهم لم يثبتوا في دعواهم
الما فيه لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
اشهر ما في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في موضع فمضى الوصي وجها جليلا وقيل انهم لم يثبتوا في دعواهم
وهو في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
وفيما ساء وحراب وصية في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في ما خرج بعضه من تركه لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بحر من ارضي جميع المالكين على الولد فمضى في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
الوصية والوصية لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
رجح في تفسيره الى انهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في ما لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بالنظر في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم

من اهل البيت وانه من اولاد ابي طالب
الوصية ثم ادعوا انهم طهروا ذلك في بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
لانهم لا يثبتون طهرا وادعوا انهم في ذلك طهروا لانهم لم يثبتوا في دعواهم
شيئ فلو كان ذلك في حقهم لم يكن بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
فيه بالبرهان ولو كان لا يثبتون طهرا في حقهم لم يكن بعد ان اشتهر انهم لم يثبتوا في دعواهم
الباقي حتى يحصل من الغالب ان الغالب من اهل البيت لم يثبتوا في دعواهم
ثلاثة مستحقا للوصية في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بارق اسير على الحلال والقرم انهم لم يثبتوا في دعواهم
يعود من غير انهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
اما لو لم يكن فيه مستحقا للوصية لانهم لم يثبتوا في دعواهم
الما فيه لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
اشهر ما في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في موضع فمضى الوصي وجها جليلا وقيل انهم لم يثبتوا في دعواهم
وهو في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
وفيما ساء وحراب وصية في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في ما خرج بعضه من تركه لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بحر من ارضي جميع المالكين على الولد فمضى في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
الوصية والوصية لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
رجح في تفسيره الى انهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
او في ما لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم
بالنظر في حقهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم لانهم لم يثبتوا في دعواهم

الحسيني

[illegible]

الحمد لله

و بطل المستحق لانهم اريد على المثلث و

نزهة في شوق مهر المثل تردد

وعلى القول الآخر يصح الجمع

تمت الجزء الاول من تراجم

الاسلام

1

[illegible]

...

مجلس شورای ملی
تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵
شماره ۱۰۰

وانما تروح الاجنبي وقد على الامه من البهائم العنقره وقيل الاول الى اخره

[illegible]

الحمد لله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في القصص

فمن شرطه عقد المتعة خلاصة بطلانها عند العقد بشرطية التكوين ولو كان
معلقا على ان يكون الزوجان في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد
كأن شرطه بطلان العقد ولو كان في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد
سقط الوضو في الوفاة بالمتوفى ولو كان في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد او في بلد واحد
فما العقد اما ما ظهر من ارجح او كانت احسن زوجة او اما ما نكح في ذلك من
موجب الفسخ ولم يكن دخول فلاحها او لو قبضت كان له استعادته ولو بين ذلك
بطلان الفسخ كان لها احضت وليس عليها ما بقي ولو لم يكن لها المرافعة كانت حاملة وبسببها
ما اخذت ان كانت عاتمة كان حسنا **والاجل** فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يذكر
العقد دايما وتقديره الاجل بالاطل او بقدر الكسنة والشرع اليوم ولا بد ان يكون معينا
محوه من الزيادة والنقصان ولو اقتصر على بعض يوم كان بشرط ان يقرب بها بتمام
كان ذلك الغريب ويجوز ان يبين شرط مثلا العقد وتأخر اعز ولا طلق انفق
الانقضاء للعقد ولو لم يكن حتى انقضى وقد اجل السن حتى خرجت من عقد واستقر لها
الاخير ولو لم يتردد من غير ان يعلم فذلك عقدا لان الوجه وصار دايما وفيه رواية
دالة على الجواز وانما لا يغلز فيها بعد انقضاء شرطه حتى يطرأ حصرها فلو وقع على هذا
الوجه العقد دايما ولو فرق ذلك بانه صحيح **مسألة** فبأنه **ان** اذا ذكر
الاجل بالمرح مع العقد ولو لم يذكر الاجل بطل العقد ولو لم يذكر الاجل بطل
مسقة والعقد **ان** لا شرط فيه بل لا بد ان يكون بالاجاب والقصور لا الحكم
لما ذكره قبل العقد والمسلم بتدقيقه لا حكم لما ذكره بعد ولا ينطرح ذكره في العقد لانه
يعد من الاحكام بشرط عاده بعد العقد وهو بعيد **مسألة** في الدائنة التي يشترط
تتمتع فيها وليس عليها اعتراف بكون كانت او شيئا على الشهر **المرح** يجوز ان يشترط
عليها الاتان لادائها وان لا يشترط المرح والمرح فانها من المعين **فاس** يجوز الغزل

2

[illegible]

الامتدادية

[illegible]

الا بطلان الزوجين من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض ولا بطلان الزوجين من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
يشتركون في الاطلاق **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا
فكان اطلاقهما باطلا ولو كانا اطلاقا في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه
من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض ولا بطلان الزوجين من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
بالتسوية **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
طاهر جائز ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
لان التفقة في كل شيء **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
في كل شيء من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
لنفقة ما قبل الزوجية من الكتاب من الطعام والادام وكسوة ورجوع في كل شيء الى عادة
ماله وان اشال السيد من كل المولد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
شذوذا لظن ما ولد من المولد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
الفاصل الى اوصاف ذلك فكل من كان على الميراث كان على الميراث ولا يكون
ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
نفقة البايء المولود لغيره سواء كانت له اولاد او لم تكن والزوج لغيره ما يحتاج اليه
فان احتج به بالزعم الا على ما كانت استعجر على بعضها من الزعم ان كانت في بعض ما كانا فيه
او الاطلاق وان كان له اولاد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
جاء ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
والنفقة لان الاطلاق والادام والرجوع في كل شيء من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
الرجعة **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
التي تروا في الجواز من بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
نقح من زوجة رجل بالزعم فاسد لا عقل ولا فقه ولا يدع من اعادة العتق ومنه من ينفك

يعد

فصل في اطلاق الزوجين اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
فكان اطلاقهما باطلا ولو كانا اطلاقا في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض ولا بطلان الزوجين من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
بالتسوية **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
طاهر جائز ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
لان التفقة في كل شيء **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
في كل شيء من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
لنفقة ما قبل الزوجية من الكتاب من الطعام والادام وكسوة ورجوع في كل شيء الى عادة
ماله وان اشال السيد من كل المولد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
شذوذا لظن ما ولد من المولد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
الفاصل الى اوصاف ذلك فكل من كان على الميراث كان على الميراث ولا يكون
ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
نفقة البايء المولود لغيره سواء كانت له اولاد او لم تكن والزوج لغيره ما يحتاج اليه
فان احتج به بالزعم الا على ما كانت استعجر على بعضها من الزعم ان كانت في بعض ما كانا فيه
او الاطلاق وان كان له اولاد من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
جاء ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
والنفقة لان الاطلاق والادام والرجوع في كل شيء من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
الرجعة **فصل في اطلاق الزوجين** اذا كانت الامانة في بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
التي تروا في الجواز من بعض ما كانا فيه من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض من غير ان ينفكوا عن بعضهما البعض
نقح من زوجة رجل بالزعم فاسد لا عقل ولا فقه ولا يدع من اعادة العتق ومنه من ينفك

تنكح زوجها ثم إذا غارت ما راعها حالاً لم يرد عليها ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 استيفاء عدتها ثم إذا غارت ما راعها حالاً لم يرد عليها ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 ويطلقها ثانياً للعدّة إذا جاءها وقبل لا يجوز ثلثه ولا يجوز له استيفاء **الثالث** إذا طلقها
 ثم راجعها فإن رافقها وطلقها في طهر لم يرد عليها ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 روايات الحد بها لا يقع الثلث أصلاً ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 في طهر آخر حرمت على من تزوجها ما راعها حالاً لم يرد عليها ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 وهو يحكم كذا الوارد في الطلاق بعد المراجعة وقبل المراجعة في الطهر الأول وفيه روايات
 ائيم لكن هذا لا يفتي في الطلاقات على أنها إحدان لم يقع وطى أو وطى لم يقع
 الطلاق إلا في طهر ثان إذا كانت المطلقة من بيت طهر لا يستلزم **الرابعة** لو طلق
 في أيقاع الطلاق لم يلزم الطلاق لرفع الشك وكان النكاح باقياً **خامسة** إذا طلق
 غائباً لم يحضره دخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق لم يقبل أو لا يقبل ولا يقبل ولا يقبل
 المسلم على المشرع فكان لا يكتفب بالنسبة لو كان أولد الحرة ولو **سادسة** إذا طلق
 الغائب أراد العقد على أربعة أو على أكثر الزوجة صيرتة أشهر احتمال كونها حلاً
 وهو باقيل سنة احتياطاً نظراً إلى حال الاستبراء ولو كان يعلم خلو من الحيض أو غيره
 أو أكثر أشهر **سابعة** **الثالث** في حرة فدية مقاصد **الأولى** في طلاق المهرين يكون المهرين
 لطلاق ولو طلق صحيح وهو يرد زوجته ما دامته العدة الرجعية ولا يرثها في إرباب ولا
 العدة ثم يرضى سواها كان طلاقاً بائناً أو رجعياً لم يرد الطلاق وبين سنة ما لم تنفج
 أو يرد من مرضه الذي طلقها فيه فلو يرد ثم مرض ثم مات لم ترثه إلا في العدة الرجعية ولو
 طلقها في الصحة فلا تأجيل ولم ترثه والرجع انشأ لا يقبل بالنسبة إليها ولو قد ما وهو
 مريض فلا عنها وبانت بالطلاق لم ترثه إلا خصاص الحكم بالطلاق وهو للموتى إذا كانت
 قبل نفقته والوجه بعلق الحكم بالطلاق في الرق لا باعتبار النكاح وفي ثبوت الارث مع سواها

الطلاق

البطلان في وقتها ثم إذا غارت ما راعها حالاً لم يرد عليها ولا شيء من ذلك ولا شيء من ذلك
 مريضاً طلقاً رجعياً فاعتقت في الحيض ولو طلق في مرضه يردت في العدة ولم ترثه بعد
 لا ينفك البتة وقت الطلاق ولو طلقها في مرضه كان حسن ولو طلقها بائناً فلا يرد
 لأنه طلقها في حاله لم يكن لها أهلية **الثالث** إذا طلقها في مرضه ثم طلقها **الثالث** إذا طلقها
 المطلقة إن الرت طلقها في المرض ولو طلقها في مرضه كان حسن ولو طلقها بائناً فلا يرد
 لتسوية الأهلين ولو كان الأصل عدم الارث لا يحق تحقيق التيسير **الثالث** لو طلقها في مرضه
 مرضه ثم تزوجها رجعاً ودخل بها ثم مات فيه كان الرجع مبنين بالسنة ولو كان له ولد
 ثانياً من الزوج **المدة** **الثالث** في ما يرد له تحريم الثلاث إذا وقع الثلاث على الوجه
 المشتهر حرمت المطلقة حتى تنكح زوجاً غيره بالطلاق ويعتبر في ذلك التحريم شرط
 أربعة أن يكون الزوج بالغاً عاقله المراهق تركه واستبراءه لا يحل وإن طلق في القبل
 وطلى سبباً للف لولن يكون ذلك بالعقد لا بالملك لا بالاحتضان يكون العقد
 دأياً لا يستدعي استكمال الشرط ولو لم يزوج ثم طلقها وهو يهدمها دون الثلاث فيه
 روايات أشهرها أنه يهدم ولو طلق في مرضه رجعت المطلقة ثم تزوجها بالاقلاع عتبت
 معه على ثلاث سنوات فماتت ومطلها لم يملكها إلا في العدة الثالثة ثم رجعت بعده
 العدة فماتت ثم ماتت من قبلها لم يملكها إلا في العدة الثالثة ثم رجعت بعده
 والامة إذا طلقته مكرهت حرمت حتى تنكح زوجاً غيره سواها كانت تحت حراً وعبد
 ولا تحل للملاقاة على المولى وكذلك التحل لو ملكها المطلق سبق التحريم على ذلك ولو طلقها
 مرة ثم اعتقت ثم تزوجها رجعاً فماتت بعده على واحدة استحق بالطلاق لا ولو طلق
 طلقها أخرى حرمت على من يزوجها حتى يملكها الزوج ونكحها بطلان الطلاق كذا إذا طلقها
 في الشرايط وفي رواية لا يحل ولو طلقها في الفل فأكسل حلت للاق لا ينفق المدة
 منها ولو تزوجها المطلقة لم يرد عليها في الوردة لم تحل أنفاس عقد بالوردة **فروية**

الاول ان يقطع شدة فادعها انما تزوجت من قبل او بعد فاشهد ان كان ذلك مكانا في
ذلك الا ان يقطع لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا بالاشهاد والاشهاد انما يكون اذا كان في
شدة اذا دخل المحل او ادعت له ان كان صديقا حاشا لان كان كذا في محل
الاشهاد بالعدل على طه صديقا او صديقا محلا ولو ثبت على ما عليه على كل حال كان
حاشا للعدول لقائمة البينة لما عيبر **ثالث** انه لو ثبت على ما عليه على كل حال كان
الصورة الواجب في الاحتمال لا تمنى عن ذلك من مراد اللسان عرفت بحال التقيد بالكتاب
المتكامل في هذا الموضع **المقصد الثاني** في الرجعة فنعى الرجعة مطلقا لقوله رجعتك و
فعلها كالوطي ولو قيل لا يثبت من كان ذلك رجعة ولم يثبت استباحته الى تقيد الرجعة
لانما زوجه ولو انك لا تطلق كان ذلك ايضا رجعة لا تمنى من الاشهاد بالاشهاد
ولا يجب بالاشهاد في الرجعة بل يثبت في قوله رجعتك اذا شئت رأت شئت لم يثبت ولو
قالت شئت وفيه ترة ولو لم يثبت رجعة فاشهد ان رجعتك لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة
وفي ترة وفيها لو كانت الرجعة رجعة ولو لم يثبت رجعة لك استأففت الرجعة ان
شاء ولو كان عن ذمته مطلقا رجعا ثم رجعتك العدة قبل لا يخرج من الرجعة كما
لعد ذلك الوقت ولو لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة من رجعة منى كالمستأففة ولو لم يثبت رجعة
فانكرت الدخول بها او لا زوجه من رجعة عليها ولا رجعة ولو لم يثبت الدخول كان القول
قوله لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة الاخرى بالاشهاد الدلالة على الرجعة وقيل
ياخذ القناع عن راسها رجعتا اذا ادعت انفسا العدة بالحيض في زمان محتمل
فانكرت القول فلهذا يثبت رجعة ولو ادعت انفسا ما بالاشهاد لم يقبل وكان القول قوله
الزوج لا يثبت رجعة في زمان ابقاء الطلاق وكذا لو ادعى الزوج الانقضاء فالقول لها
لانك لم يثبت رجعة او لا ولو كانت حلالا فادعها الوضع قبل قولها ولم يثبت رجعة
الولد ولو ادعت الحمل فانكرت رجعة والحضرة ولذا فانكرت ادعائها فالقول قوله لا مكان

فانكر

فانكرت رجعة الا ان يقطع شدة فادعها انما تزوجت من قبل او بعد فاشهد ان كان ذلك مكانا في
ذلك الا ان يقطع لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا بالاشهاد والاشهاد انما يكون اذا كان في
شدة اذا دخل المحل او ادعت له ان كان صديقا حاشا لان كان كذا في محل
الاشهاد بالعدل على طه صديقا او صديقا محلا ولو ثبت على ما عليه على كل حال كان
حاشا للعدول لقائمة البينة لما عيبر **ثالث** انه لو ثبت على ما عليه على كل حال كان
الصورة الواجب في الاحتمال لا تمنى عن ذلك من مراد اللسان عرفت بحال التقيد بالكتاب
المتكامل في هذا الموضع **المقصد الثاني** في الرجعة فنعى الرجعة مطلقا لقوله رجعتك و
فعلها كالوطي ولو قيل لا يثبت من كان ذلك رجعة ولم يثبت استباحته الى تقيد الرجعة
لانما زوجه ولو انك لا تطلق كان ذلك ايضا رجعة لا تمنى من الاشهاد بالاشهاد
ولا يجب بالاشهاد في الرجعة بل يثبت في قوله رجعتك اذا شئت رأت شئت لم يثبت ولو
قالت شئت وفيه ترة ولو لم يثبت رجعة فاشهد ان رجعتك لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة
وفي ترة وفيها لو كانت الرجعة رجعة ولو لم يثبت رجعة لك استأففت الرجعة ان
شاء ولو كان عن ذمته مطلقا رجعا ثم رجعتك العدة قبل لا يخرج من الرجعة كما
لعد ذلك الوقت ولو لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة من رجعة منى كالمستأففة ولو لم يثبت رجعة
فانكرت الدخول بها او لا زوجه من رجعة عليها ولا رجعة ولو لم يثبت الدخول كان القول
قوله لم يثبت رجعة لا يثبت رجعة الاخرى بالاشهاد الدلالة على الرجعة وقيل
ياخذ القناع عن راسها رجعتا اذا ادعت انفسا العدة بالحيض في زمان محتمل
فانكرت القول فلهذا يثبت رجعة ولو ادعت انفسا ما بالاشهاد لم يقبل وكان القول قوله
الزوج لا يثبت رجعة في زمان ابقاء الطلاق وكذا لو ادعى الزوج الانقضاء فالقول لها
لانك لم يثبت رجعة او لا ولو كانت حلالا فادعها الوضع قبل قولها ولم يثبت رجعة
الولد ولو ادعت الحمل فانكرت رجعة والحضرة ولذا فانكرت ادعائها فالقول قوله لا مكان

فانكر

محمد بن

[illegible]

عجزوا طعام ستمين سكران كذا من انظر بولاً في غير هذا عند الزوال الخ
 ساكنين فان عجزهم ثلثة ايام متتاليات **كفارة** كذا من انظر في يوم من شهر رمضان
 مع وجوب يوم واحد لا سبيل الرجوع للكفر وكفارة من انظر بولاً في يوم من شهر رمضان
 الزاينين وكذا كفارة لثلاثة العدة التي على الزور والرجوع على واحدة عش
 رقة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستمين سكران على المظفر في الحصول لا ممان
 كفارة اليدين وهو عش رقة او اطعام عشرة سكران او كسوتهم فان عجزهم ثلثة ايام
 وكفارة الحج وهي كفارة قتل المؤمن على ظلم او عجز عش رقة او صوم شهرين متتابعين
 اطعام ستمين سكران **فيما اختلف فيه** وهي سبع **الاول** من خلع بالبراق عليه
 كفارة طهار فان عجز كفارة بين وقيل بالاقم ولا كفارة وهو شبه **الثاني** من خلع
 شعره للصلب عش رقة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستمين سكران وقيل مثل
 كفارة الظهار **الاول** من وقيل بالاقم ولا كفارة استعفاء المراهبة وشكها بالاصل
الثاني من خلع على المرأة في ثوب شعر في المصك وحدها وشعرها وشعر التيطير في ثوب
 ولها ان عجزه كفارة بين **الاول** كفارة الوطئ للرجع مع التعذر لعدم الجهر به
 التمكن من التكفير من خلع ثوبه على وجهه والوطئ ولو على امشاطه كذا في الامداد
 وطعام **الثاني** من تزوج امرأته في عذها فارق وكذا في تصراع من دقته وفروجه
 خلان ولا احتجاب **الثاني** من نام عن الدخا حتى جاوز نصف الليل اصبح حائضاً
 على رايته فيها عذف لعل الاحتجاب اشبه **الثاني** من نذر صوم يوم فحضره اطعم
 سكران فان عجزه نذر بما استطاع فان عجزه استغفر لله بما انكره ولا يقوم بها
 على سقوط النذر من تحقق العجز **الثاني** من خصال الكفارة وهو العترة والاطعام
 والعترة والكسوة **العترة** العترة ويتعين على الواحدة الكفارة لثلاثة وتحقق الرجوع
 بالانزعة وكذا لغيره من كان لا يتابع ويعتبر الزوجة ثلثة اوصاف **الوصف الثاني**

انهم من جهلهم في كفارة الفتل اطعام عشرة عشر على الشرة دولة بشي انظر في الامداد
 على الامداد او حكمة ويستحب على الاخرى الذكر ولا يخفى والصحيح الكبير وصلة حكم السلام
 ويحتمل ان يكون سابع اوصافها ولو عجز من نذر صوم يوم واحد لا يحتمل في الفتل طاعة
 البائع الخيش وهي حصة ولا يخفى المراهبة لو كان ايها المسلمين وان كانت حكم السلام واذا بايع
 المراءى الاخر من اجل كذا في فاسد بالاشارة حكمه بالامداد عجز ولا يقتصر مع وصفه لاسم
 في الاخرى في الصلوة ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط التري ما عدا الاسلام
 ولا يحكم بالاسلام المفقون في فتل الكفار رسول كان معادله الكفار ان اذفره فالتالي لم يولد
 اسلام المراهق لم يحكم بالاسلام على ترة وهو يفرق بينه وبين ابو قتل من من لان عترة لا
 عن عجزه وان كان حكم الكفار **الوصف الثاني** من ان لا يرضى من لا يخفى ولا يحتمل في الامداد
 ولا المقتدر ولا التكاليف بتحقيق العترة يحصل هذه الاشياء ويجوز مع عجزه ذلك من العيوب
 كالاصم والاعمى من قطع احدى رجله واحدى يده ولو قطع رجله لم يجر التحقق
 لانعدامه ويجزى ولد الزنا وصغيره من استاذ الوصف بالكثر او القصور في ضعفه لا بان
 وهو ضعيف **الوصف الثالث** ان يكون تام المالك فلا يخفى المدين المقتدر من يورثه
 لم يورثه والطلاق لا يجرى وهو لا يشبه المالك بالطلاق اذا ادى من كذا ابنة شيا ولم يورثه
 او كان مشروطاً بالطلاق لا يخفى ولعل الفتل ان يقتصر على من لا يشترط له كذا
 في النهاية لا يخفى ولعل اشبه حديث تحقق الزور ويجزى الاثبات بالعلم به وكذا لا يخفى
 التحقق في ثوبه او عترة بغيره من عجزه بغيره من كذا لا يخفى في الزور والاعتق
 شقاصه عجزه بغيره من كذا لا يخفى في ثوبه الكفارة وهو موثر بغيره ان قلنا ان يتحقق
 بغيره ان لا يتحقق ان قلنا لا يجرى الا بغيره الا بغيره بغيره من كذا لا يخفى في ثوبه
 التحقق عترة بغيره من كذا لا يخفى في ثوبه الكفارة وهو موثر بغيره ان قلنا ان يتحقق
 بغيره ان لا يتحقق ان قلنا لا يجرى الا بغيره الا بغيره بغيره من كذا لا يخفى في ثوبه

في بعض الاشياء ولا في بعضها فلو كان كذلك لكانت تفرق العتق ليعتق من
العتق ولو اعتق المهر من زوج ما يحرم الرهن ولا في العتق من العتق اذ كان من العتق
تخلط له المالكات كان حاله حاله ان كان من العتق من العتق من العتق
فاعتقته الكفاية فلا يفرق بين العتق والعتق من العتق من العتق من العتق
لعلق حق العتق عليه برتبة في العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
اعتق عنه يعتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
عشر من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
اعتق عنه ولو كان العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
فالا شئ يعتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
عنى هذا يعتق عنك فاعتق على العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
رهن الله ينقل بعد فوات العتق اعتق عنك ثم يعتق بعد وفاء وهو حكم الزوج لا اعتقا
على الفرض وهو من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت الذي يملك الاكل والرجوع عدى الله كونه باحة
للتناول ولا ينقل المالك الاكل ويشترط في الاعراف شروط **الاول** النسبة لانه عبادة
تعمل وجوب فلا يفتقر باحد الاب النسبة وللأب نسبة للابن فترى فلا يصح العتق من العتق من العتق
كان او حرم او من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
مختلفة على الاشياء ولو كانت الكفاية من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
ولا يفرق بين العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
ويجوز تجريد الال الى الزوال **الثاني** على القول بعدم التقيد **الثالث** لو اعتق عدا عدا
كفاية من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
تلك مساوية العتق والصوم والصدقة فاعتق ونوى العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق

بلى

في بعض الاشياء ولا في بعضها فلو كان كذلك لكانت تفرق العتق ليعتق من
العتق ولو اعتق المهر من زوج ما يحرم الرهن ولا في العتق من العتق اذ كان من العتق
تخلط له المالكات كان حاله حاله ان كان من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
فاعتقته الكفاية فلا يفرق بين العتق والعتق من العتق من العتق من العتق من العتق
لعلق حق العتق عليه برتبة في العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
اعتق عنه يعتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
عشر من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
اعتق عنه ولو كان العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
فالا شئ يعتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
عنى هذا يعتق عنك فاعتق على العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
رهن الله ينقل بعد فوات العتق اعتق عنك ثم يعتق بعد وفاء وهو حكم الزوج لا اعتقا
على الفرض وهو من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت الذي يملك الاكل والرجوع عدى الله كونه باحة
للتناول ولا ينقل المالك الاكل ويشترط في الاعراف شروط **الاول** النسبة لانه عبادة
تعمل وجوب فلا يفتقر باحد الاب النسبة وللأب نسبة للابن فترى فلا يصح العتق من العتق من العتق
كان او حرم او من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
مختلفة على الاشياء ولو كانت الكفاية من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
ولا يفرق بين العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
ويجوز تجريد الال الى الزوال **الثاني** على القول بعدم التقيد **الثالث** لو اعتق عدا عدا
كفاية من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق
تلك مساوية العتق والصوم والصدقة فاعتق ونوى العتق من العتق من العتق من العتق من العتق من العتق

الحمد لله

[illegible]

انفق بجمع ما او اختار فتاوى الصنفين المختلفين او لا يجوز ان يلحق بالجموع
الشرايين دون صاحب ولو وضع شيئا كان له ان ينفذ اياهما صاحبا ولو
كانت ثلثة في عقد واحد وجوز ان كل واحد منهم يكتب بحسب نفسه المستحقين
وقت العقد منهم اوى حصته حتى لا يتوقف على اوصاف غير وادع غير دون غير
ولو شرط ان كل واحد منهم صاحب وضمانا على كل واحد من الشرط والكتابة صحيحة ولو وضع
المكان على غير ذلك لكان الحيل كان للغير اذ لا يملك في القبض والتأخير ولو عجز المالك ان يطلق
كان على الامان ان يملك من غير ان يقابل المالك بغير الفاسدة لا يخلق بالحكم بل يقع لا عنه
والا اتمام فيشمل على سائر الاوقات المكانية كان شرطه اطلت الكتابة كان
ما ذكره لولا انه اذا لم يقرأ ان لم يكن شرطه ان يقرأ منه بعد اداءه وكان كتابا ارفقا
ولولا انه من تركه بعد اذ كان من الرق ولو تركه من بعده ما فيه الحوية ويؤدى الى
من يرضى بالخرية ما يقع في مال الكتابة وان لم يكن له مال في الاداء في علم به يوم الاداء
ينفق الاداء ولا يدخل للمولى الجباية على الاداء فيه تركه ودينه رتبة اخرى فيحق
اداء ما يختلف من اصل التركة ويجوز الاداء بما يبقى فانه والاولى شرطه ان يرضى بقرينة
صحيح لزمها بعد اذ ما فيه خيرة ولو شرط ان زاد ولو وجب عليه حاقم عليه خيرة لا يخرج
بنسبة الحوية ونسبة الرتبة من هذا العيب ولو رغب المولى في كتابة يقطع عنه من الحد
بعد ما لم يقرأ من الرق بعد الباقي **الثانية** ليس للكتابة التفرقة المرسى ولا هي تركه
عقولا اقرب من الاداء من لاه ولا يجوز للمولى التفرقة في مال الكتابة لا بما يتعلق بالاداء
ولا يجوز له ان يملكه بالاعتماد ولو طاعته تحت ولا يجوز له ان يملكه
ولو طاعته في شئته كان عليه المهر وكل ما يكتبه الكاتب قبل الاداء ويعدونه لان شاطئ
المولى ان يرضى بالكتابة ولا يترفع الكتابة الا باذنه ولو باذنه كان عقده موقفا
مشرطه كانت او مطلقة وكان كذلك ليس للكتابة الا بالخرية وطاعته يتباعد عنها الا باذنه من

ولو كان

وغيره كما ان الكتابة مطلقة **الثالثة** كل ما شرطه المولى في الكتابة غير ان كانت كونه المالك
فان كل ما شرطه المالك في الكتابة **الرابعة** لا يدخل المالك في كتابة ما لم يكن له حصة في ملكه
بعد الكتابة كان حكمه ان لا يملكه باق من حصة ما لم يكن له حصة في ملكه كانت اولها
الحول او لو حلت من مولا لم يملكه الا ان كان مات وعليه شئ في الكتابة بخرية من نصيب
اولاد وان لم يكن لها ولد سعت في مال الكتابة للمواريث **الخامسة** الشرطه رقيقة فطرية
على مولا ولو كانت مطلقة لم يكن عليه فطرة اذا اوجبت عليه كرامة كرامة بالصوم ولو
كفر بالعتق لم يحرره ولو كفر بالاظهار لم يملك المولى ان يفتل لم يحرره لا كرامة كرامة
لم يحرره عليه **سادسة** اذا ملك المالك نصف نفسه كان كسبه بينه وبين سواه والى
احدهما الا بالاية احيى التمسوق قبل الايجور وهو شبه **السابعة** لو كانت حصة مات فاداه
احد المورثين نصيبه من المال كتابة او اوصى نصيبه من ذلك ايقوم على الشئ **الثامنة** من
كانت حصة وجبان بعينه من كونه ان وجبت عليه في احد ذلك واكثر فيجب التخرج
لها بالهطية ان لم يجب **التاسعة** لو كان له كتابان فادى لهما واشتبه به على لهما
ان كان مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى باطل المولى العلم كان القول في بيع
بعينه ثم يقرع بينهما بالاستخراج **السادسة** يجوز بيع مال الكتابة ثمانية اوقات او في الكتابة
مال الكتابة انفق ولا كان شرطه ان يرضى للمولى وجع فالمولا ويجوز بيع الشرط
بعد ختم من الفسخ ولا يجوز بيع الطلاق **السابعة** اذا اخرج من بينه من كتاب ثمة مات ملكته
انفسه فكما جاز بينها **الثامنة** اذا اختلف السيد والمالك في مال الكتابة او في الاداء او
الخير من القول في الاداء من بينه ولو قبل القول في ادائه لم يملكه الا بالاداء كان حيا
الثانية اذا دفع مال الكتابة بركم بخرية فبان العوض مصابا فان رضى للمولى فلا كلام
وان رده على العوض المحكوم به لم يشرط بالعوض ولو تجدد العوض عيب لم يمنع
من ارضه بالعيب الا ارضه لغيره فاداه الشئ يمنع وهو بعيد **السادسة** اذا اجتمع

المصادر

وَقَدْ قَامَ عَلَى عَيْنِي شَيْءٌ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ
وَكَلَّامٌ مُؤَلِّفٌ لِقَوْلِي فِيهِ

اعلانی

75

تروى في حديثه لا يروى في غيره من الروايات التي فيها ما لا يروى في غيره من الروايات
 من ذلك أن الشغل بحرق النمل في ردة واشبهه بالعضاء ولو قال في الله كان بيننا وبيننا
 تروى في حديثه مع غيره من الروايات التي فيها ما لا يروى في غيره من الروايات
 في الحديث في حديثه مع غيره من الروايات التي فيها ما لا يروى في غيره من الروايات
 الصغير ولا يحسن ولا يكره ولا استكر ولا لا الضعيف إلا أن يكلف ويغفل الدين
 بالغة ويصحب الدين الكافر كما يصحب المسلمة في الأصل لأن الضعيف في حق الكافر يترد
 من شأنه إلى اعتبار رتبة الغيرة ولا ينفق بين الواجب والدفع أو فسد كذا بين
 المرأة والمرد لأن كونه الدين في فعل واجب أو تركه واجب أو جملته لا ينفق
 ذلك لا المديان بين الزوج والمحل الدين ولا كذا في قوله في الحج وقاطلوا الدين
 قبل استودين منه **في** من غفل عن الدين وفيه مطالب **في** لا ينفق الدين على الكفر
 تأنيبه كاستأنيبه ولا يوجب تأنيبه إذا كفر أو تركه لكذب ما ينفق على الاستقبال
 في شأن كونه واجباً أو مندوباً أو تركه واجباً أو مندوباً أو تركه واجباً أو مندوباً
 أو كونه أبا رجح ولو خالفه في تركه أو تركه في تركه أو تركه في تركه أو تركه في تركه
 لكافة شأنه كجملته زوجة لا تخرج زوجها ولا يوجب في تركه أو تركه في تركه أو تركه في تركه
 لا يخرج بعده احتجاب الزوج ولا ينفق على فعل الغير ولو قال والله تفعلوا فنهالاً
 ينفق على حق المسلم على الكفر ولا ينفق على حق الكفر والله لا ينفق على الكفر إلا بالبيع
 لا غير تأنيبه على ما يكون وقوعه ولو جحد العجز عنه ما بين كان كجملته نتيجة هذه
 السنن **في** **في** في بيان المسئلة لكافة ما لا ينفق منه سائل **في** لا ينفق
 أن لا ينفق منه لأن قوله ولا يكفر من غير إكراه والوفاء بالخالفه الكفارة أو مع الكفارة
 ذلك ولا ينفق التزيم وقيل هو ما لا ينفق من الكفارة أو مع الكفارة **في** **في** **في**
 حلف لا ينفق على ما لا ينفق من الكفارة أو مع الكفارة **في** **في** **في**

اندر این غنوی چه
شده

[illegible]

والنظم

والصحيح وانما نحن نقول ان هذا هو ما شاعرا لزم وتبين من هذا ان الذي هو في الحقيقة والواقع
الركاب في الحقيقة انما هو واحد ولو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع
انما هو شيان وان كان شيان لم يكن في الحقيقة والواقع
على الحقيقة في الركاب او على الحقيقة في الركاب لان الركاب في الحقيقة والواقع
لو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
الاختصاص لان الشئ ليس بقطعة هنا عادة ويسقط الشئ عن ما هو في الحقيقة والواقع
لو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
اقتصر وفيه قول بان لا يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
معترضا لئلا يقع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
وفيها انما لا يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
موضوعا في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
ولو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
يجب ان يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
ايام معدودة وان كان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
جائزا ولا يقع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
وكذا لو كان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
كل يوم في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
التكرار في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
سقط وجوب اليوم الذي جاء فيه وجوبه في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
صاحب في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
عبد افقر وانما عادة وجوبه في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع

دعا

البحر

اليوم هو يوم شر من سائر ايام في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
للتتابع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
التتابع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
والوجه في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
الاختصاص لان الشئ ليس بقطعة هنا عادة ويسقط الشئ عن ما هو في الحقيقة والواقع
ولو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
اقتصر وفيه قول بان لا يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
معترضا لئلا يقع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
وفيها انما لا يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
موضوعا في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
ولو كان ركبا لكان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
يجب ان يكون في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
ايام معدودة وان كان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
جائزا ولا يقع في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
وكذا لو كان في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
كل يوم في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
التكرار في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
سقط وجوب اليوم الذي جاء فيه وجوبه في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
صاحب في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع
عبد افقر وانما عادة وجوبه في الحقيقة والواقع لان الركاب في الحقيقة والواقع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله

[illegible]

میں نے کہا

ان كان من غير ان يكون له ولد من قبله فيكون له ولد من بعده
فيكون القاصب يقر بالولادة ولو كانت في القاصب من قبله ولد
من قبله لا يعلم حيوته قبل ذلك وفيه تركة ولو كانت من قبله ولد
عليها يد كرهنا بات ولو كانت القاصب المادى جاهله لم يلحق الولد وجب له المهر
ولو كانت بالعكر لم يلحق بالولد وسقط عنه المهر والمهر عليها **الحديث** اذا عصب
جبارة من زوجها فاستفجرت من الزوج والمهرج القاصب من قبل العصب منه وهو شبه
ولو عصب غيره لم يلحق من زوجها ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
من الارش **باب** لو عصبه من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما
الارض والارثه غرسه ورعه وكفره لا يورث الارض من قبله ولو كان صاحب الارض غرسه
لغرسه لم يورث القاصب لاجابه ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
هبة ولو عصبه من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما
تختار من ماله الذي ورثه ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
المالك باستقامتها **الثانية** اذا حصلت ائتمنة دار لا يخرج الا بغيره فان كان حيا
بسبب من صاحب الدار المهر والخرج ولا ضمان على صاحب الدار وان كان من
صاحب الدار من ضمن المهر وكان لم يكن له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
لان ذلك الحقة ولو اؤتمنت داره او ائتمنت داره او ائتمنت داره او ائتمنت داره
يدالك الدار عليها او فوطه حقة فخرجت من الدار لم يكن له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
مقطعا مثل ان يجعله فوطه العترة كسب القدر منها ولا ضمان في الكسر وان لم يكن من
لصها فوطه ولم يكن المالك معها او كانت القدر ملكا صاحب كسب ومن صاحب
الدار لان ذلك لمصلحة **الثالثة** قال الشيخ في المبسوط اذا اشترى عليا فطحا جازان
يستند بغيره لان ما كان له من قبله لا يجمع او دعه في الاماكن **المشتر**

ان كان من غير ان يكون له ولد من قبله فيكون له ولد من بعده
ان كان له ولد من قبله فيكون له ولد من بعده ولو كانت في القاصب من قبله ولد
من قبله لا يعلم حيوته قبل ذلك وفيه تركة ولو كانت من قبله ولد
عليها يد كرهنا بات ولو كانت القاصب المادى جاهله لم يلحق الولد وجب له المهر
ولو كانت بالعكر لم يلحق بالولد وسقط عنه المهر والمهر عليها **الحديث** اذا عصب
جبارة من زوجها فاستفجرت من الزوج والمهرج القاصب من قبل العصب منه وهو شبه
ولو عصب غيره لم يلحق من زوجها ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
من الارش **باب** لو عصبه من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما
الارض والارثه غرسه ورعه وكفره لا يورث الارض من قبله ولو كان صاحب الارض غرسه
لغرسه لم يورث القاصب لاجابه ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
هبة ولو عصبه من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما او عصبها من غيرهما
تختار من ماله الذي ورثه ولو كان له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
المالك باستقامتها **الثانية** اذا حصلت ائتمنة دار لا يخرج الا بغيره فان كان حيا
بسبب من صاحب الدار المهر والخرج ولا ضمان على صاحب الدار وان كان من
صاحب الدار من ضمن المهر وكان لم يكن له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
لان ذلك الحقة ولو اؤتمنت داره او ائتمنت داره او ائتمنت داره او ائتمنت داره
يدالك الدار عليها او فوطه حقة فخرجت من الدار لم يكن له ولد من قبله لم يلحق من غيره العصب
مقطعا مثل ان يجعله فوطه العترة كسب القدر منها ولا ضمان في الكسر وان لم يكن من
لصها فوطه ولم يكن المالك معها او كانت القدر ملكا صاحب كسب ومن صاحب
الدار لان ذلك لمصلحة **الثالثة** قال الشيخ في المبسوط اذا اشترى عليا فطحا جازان
يستند بغيره لان ما كان له من قبله لا يجمع او دعه في الاماكن **المشتر**

لا يجوز

[illegible]

حقیقہ
بی بی بی بی بی

五

[illegible]

المصداق المتعلق بالوعد والعهود التي يتعهد بها
ويكون له الحق في المطالبة بها خصوصاً إذا كانت
مستلزمة بالبرهان والبرهان هو ما لا يمكن
بغيره من إثبات صحة ما لا يمكن إثباته
وكان من وجوبه في حيزه ما لم يعرفه غيره
أورد على ذلك ما لا يمكن إثباته من غير
والأكثر من ذلك ما لا يمكن إثباته من غير
الأكثر من ذلك ما لا يمكن إثباته من غير
ولنورد ذلك ما لا يمكن إثباته من غير
بعد ذلك ما لا يمكن إثباته من غير
ترتيب على الاستحقاق المتعلق به من جهة
جاءت من الوجه المتعارف عند الحكماء
وهذا هو الحق لا اله الا الله لا اله الا الله
من الغلاتين وفي رواية أخرى لا اله الا الله
وهذا هو الحق لا اله الا الله لا اله الا الله
المكان لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
فلو فرض جازوا بعد عن اجتماع العلمين
معتزلة من جهة لا اله الا الله لا اله الا الله
كان يتصور من جهة لا اله الا الله لا اله الا الله
كالأعيان والجميع وسر الله عز وجل لا اله الا الله
ويكون داخل الساجدين من جهة لا اله الا الله

المتعارف

المتعارف

إذا وقع المقطع في الحكم على ما كان
الصدق والصدق لا يمكن إثباته من غير
حالها من الحكم لا يمكن إثباته من غير
المقطع من الحكم لا يمكن إثباته من غير
كانت أو لم تكن من الحكم لا يمكن إثباته من غير
في الحكم لا يمكن إثباته من غير
ولذلك لا يمكن إثباته من غير
بغير العلم لا يمكن إثباته من غير
ثم انك تعلم ان الحكم لا يمكن إثباته من غير
ولم يتصور من الحكم لا يمكن إثباته من غير
ان شاء من الحكم لا يمكن إثباته من غير
او انما كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
لا يمكن إثباته من غير
المتعلق بالصدق لا يمكن إثباته من غير
بما انتم عما كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
المتعلق كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
طالما لم يكن الحكم لا يمكن إثباته من غير
ها الصانع كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
ليرى المتعلق كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
بعد ذلك كان الحكم لا يمكن إثباته من غير
ثابتة في حكمه لا يمكن إثباته من غير

المتعارف

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including a large heading in red ink.

Handwritten text in Arabic script on the right page, with several lines of red ink used for emphasis or headings.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten text in Arabic script on the left page, with several lines of red ink used for emphasis or headings.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

۱۰۰

[illegible]

بالفلسفة السدس ان كان واحدا
والثلاثان كانوا اكثر منهم
بالسبعة والثلاثان لم يتغير

لَمْ يَجِدْ رَحْمَةً وَهَامَ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

واولاد الای الای

1870

111

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فصل فی بیان

ولا بد ذكره
و سرائف

الحق

[illegible]

سید
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن
عبدالله بن محمد بن

منه في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٢٨٥

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

المكتبة الحنفية

4

1

١٣٣٤

نور

لذلك لا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
بكونه عبدا فاما الاجماع فيكون عليه ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
لذلك لا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
فذلك وجوبه عليه ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
مخالفة ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
مثل ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
الحاكم ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
ما عدا ذلك وان تروا في بعض الشواهد لم يجر له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في اقامته ولا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
حقوقه ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
فغيره ما يتاخر الامتناع ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
عشر الزينة حرام على الخمر ما كان مستوعبا له من قبله
الذين لم يأتوا بحجة على الرخصة الى صاحبها ولو كان مستوعبا له من قبله
الحاكم ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
دعواه اول محرمه اما لو كان غايها لم يملك ما كان مستوعبا له من قبله
الثاني وعدمه لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
كان في غير ولا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في كماله وان كانت محلة بيعها من قبله لم يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في كنفه الحكم وفيه مقاصد ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
السلام والمأوى والنفق والحرام والاصناف والعدالة الحكم ولا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
بالنقل ليعلمه غايبا وانما يجب التسليم في التساوي والاسلم وان كان له احداهما

فثبتت
بما ذكره
في كلامه
من ان
الملك
هو
الاستيلاء
على
الشيء
بغير
عيب

من قبله ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
بكونه عبدا فاما الاجماع فيكون عليه ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
لذلك لا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
فذلك وجوبه عليه ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
مخالفة ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
مثل ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
الحاكم ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
ما عدا ذلك وان تروا في بعض الشواهد لم يجر له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في اقامته ولا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
حقوقه ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
فغيره ما يتاخر الامتناع ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
عشر الزينة حرام على الخمر ما كان مستوعبا له من قبله
الذين لم يأتوا بحجة على الرخصة الى صاحبها ولو كان مستوعبا له من قبله
الحاكم ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
دعواه اول محرمه اما لو كان غايها لم يملك ما كان مستوعبا له من قبله
الثاني وعدمه لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
كان في غير ولا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في كماله وان كانت محلة بيعها من قبله لم يملك ما كان مستوعبا له من قبله
في كنفه الحكم وفيه مقاصد ان لا يملك ما كان مستوعبا له من قبله
السلام والمأوى والنفق والحرام والاصناف والعدالة الحكم ولا يجوز له ان يملك ما كان مستوعبا له من قبله
بالنقل ليعلمه غايبا وانما يجب التسليم في التساوي والاسلم وان كان له احداهما

بما ذكره
في كلامه
من ان
الملك
هو
الاستيلاء
على
الشيء
بغير
عيب

ولی

واما متفق المخرج لهم ولو خالف بعضنا بعضا في ذلك فليكن الفتنة من غير شك وان كان قوله في الفتنة
 قاضيا على ما في غير ذلك **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 رتبة يهاون والولد له نسب بالاولاد وبثبات الحكم له الولد بالزواج **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 بعض الاشهاد ان الميت وقته علم دارا على اقسام فان حلف المذموم مع شهادته
 فمعه يهاون منقول حكمه باسرا فان كان في نفسه المذموم وقفا وان حلف بعض شاذيب
 الحلف وقفا وكان الكتاب ملقا فبعض منه الذموم ويخرج منه الوصايا او ما افضل من ذلك او ما يحصل
 من الفصل للمذموم يكون وقفا ولو اقر من المتفق كان البطلان الذي يات منه بطلان الفتنة
 مع الشاهد ولا يخلو حكمه باستماع اولاد **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 وحلف مع شهادته ثبت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد اقراره به من ستا فدان الفتنة
 الاول لا على من يتجه اليه وكذا لو اقر من متفق حلفه المذموم او الصالح او المولى في الزنا
 يشوبه اولاد او افتقرت البطانة الى ما بين ان البطانة انما بعد وجوده بقوله كما لا يخفى
 وقت الدعوى ولو ادعى بخلافه فكذلك ان الوقت عليهم وعلى اولادهم بغير حلف وحلفوا مع
 الشاهد ثم صار لاحدهم ولو خالفه صار الوقت باعاده لا يثبت حصته بل الولد **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 كما لا يخفى الوقت عن الوقت فهو كما لو كان موجودا وقت الدعوى ووقته لا يرجع
 حلف وحلف اخذوا من متفق والاشهاد يرجع بعد على الاخوة لانهم انشأوا اصل الوقت
 عليهم لم يحصل الزمان واستماع ما جرى مجرى المذموم وقدر انكار الشاهد **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 بعد الامتناع الرجوع من وراثته لاحد الاخوة قبل بلوغه فخطفه عليه الزنا انما لا يثبت
 لان الوقت صار انما نادى وكان لا يرجع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 رد كل من الرجوع الى حين الوفاة ولو قرء الميت والاخوة في النكاح من حين الوفاة والاخوة من بعده
 ايضا انكارا كما لا يخفى **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 يحصل مع شهادته ويصدق وهو صحيح لانه لا يدعي بالانكاح **باب في** **الرجوع** **الى** **الولد** **الذي** **انقطع** **عنه** **الولادة** **مع** **شهادة** **بعض** **الاشهاد**
 لو ادعى على ما قبله واقام

49

[illegible]

نقشہ

والتأنيث الذي يرد في كل واحد منهما على التأنيث في كل واحد منهما
على ما فيهما من واحد من النوعين على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
نصف فعل لم ينصف وكذلك قامت لكل منهما من واحد من النوعين على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
نصف والتأنيث على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
الذين على التأنيث على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
مع التعارض بين التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
بين التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
التي يرد على التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
التي لا يرد على التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
بينهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
استعاضت بهما عن التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
ويستعمل في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
والتأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
بأن يرد على التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
غير يقع التعارض بين التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
بينهما من نوع التعارض بين التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
لأن جميع التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
نظاير في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
بينهما وتلذين هما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما
والتي التأنيث في كل واحد منهما على ما فيهما من التأنيث في كل واحد منهما

مجله علمی و تحقیقاتی

وقار

[illegible]

لا يبعد عن ذلك ما قيل من تركه لا يبعد تركه الزوجين الا انهما
المرأة لو قال هذه الامور شرعية وكان الزوجان قد صدقا في اياهما ابوك ثم اتى كل منهما
بغيره ففرضي المرأة فانهما يشترطان فيكون حقا على الاخرى **الشهادة** في الاخلاق والبر
اد او على شأن امرأة ولا يلحق به النساء بان يكونت زوجة لاحدهما وتثبت على غيرها
او بعد ذلك واحدهما عليها عقدا فاسد ثم بان يولد منه شرعيا بعد ما لم يتجاوز
قضى الخلق في بيعه بينهما ويلحق بهن نصيب القربة سواء كان الزوجان مسلمين او كافرين
او عديين او حرة او مملوكين في الاسلام ولكن في الحرمة والرق او ابا او ابنة هذا الم
يكون لاحدهم بينه وبين النسب بالفرز المنفرد والدعوى المنفردة وبالفرض المشترك
والدعوى المشتركة **الشهادة** في النكاح والطلاق **الشهادة** في النكاح
في صفات الشهود وشروطه وشروطه **الشهادة** في النكاح فلا يقبل شهادة الصبي المميز
كالحق او قبل قبوله اذ بلغ عشرة او موشرك واختلاف عبارة الامتناع في قبوله
شهادته في المباح والقتل مروي عن جليل عن ابي عبد الله عليه السلام قبل شهادته في القتل وحده
بأول كلامهم ومثله روى محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام وقال الشيخ في النهاية قبل شهادته
في المباح والقتل وحده في الثلاث قبل شهادته في المباح لم يثبت في اذا اجتمعوا على مباح
والتيهم على الزمان بخلافه فافادوا الفصل على المباح في المباح بالثلاثة
يلحق العشرة بقية الاحتجاج اذا كان على مباح متكا بوضع الزواني **الشهادة** في الفصل
فلا يقبل شهادة المحرمين اجماعا اما من باب المحرمين او من باب ما ليس بشهادة في مجالس
اختلفت لكن بعد استظهار الحكم باليقين مع حضوره وهو اسكافي فلو كان يعرف
لانه هو على ما فرج باسم النبي وانما بعضه يكون ذلك معين القايدين للفظ واما فلا
لغناه في محجبا لا سطره عليه حتى يثبت ما يشهد به وكذا لعقل الذي في جليله في
استقله لعدم لفظه لما راي الامر فلا والاعراض عن شهادته ما لم يكن الامر الى ذلك

تحقق

تحقق في كل ما يشهد به الا انه لا يبعد تركه الزوجين الا انهما
المرء وانما نصف الا انهما لا يبعد تركه الزوجين الا انهما
قول الشهادة فانها خاصة او وصية او اذ لم يوجد من بعد والمسلمون من غيرهما ولا
يشترط كون الموصي في غير ذمة او باشر له موهبة بشرطه وثبت لا بان يعرفه الحاكم او قيام
البينة او الاقرار بهما قبل شهادة الذي على الذي قبله وكذا لا يقبل على الذي قبله
قبل شهادة على ذلك بل هو موهبة وهو اسناد الى روايته ساعة والمستمع شبه **الشهادة** في النكاح
طمان مع التظاهر بالفتنة لا يثبت في زناها بما وقع الكبار كالفصل والزنا والموطوء
الاسواق المعصية وكذا في موهبة الصغار مع الاصر او في الاعلى لو كان في الذمة
فقد قبل الاقبح لعدم الاتكاد منها الا فيما يقبل فاشترط التزام الاشهاد في الاقبح
لا مكان المتكاد بالاستغفار ولا في الشبهة وروايتهم وانما الصغار لا يقبل على
الذين لا مع الاحتياط وهذا الاعراض عن تحقيقه فان اطلاعا بالنسب ولكل فريق
اصطلاح ولا يقبل في العدالة تركه ولا اخره عن الجمع للمبلغ حدان مؤثران **الشهادة**
بالتن **الشهادة** في النكاح كل مخالفة في شتى اصول الفوائد وشهادته سواء استندت
ذلك الى التقليد او الى الاجتهاد ولا ترد شهادة القاطنة الفروع عن معتقدي الحق اذ لم
يجازها الاجماع ولا يقتضون ان كان محطها اجتهاد **الشهادة** في النكاح شهادة القاذبة
ولو تاب قبلت وحدها الشهادة ان كان يقصد وان كان صادقا ويؤري بالظن او تيار
يكذب بان كان كاذبا او يحط بها في الملائم كان صادقا والاول مروي وفيه اشترط
اصلاح العمل بزيادة عن الشبهة ودوا لا في الشريعة لان بقاء على المصير اصله
ولو تابته ولو اقام بنية بالصدق او صدق الحاد فلا حد عليه **الشهادة** في النكاح
القاذبة كل احكامها كاشطرح والنزول لا يبعد عشر غير ذلك سواء قصد الحاد والاول
والقادر **الشهادة** في النكاح وشهادته ويقتضون ان كان او ينفذ او ينفذ

ووضعها اوله في حفرة في ارضه فمات بها فماتت اوله فماتت اوله
يكن لان يترك حتى يفسد ثقله في ارضه فماتت اوله فماتت اوله
ولا يترك الجسد في القبر **ثانيا** ما مضى من الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
شهادته وكذا شهدوا استعملوا في ارضه فماتت اوله فماتت اوله
كذلك جاءوا من ارضه فماتت اوله فماتت اوله
ثالثا الزم والعزم والصبر في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الزينة والاطلاق والنفقة في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
فاحرموا في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
والان في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
اعمالهم في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الذين عليها فماتت اوله فماتت اوله
الزينة والاطلاق والنفقة في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الذين عليها فماتت اوله فماتت اوله
اربع لا يقبل شهادة من يجر شهادته في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
شهادته في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
بشره في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
والوصي يخرج شهوده في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
فان المسلم يقبل شهادته في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
وتحقق الشهادة في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
بقاؤه في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
العدد والعدد في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله

وطول الزمان في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الذين عليها فماتت اوله فماتت اوله
مع غيره في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
انما هو في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
لونه في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
لان الدنيا في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
ذلك في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
شهادته في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الذين عليها فماتت اوله فماتت اوله
عزولها في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
الذين عليها فماتت اوله فماتت اوله
على سبيل الله في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
اذا قام في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
لكن الاشياء في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
على سبيل الله في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
حكم المدين في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
عقد ما في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
بشره في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
وكذا في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله
ما يوجب حكمه في الدنيا فماتت اوله فماتت اوله

قیان

De

الفرع لا يعد بقرينة، حصن ثبوت الأصل ويتحقق العذر بالبرهان ما لم يرد به الجواب والاعتراض
بما هو ظاهر إرادة المشتق على ثبوت الأصل في جبره ولو ثبت ثبوت الفرع فأنكر الأصل لا يرد
العمل بقرينة إرادة اعتبارها في ثبوت الفرع وهو يتحقق بالاشتراط في قبول الفرع عدم الآ
دع بالبرهان لو كان الأصل لا يعلم ولو ثبت الفرع كان ثم جبر ثبوت الأصل فان كان بعد الحكم لم يتحقق
في الحكم وانفادوا وان كان قبل سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم الثابت بالأصل ولم يرد
حال الأصل بقرينة الحكم بالفرع فان الحكم مستلزم للثبوت الأصل وقيل شهادة الشاهد على
الشهادة فيما يثبت شهادة الشاهد كالمستوفى بالباطن لا يستلزم الوجه فيه وتزدد
استصحابه في الفرع ان سبب الأصل وعمله قبل ان يثبت سببه ولم يعد له سببه الحكم وتحت
الأصل وحكمه بقرينة ما يقتضي القبول في طرحه بقرينة ما يمنع وجوبه ولو جبر ثبوت الأصل
بإسناد لم يقتل ولو اقر بالبرهان انما لا يرد في ثبوت الأصل بقرينة شهادة الشاهد انما
ويقتل في ذلك الشهادة على الشهادة ولا يثبت حد بقرينة شهادة الشاهد في الكفاك وكذا لا يثبت
التعريض في وجهه بقرينة تحريم الاكل في الكفاك في الاخرى وحوت بهما في الجبر **المعنى**
الخامس في الواجبات في ضمان **المادة** في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه
سبب **المادة** في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
الفرع لا يرد في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
مقتضى ثبوت الفرع بالبرهان والفرع بالبرهان لا يرد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
ثبت **المادة** في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
على فقلير وكذا لو ثبت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
لوقا لحد هارقي في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
وفي كل واحد منهما بقرينة الحكم بقرينة الذي ثبت له الفرع ولا يثبت القطع ولو جبر عليه سبب
ثبوت على عين واحدة سقط القطع بقرينة ولم يسقط الفرع ولو كان معارضاً للثبوت على عين

واحدة في ثبوت الفرع والفرع هو **المادة** في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
تكرر بقرينة الفرع في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
بما هو ظاهر إرادة المشتق على ثبوت الأصل في جبره ولو ثبت ثبوت الفرع فأنكر الأصل لا يرد
العمل بقرينة إرادة اعتبارها في ثبوت الفرع وهو يتحقق بالاشتراط في قبول الفرع عدم الآ
دع بالبرهان لو كان الأصل لا يعلم ولو ثبت الفرع كان ثم جبر ثبوت الأصل فان كان بعد الحكم لم يتحقق
في الحكم وانفادوا وان كان قبل سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم الثابت بالأصل ولم يرد
حال الأصل بقرينة الحكم بالفرع فان الحكم مستلزم للثبوت الأصل وقيل شهادة الشاهد على
الشهادة فيما يثبت شهادة الشاهد كالمستوفى بالباطن لا يستلزم الوجه فيه وتزدد
استصحابه في الفرع ان سبب الأصل وعمله قبل ان يثبت سببه ولم يعد له سببه الحكم وتحت
الأصل وحكمه بقرينة ما يقتضي القبول في طرحه بقرينة ما يمنع وجوبه ولو جبر ثبوت الأصل
بإسناد لم يقتل ولو اقر بالبرهان انما لا يرد في ثبوت الأصل بقرينة شهادة الشاهد انما
ويقتل في ذلك الشهادة على الشهادة ولا يثبت حد بقرينة شهادة الشاهد في الكفاك وكذا لا يثبت
التعريض في وجهه بقرينة تحريم الاكل في الكفاك في الاخرى وحوت بهما في الجبر **المعنى**
الخامس في الواجبات في ضمان **المادة** في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه
سبب **المادة** في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
الفرع لا يرد في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
مقتضى ثبوت الفرع بالبرهان والفرع بالبرهان لا يرد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
ثبت **المادة** في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
على فقلير وكذا لو ثبت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
لوقا لحد هارقي في ثبوت الفرع في شرط طوارق الشاهد في ثبوت الفرع ولو جبر عليه سبب
وفي كل واحد منهما بقرينة الحكم بقرينة الذي ثبت له الفرع ولا يثبت القطع ولو جبر عليه سبب
ثبوت على عين واحدة سقط القطع بقرينة ولم يسقط الفرع ولو كان معارضاً للثبوت على عين

والخصومة في وجه المرأة في وجهه لا يتحقق في الرجل بالحق فيم فلا أحد ولا يغفل عنه
 بانفراد شهادته سقط الحد ولو استأجر المولى لم يخط بجره ولو نكح المولى سقط
 الحد كذا يسقط على منعه من الحمل كمن وجد على فراشه امرأة مثلاً زوجة فوطيها ولو
 شربته عليها الحد ونزعه رداً بغيره فقام عليها الحد بجره ولو شربته وكذا يسقط
 اباحتها نفسها فقوم الحمل ويسقط الحد كذا في وجهه من طرف المرأة فطاعة وتحقق في
 طرف الرجل نزوحاً لا يشبه كذا لا يعرض من قبل الطبع الزوج بالشرع وثبت الحكم على
 الوطئ مثل ما مر فينا على الظاهر لا يشترط الاحصان الذي يحبس به الرحم حتى يكون الوطئ
 بالغابراً ويطلق فيخرج الكلب العقول لا يملك والارق يمكن منه بعد ذلك ورجوعه في رواية
 صحيح دون سائر التصديقات في اعتبار كمال العقل خلافاً لقوله على الحبس عاقل
 علم الحد بها وجعلها اختاراً لا يشترط من جهتها سوى نزوحه ويسقط الحد بإدعاء
 الزوج عنه ولا يخلو المدعى به ولا يمين وكذا دعوى ما يصح شهادته بالنظر لما المدعى
 والاحصان في المرأة كالأحصان في الرجل لكن يراد فيهما كمال العقل لا غافل لا يجرم لا أحد
 على مخونه في الزنا ولو كانت محصنة ذات نكاحها العاقل ولا يخرج الطلقة رجعية
 عن الاحصان ونزوحه عنه كان عليها الحد كما وكذا الزوج ان علم المخبر بالحد ولو
 جرم فلا حد لو كان احدهما عالماً بالحد حداً تاماً دون الغافل ولو ادعى احدهما اليها المثل
 اذا كان مكاناً في حقه ومخرج بالطلاق اما من على الاحصان ولو ادعى المخرج لم يتوجه عليه
 الرحم الا بعد الوطئ وكذا المولى لو اعتز بالكتابة اخبره ويحبس الحد على الامم فان
 ادعى الشبهة قبل لا قبل ولا شبهة في قبول اسم الاحتمال ويشترط ان لا يقر او لا ينكر
 الاقرار في شدة طوع المهر كالأخيار والخيرين وتكون الاقرار بعداً في أربعة عشر
 ولو اقر دون الأربع لم يجز الحد وجب الحد في كل ما يقر به في جهل واحد من الزوجين في السبوط
 لا يشترط فيه شهود ودون شهود في ذلك الرجل والمرأة وتقوم الشهادة الضمان للاقرار والاختصاص

تمام الطعن ولو كان له زوج بغيره فلا يشترط الزنا في طعن حتى يكون له زوجاً وبغيره فلا يشترط
 المرأة فيه شهود ولو لم يجد ولم يستأجر المولى لم يخط بجره ولو نكح المولى سقط
 الحد كذا يسقط على منعه من الحمل كمن وجد على فراشه امرأة مثلاً زوجة فوطيها ولو
 شربته عليها الحد ونزعه رداً بغيره فقام عليها الحد بجره ولو شربته وكذا يسقط
 اباحتها نفسها فقوم الحمل ويسقط الحد كذا في وجهه من طرف المرأة فطاعة وتحقق في
 طرف الرجل نزوحاً لا يشبه كذا لا يعرض من قبل الطبع الزوج بالشرع وثبت الحكم على
 الوطئ مثل ما مر فينا على الظاهر لا يشترط الاحصان الذي يحبس به الرحم حتى يكون الوطئ
 بالغابراً ويطلق فيخرج الكلب العقول لا يملك والارق يمكن منه بعد ذلك ورجوعه في رواية
 صحيح دون سائر التصديقات في اعتبار كمال العقل خلافاً لقوله على الحبس عاقل
 علم الحد بها وجعلها اختاراً لا يشترط من جهتها سوى نزوحه ويسقط الحد بإدعاء
 الزوج عنه ولا يخلو المدعى به ولا يمين وكذا دعوى ما يصح شهادته بالنظر لما المدعى
 والاحصان في المرأة كالأحصان في الرجل لكن يراد فيهما كمال العقل لا غافل لا يجرم لا أحد
 على مخونه في الزنا ولو كانت محصنة ذات نكاحها العاقل ولا يخرج الطلقة رجعية
 عن الاحصان ونزوحه عنه كان عليها الحد كما وكذا الزوج ان علم المخبر بالحد ولو
 جرم فلا حد لو كان احدهما عالماً بالحد حداً تاماً دون الغافل ولو ادعى احدهما اليها المثل
 اذا كان مكاناً في حقه ومخرج بالطلاق اما من على الاحصان ولو ادعى المخرج لم يتوجه عليه
 الرحم الا بعد الوطئ وكذا المولى لو اعتز بالكتابة اخبره ويحبس الحد على الامم فان
 ادعى الشبهة قبل لا قبل ولا شبهة في قبول اسم الاحتمال ويشترط ان لا يقر او لا ينكر
 الاقرار في شدة طوع المهر كالأخيار والخيرين وتكون الاقرار بعداً في أربعة عشر
 ولو اقر دون الأربع لم يجز الحد وجب الحد في كل ما يقر به في جهل واحد من الزوجين في السبوط
 لا يشترط فيه شهود ودون شهود في ذلك الرجل والمرأة وتقوم الشهادة الضمان للاقرار والاختصاص

ابن ادریس

الحمد لله

على العند ولا يشترط فعل كل شيء في الحجة ولا في الخبر لما فيه من التيسير لبعض الناس على الاستطالة
بغيره فيجبون ذلك الاستدلال ولا يلزم في ذلك كراهة ولا مشقة فتخرج من ذلك
وسطاً لا يرد في الضيق طرفاً ولا في مرض العند معاد للاتفاق ولا في الحرص على الشيء
ليصل إلى حق عليه العلم والشرب يوجب ويقام على الاحتياط في الجدية **باب**
كيفية إيقاعه إذا اجتمع البلاء والرحمة جليلاً ولا وكان إذا اجتمعت حداً وديلاً لا يفتوت
مدلاً خيراً ويصل في موضع جلاء قبل تمام أكيدة الضرر فيل لأن الضد التالف في
الرحوم لا يضره المرأة الصمد فان قرع إعلان ثبت مناعة بالبنية ولا يثبت بالقرع
لم يعد دليل أن قرعها صاحباً بالبحان أعيد ولا الشور بجره وعباً ولو كان مفراً من
الام وبقي أن يعلم الناس ليتفرع على حضوره وتجب أن يحضر فانه لا يطأ غيره من
تجب كما لا بد وأنها واحدة في غير موضعها فلهذا لا يجوز في بعض أن يكون
الحجارة صفراً والبأسع وقيل لا يجوز من الله قبل الحد وهو على كبره وقيل إذا حضر في
رجوعه لا يجوز أن يباله ولا يحل أن يجرأ ويقبل على الله الذي وجد عليها فأباً لا الضرب
وهو متوسطا ويعزق عليه جلده ويقتى وجهه وناسه ووجه المرأة يضره جالساً ونهبط
ثيابا **باب** في اللغو في حياضه **باب** إذا شرب مرة على امرأة أو أتاها جالساً
فادعتا بها كونهما من ابن من أكله حد ومثل الجسد للشهر في كراهة التباين فهو قال
في البسطة لأحد الحكماء الشبهة في الشهادة والادلة **باب** في الشرر وحضور الشرب
عند إقامة الحد في مقامات ما رواه أبو غالب الأزد الشيخ السبيل للرجب **باب** في الشرب
مجرده لا يوجب الشهر وحضور موضع الرحمة لعل الشبه الوجه الوجه بداهة بالرحمة
أما إذا لم يخرج الحد لأربعة فبغيره رايان وجه الجمع سقوط الحد إن حصل بعض شرط
الشبهة مثل أن يبيت في الزميج بالعرف فيجد الزميج أو بدله بالبعان ويجد السابقين
وشرب الحد لم يسبق بالعرف ولم يتخل بعض شرط **باب** في شرب الحكم فانه حد

وتسلم والكل من جملته حتى يؤول في النهاية فيكون في حيزه من حيزه من حيزه
 الا انه مرقى اما المرقى فيقتل فيس على جزء لا شئ ولا في **في القذف**
 وانظر في اسرار رجب **في الوجوه** هو روي بانها واللوطة كقوله في شئنا وظنيت
 اوانت زان لولا انك في مريد ما يزدى في المعنى من جميع المعرفة القافية في
 اللفظ باي لغة اعرف ولو قال الولد الذي اقرب لست له لدى رجب عليه الحد والوجه
 لغيره لست لا يملك ولو قال اذنت بك الما او بارز اني قد قذفت لادم وكذا لو قال اذني
 بك اولى ما بين الزاني في قذف لايه ولو قال باين الزاني من قذفت لادم او جئت بالحد
 ولو كانت الوجه كذا لان القذف من يجب له الحد ولو قال اذنت من الزاني في رجب
 للحد لانه قد اذنت الا ان بارز تاويله لا يثبت للحد بالاحتمال المأثورة ولو كان ذلك
 من الزنا في قذف لادم وبنها الاحتمال المضعف لعل الاشبه بحد في قذف لغيره في القذف
 وان ضعفه ولو قال يا زوجه ارايتي في الحيز رجب وكذا لو قال يا زوجه ارايتي في الزنا
 فالحد يثبت في الزنا مادون الوجه ولو قال زنت فجلد ان ولطيت فيه فالقذف المؤثر
 ثابت في غيره من النسب اليه بتردد في النهاية في المبررة بحدان لان فعل واحد
 متى كان في حد واحد في الاخرى وتضمن لانه فعل واحد لان موجب الحد في الفعل
 غير الموجب للفعل وحده بان يكون لحد واحد ما يختار اذ صاحب لولا لا يثبت الما عنه
 باين الزنا في فعل الحد ولو قال لا زنا لحد و قد قيل التوبة لم يجبه الحد وبعد التوبة يثبت
 للحد ولو قال لا امره بحد يثبت كطاعته على ترويه المذكور في كنفيت في طرفه حلال الزنا حتى
 يفر كنهها ولو قال يا زوجه ارايتي في الزنا او بارز اني قد قذفت لادم من الاطراف فان اذنه
 يكون بالوجه وكل يعرفون بانكر به الوجه ولم يوضع القذف لقوله لا عرفا يثبت به
 القذف في الحد كقولك انت ولد حرم او حرام بك الما في حيزها او يقول لزوجتي لم اجد
 عذره او يقول يا قاسم ارايتي في الزنا او بارز اني قد قذفت لادم من الاطراف فان اذنه

ولو كان

من كان المقتل مستحقا للحد في الزنا في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 او لا يثبت **في القاذف** روي في الزنا وكذا العقل في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 وقوله صا بالفا حرا وكذا الحد في الزنا في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد
 فذلك القاذف فان يثبت لحد واحد على ان جملته في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 القاذف في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد
 اذ يزوج وكذا العقل والحرة والاسم والقسم في استكماله او يجب في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 او بعضها فلا حد في القذف من كان قذفت صبا او محض او يملك او كافرا او مظاهرا
 بالزنا من كان القاذف مسلما وكافرا او محض او يملك او كافرا او مظاهرا بالزنا من كان القاذف مسلما
 وكان نسائه كافرا وامته قاذفة لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد لا يثبت في حد واحد لا يثبت في حد واحد
 ولم يحد في حد واحد وكذا لو قذفت زوجة المتبر ولا ردت الاول من نعم لو كان لها ولدهم
 غير ذلك لم يحد في حد واحد وكذا لو قذفت باه والام لو قذفت ولد وكذا القاذف **في الاحكام**
 وفيه مسائل **في القذف** جماعة واحد اذ كان لحد واحد ولو قذفتهم باقفا و لحد
 واحد او بحد واحد **في القذف** ولو اقر في الزنا في حد واحد لا يثبت له الحد في الزنا في حد واحد
 كذلك خلا جماعة نعم ولا معنى للاختلاف هنا وكذا لو قال يا زوجه ارايتي في الزنا في حد واحد
 حد واحد مع الاجتماع على المطالبة وحد من القاذف **في القذف** حد واحد مع الاجتماع
 برش من بين ريش الما من المذكور ولا تات عد الزنا في رجب **في القذف** حد واحد مع الاجتماع
 او لا يطا وبناتك زانية فللحد اما لا لوجه فان سبقا بالاستيقا او العفو فلا بحث وان سبق
 الا بة لينة الزانية المطالبة والعفو عنه في الشكل ان السحق هو جبر او لولا لينة المطالبة فلا
 يتساقط الا بة كذا في عروة الخوف **في القذف** اذا ورث الحد جماعة لم يسقط بعضه لبعض
 والمبايعين المطالبة بالحد ما ولو بقي لحد واحد في الجماعة او كان السحق لحد واحد في حد

يحد في حد

وہ کہیں کیا ہوگا

[illegible]

الهيكل في

في يوم من ايام ذلك المصير كان من اجل ما وقع من هذه الحادثة العظيمة
ما يقبل غدا ولقد قيل ما حصل له من فاقة الشدة في ذلك المصير
في الفعل الذي حصل به الموت وان لم يكن فاقا في القالب الذي يقصد به الفعل كما لو كان
ادخله خفيف من ربات اشهر ان لم يكن من الفعل في الموضع يحصل اليه اشارة
وقد يحصل بالتسبب اليه اشارة في ذلك الموضع وفي السهم القابل والعصب الشيفه
والمنقل في الجرح في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
المراد بالحي بالثبوت في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لوراء الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
حيث ان الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
ان هذا الفعل واليد ان لم يقصد ان يثبت الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
بالنسبة اليه من ربات فوات فهو جرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
شبهه لوجهه وسعد الطعام والشراب في ذلك الموضع ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لو لم يكن الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
ما لم يكن الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لا يقصد الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
من الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
حصل في ذلك الجرح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
مع الفتح في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
التساوي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لوالقي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
الذي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة

في يوم من ايام ذلك المصير كان من اجل ما وقع من هذه الحادثة العظيمة
ما يقبل غدا ولقد قيل ما حصل له من فاقة الشدة في ذلك المصير
في الفعل الذي حصل به الموت وان لم يكن فاقا في القالب الذي يقصد به الفعل كما لو كان
ادخله خفيف من ربات اشهر ان لم يكن من الفعل في الموضع يحصل اليه اشارة
وقد يحصل بالتسبب اليه اشارة في ذلك الموضع وفي السهم القابل والعصب الشيفه
والمنقل في الجرح في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
المراد بالحي بالثبوت في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لوراء الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
حيث ان الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
ان هذا الفعل واليد ان لم يقصد ان يثبت الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
بالنسبة اليه من ربات فوات فهو جرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
شبهه لوجهه وسعد الطعام والشراب في ذلك الموضع ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لو لم يكن الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
ما لم يكن الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لا يقصد الا في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
من الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
حصل في ذلك الجرح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
مع الفتح في الجرح في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
التساوي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
لوالقي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة
الذي في الفتح ولو لم يكن الا في التسبب اليه اشارة

الحال

ممكن

[illegible][illegible]

يعتق الشئ من اجله لا لظهوره لا لبيده ولا لغيره
الشرع عادله بعد الدية ولو قطع الاثنت عاشره من الدية كان قتل
الدم لغيره كل ما في النفس من الدية في الدية ورجع فيه الدية ورجع فيه الدية
الى عود الحية على بيع الاستطها بالايان وسع نقصان يقتضي الحكم بالاجم
المراد لو اصبحت بعد على الاثر اكل الجاع كان فيه الدية قبل غلب الجوع
الدية وهي رواية عن ابن عمر وفيه عينة قيل ان دام الى الفضة الدية بان كان
الى الزوال فقتل الدية الى ارتفاع الزوال فقتل الدية وفيه العينة الدية كالمه
في الشجاج والجراح والشجاج ثمان الفاضلة والدية والدية والدية والدية
والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية
فهم والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية
ع في الدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية
يبلغ السحابة فيها ثلثة العيرة وبلغ السحابة فيها ثلثة العيرة والدية
والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية والدية
التي يبلغ السحابة فيها ثلثة العيرة والدية والدية والدية والدية
العيرة فيها ثلثة العيرة والدية والدية والدية والدية والدية والدية
بينها ما كان واحد كالو دية كذا الوتر فاذا هبط بينها لان السرية بقله ولو
بينها غير لازم الاول بيان والواصل ثالثا لان فضل الجاني على غيره ولو وصلها الجاني
فضل الاول بيان والواصل بذكره ولو اختلفا فقال الجاني ما شققت بيننا وكن الجاني
فالقول بقله الجاني عليه بيمينه لان الاصل سوتة سوين ولم يثبت السقط وكان لو قطع
يديه ورجليه ثم مات بعد ذلك لم يكن فيها الا ذل واختلافا فالقول بقله الجاني بيمينه
شبه واحد والاختلاف ما وراحت دية الابل لا تاركانت كلها كذا لم تزد على دية

العيرة

ولو شق عينه كالميت لا يصح بقله ولو كان عينه واحدة ولو شق عينه واحدة
ويجب بالدية ما كان واحد لا ثمانية عشر ودية العظم ودية العظم
الا ان كانا ان كان حلقا او ثلثا ان كان شبرا بعد الاضراس فبها ولو شق عظم الكسر
ان لم يكن حرج ولو اضر اثنين ودية فيها الفصل العشرة اجزاء في البسوة ما اشيا
وهي ثروثة النقلة التي تخرج الى اقل العظم ودية اخرى غير البسوة والاضراس فيها والدية
ان يقتضيه فدية العظم ودية اخرى غير البسوة والاضراس فيها والدية
وفي الخطة التي تخرج الدية ودية ثلثة ثلثون بعير **الدية** الدية التي تخرج
عين الخطة والدية ثلثة ثلثون بعير والدية ثلثة ثلثون بعير والدية ثلثة ثلثون بعير
لجني حياض بعير في الخطة ودية البسوة ودية البسوة ودية البسوة ودية البسوة
في البسوة ودية البسوة ودية البسوة ودية البسوة ودية البسوة ودية البسوة
وثلثين بعير لثلاثين بعير على ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية
الاولى ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
خسة اربعة على الرابع ثمانية عشر بعير **الدية** الدية البسوة
الدانية في اقل ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية
نفس الدية **الدية** الدية ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
نقلته بينا وسريرتها **الدية** الدية ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
الدية فيها ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
والدية فيها ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
كالو ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير
يحصل بالعتق جنة ثلثة ثلثون بعير لثلاثين بعير ودية ثلثة ثلثون بعير ودية ثلثة ثلثون بعير

نصف

[illegible]

والعلم وار
زادهم

العلاقة وليست غريبة ومن علاج واحد من قريب بالاجابة على ما ذكره بالادب يعقل
الوجه من ادب العاقل انما يحل العاقلة في الوجه فزاد وقطعا بل على انفسه في الادب
فمن منع في غيره وهو الذي في الرواية تضعفوا ضمن العاقلة للظان في ذلك سبب من
ستعذر ان لا تخافا ما كانا نشاء في او ناقصة كدبة للراقة وغير الذي بالادب فذلك
في السبب انما في سبب واحدة عندنا لا كما في ذلك في الرواية فادون لان العاقل
لا يحل الادب في شكل شيئا لاحدا انحصار الاجابة بالادب لا بالارادة في ذلك لو كان
دونه لا تكفي من حل الثلث الاول عندنا صلاح الحواد الباقى عندنا صلاح الشا ولو كان
اكثر من الذي لقطع من دفع عينيه وكان الامم من حل لكل واحد عندنا صلاح الحول
ثالث الذي بان كان الواحد من حل الثلث لكل جبانة تدبر الذي في ذلك هذا كل اشكال
الادب لا يعقل العاقل اقراره والاصلح والاجابة عن عدم وجوده والقائل لو كان نتج عنه
لا في انفس الادب له والاسلم الذي للظن والادب في نفسه خطأ قالوا لا جرحا قائل
ولم يظن العاقل وجبانه الذي في ذلك ان كانت خطأ دون عاقل تدبر عن الرواية فقامت
الامم لانه يرد في الجرح به ولا يعقل الحول اجابته قائل كان اودعها او كانا او
مستوله على الاشبه وهما من الجوع يعقل عزولا يعقل عنه الحين ولا يجمع مع عصية
ولا مع مقت لان عاقلة شرط واجبالا انتب عدم الحول في الامم من رجع ورجع
على الاشبه **والاجابة** القبط طافان الذي تجب ان يدعى على العاقل لا يرجع باعلى الحان على
الاصح من كذا القبط طافان لو كان على التي عثرة فرار ربطه على العاقل من فرار ربطه
اقتضا راعا على المقوع الاخر فطفا الام على ما يراه في حيل لحوال العاقل ومن يشهد بل يجمع
بين القريب البعيد في قولان اشبه انما في القريب من قبل واحد الحول من وجوده والعصية
في فهم من زيادة التفرع العصب ولو انما واحد من بعد الحول ولو انما في الحول ولو
في الحول ولو انما في العاقل اجابته في القريب من واحد الزيادة الامم من رجا

الذرية وما دونه من عقد من عشرة قرايط وقدرت من الدلائل الشبه العلم الاخر الجاهل
 على ما قلناه من ان كان الامام شرط بعدم العقائد وتحجر عن اهل البيت ولو كانت العقائد
 عن الذرية لم يحصى بها البعض فقد الشرح بمقتضى العلم بالامام بالعقل وشبه ان التورج بالمصنوع
 شوق والاذن الشبه بالعلم ولو كان بعض العقائد لم يحصى بها الحاضر واستدل بان التأجيل
 من حين الموت والطرف من حين القناعة لا لزوم في الاطلاق في الشريعة وقت لا يقال لان
 موجبها لا يقتضي بوجوه ولا يقف في الجاهل على حكم الله وما اذا حال الموت على من هو ميت
 سلطانا ولو مات لم يقط الزمان وبنت في تركه ولو كانت الفدية غير ذلك آخر كيت حاكم
 بصورة الواقف من عدا الكواكن القائل هناك ولو لم يكن ما قلناه واعتبر من الذرية
 اخذت من الحاشي ولو لم يكن له الاخذت من الامام قبل من عدل ما قلناه وما هو بوجوه
 الامام دون القائل في الاول من ذرية خطا شبيهة للعلمة ما الحاشي في احواله وهو قبل
 لوجهه الاقرب اليه من يرد ذرية فان لم يكن فمن بيت الامام من اصحابه وهو على الجاهل
 وقومهم مقرر ليس بالاولا فظهر **باب التوضيح** في ايل **باب** لا يعقل الامم من كونه تلاميذ
 الخلفاء ولا يابى كونه من العقول لان العلم بانسابه الى الابل لا يستلزم العلم بكيفية التأسيس
 والعقل على التصديق خصوصا على العقول بتدعيم الاولى **باب** لا يوجب مجهر العقلاء
 بغير اوجاع آخر واما البزيم فيقتضيه وانطاب الاول ودواعه ثالثا واما قيام البزيم واد
 على ان مقتضى له انسابه الى صاحب السبب **باب** لو قيل لا بد له من عدل وقت الذرية منه
 الى الامم وشدة انصاف اليه ولو لم يكن وارثه في الامم ولو قلنا خطأ فالذرية على العقلاء
 برهان الوارثه في قور من الابل هناك قالان ولو لم يكن وارثه من العقلاء فان قلنا ان
 لا يرث فلا دية وان قلنا يرث ففي اخذه من العقلاء بوجوه وكذا البحث لو قيل لا بد له
باب لا يضر العقلاء عدلوا بالبرية ولا انقلب الى محضه فهاهنا الجاهل على الدوام
باب لو دعي طاريا وبه في ثم لم يسقط اليهم سلام يعقل عن عصيته



۵۴۵
کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران